



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامه الثاني عشر المنعقدة يوم الاحد الواقع
في ١٢ / ذو القعدة / ١٤١٦ هجرية الموافق ٣١ / ٣ / ١٩٩٦ ميلادية .
(العدد ٢٩) (الجلد ٣٣)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٨
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذرات . ٨
- أ - طلب معذره مقدم من معالي الدكتور مصطفى شنيكات .
- ب - طلب معذره مقدم من سعادة السيد حاتم الغزاوي .
- ج - طلب معذره مقدم من سعادة السيد ضيف الله المومني .
- ٣ - الكتب الواردة . ٨

هكذا من الأشغال

الصفحة

- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢١٥٠) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢١ ،
والمتضمن الارادة الملكية السامية بفض الدورة العادية لمجلس الامة
اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في الثاني من نيسان ١٩٩٦ .
٤ - الردود على الاسئلة :-

٢٧

١ . كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١٧١٩) تاريخ
١٩٩٦/٣/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٨٧) المقدم من سعادة النائب
السيد فواز الزعبي .
(تعذر تصوير الاجابة لكبر حجمها وهي موجودة لدى الامانة العامة
للمجلس لمن يرغب الاطلاع) .

٢ . كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٠٥٦) تاريخ
١٩٩٦/٢/٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥) المقدم من معالي النائب
السيد توفيق كريشان .

٣ . كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٢٩١٠) تاريخ
١٩٩٦/٢/٢٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٧) المقدم من سعادة
النائب الدكتور نزيه عمارين .

٤ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١٨١٣٣) تاريخ ١٩٩٦/٣/٦ ،
جواباً على السؤال رقم (١١٥) المقدم من سعادة النائب السيدة
توجان فيصل .

٥ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٤٠) تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٨ ،
جواباً على السؤال رقم (٧٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام
سعيد .

٦ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٦٠٥) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٢
جواباً على السؤال رقم (٤٤) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان

الصفحة

السعد .

٧ . كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٤١٩٨) تاريخ
١٩٩٦/٣/١٨ جواباً على السؤال رقم (١٠٦) المقدم من سعادة
النائب السيد عبد الرحيم العكور .

٨ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٨٤٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/٤ ،
جواباً على السؤال رقم (١٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام
العموش .

٩ . كتاب معالي وزير التموين رقم (٢١٨٥) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٨
جواباً على السؤال رقم (٧٦) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد
الكوفحي .

١٠ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢٧٥٤) تاريخ
١٩٩٦/٢/٢٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٩) المقدم من سعادة
النائب السيد انور الحديد .

٩٨

٥ - الاقتراحات برغبة :

١ . اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة
النائب السيد محمد الخنيطي ، بشأن العمل على فصل منطقة القويسمة
والجويذة وابو علندا والرقيم الى منطقتين .

٢ . اقتراح برغبة رقم (٥٨) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة
النائب السيد محمد الخنيطي ، بشأن نقل المكرمة الصحية الناتجة عن
وجود مكب لمخلفات مناشير الحجر ومصانع الالبان ومعاصر الزيتون
القريب من قرى صالحية العابد ، جبل النصر ، العبدلية ، البيضا ،
متنزه الحسين الوطني والمزارع المجاورة .

٣ . اقتراح برغبة رقم (٥٩) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة

الصفحة

- النائب السيد مفلح اللوزي ، بشأن فتح مركز تنمية شامل في بلدة شفا بدران، ياجوز ، مرج الفرس، الكوم، وطاب كراع وام ازويتينة
- ٤ . اقتراح برغبة رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي ، بشأن فتح وتعبيد الطريق الذي يربط ما بين مدينة ابو نصير وبين طريق ام رمانة الكمشة ماراً بقرية المربط الاثرية .
- ٥ . اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن اعادة صرف القروض للمستفيدين من صندوق قروض الاسكان العسكري ووضع تعليمات خاصة لشمول غير المستفيدين .
- ٦ . اقتراح برغبة رقم (٦٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن شمول العاملين في قسم كهربة الريف والبادية بالتأمين الصحي .
- ٧ . اقتراح برغبة رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني ، بشأن شمول القضاة الشرعيين بالتأمين الصحي لدى القوات المسلحة .
- ٨ . اقتراح برغبة رقم (٦٤) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني ، بشأن فتح شعبة في نقابة المحامين النظاميين للمحامين الشرعيين او عمل نقابة مستقلة لهم .
- ٩ . اقتراح برغبة رقم (٦٥) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن الطلب من الخدمات الطبية الملكية العمل على توسيع مستشفى الامير علي بن الحسين .

الصفحة

- ٦ - طلب انضمام الى عضوية لجنة الشؤون الخارجية مقدم من ١٠٤ معالي النائب السيد طه الهبابة .
- ٧ - قرارات اللجان : ١٠٥
- ١ . قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه لسنة ١٩٩٥ .
- ٢ . قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٦/٣/١٧ ، والمتضمن مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الرابعة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ١٩٩٦/٣/٣١ ميلادي . عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة) والعشرين (من الدورة) العادية (الثالثة) برئاسة (معالي المهندس سعد هایل السرور) وحضور امين عام مجلس الامة السيد (حكيم خير) . وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد

وتغيب معذره من الاعضاء السادة : ضيف الله المومني ، حاتم الغزاوي ، د . مصطفى شنيكات وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : د . عياد المجيد العزام ، عبد الرحيم عكور ، د . فوزي الطعيمة . وحضر من الحكومة ١ - دولة السيد عبد الكريم الكباريقي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع .

- ٢ - معالي الدكتور عبداللّٰه النور : وزير التعليم العالي .
٣ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الداخلية .
٤ - معالي المهندس عبدالهادي الجبالي : وزير الاشغال العامة والاسكان .
٥ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي : وزير العدل .
٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .
٧ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري .
٨ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .
٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار .
١٠ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
١١ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .
١٢ - معالي الدكتور عبد السلام

٢٣ - معالي السيد محمد عودة

لمجادات : وزير دولة .

٢٤ - معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم .

٢٥ - معالي السيد مروان عوض : وزير المالية .

٢٦ - معالي الدكتور مروان المعشر : وزير الاعلام .

٢٧ - معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل .

رحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات . السيد غني

الحسيان . السيد محمد الرديسي .

السيد غسان النجداتي.



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

التصاب قانوني ابدأ الجلسة السيد

العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣ - معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٤ - معالي السيد محمد اللويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية .

١٥ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

١٦ - معالي المهندس حماد ابو جاموس : وزير التنمية الاجتماعية .

١٧ - معالي المهندس منير صوبر : وزير التكوين .

١٨ - معالي الدكتور عبد الحافظ الشخاينة : وزير العمل .

١٩ - معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير دولة .

٢٠ - معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة .

٢١ - معالي السيد محمود الهويمل : وزير دولة .

٢٢ - معالي السيد محمد داودية : وزير الشباب .

الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟ يعفى

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب معذرة مقدم من

سعادة النائب ضيف الله المومني .

٣ - الكتب الواردة :

- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم

(٢١٥٠) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢١ ،

والمضمن الارادة الملكية السامية

بفض الدورة العادية لمجلس الامة

اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في

الثاني من نيسان ١٩٩٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٥١-١٣-٢١٥٠

التاريخ ١٤١٦/١١/٢

الموافق ١٩٩٦/٣/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بنسخة من الارادة

الملكية السامية المتضمنة فض الدورة

العادية لمجلس الامة اعتباراً من يوم

الثلاثاء الواقع في الثاني من نيسان

سنة ١٩٩٦ .

واقبلوا فائق الاحترام ،،

رئيس الوزراء

* وهنا وقف الجميع لسامع تلاوة

الارادة الملكية السامية بفض الدورة

السيد الامين العام :

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة

الملك المعظم بمقتضى الفقرة (٣) من

المادة (٧٨) من الدستور نصدر

ارادتنا بما هو آت : -

تفض الدورة العادية لمجلس الامة

اعتباراً من يوم الثلاثاء الواقع في

الثاني من نيسان سنة ١٩٩٦ .

١٩٩٦/٣/١٦

وزير الداخلية رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس :

كل دورة وانتم سالمون جميعاً

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

راجعني العديد من المواطنين

الموظفين يشكون ديوان الخدمة

المدنية لانه لا يحاسب لهم خيراتهم

السابقة لدى مؤسسات معتمده

لغايات التقييم والتصنيف في السلم

الوظيفي . ولدى مراجعتي لديوان

الخدمة المدنية أفاد عطفة الامين العام

بأن هذا صحيح والسبب في هذا ان

المادة (٢٣) من النظام تنص على

عدم اعتماد أية شهادة خبره تقدم

بعد تقديم طلب التعيين .

وافاد ان عدد المظلومين في هذا

المجال يبلغ الآن (١٥٠٠) موظف

... ولا سبيل الى انصافهم والنظر

في تظلمهم الا بتغيير والغاء هذه المادة

هي فعلاً مادة عرفية وجارده بحق

الموظف اذ يعلم الجميع ان العديد

كان قد تقدم بطلب للتوظيف منذ

عدة سنوات وفي فترة انتظار قد

يلتحق باحدى المؤسسات المعتمدة

ويكتسب خبرة وعندما يأتي دوره

تحت بند ما يستجد من اعمال

الزملاء الافاضل لدي (١٧) زميل

على بند ما يستجد من اعمال

بالاضافه انني ارتأيت على جدول

الاعمال لهذه الجلسة ان اضع اكبر

عدد ممكن من الاجابات على اسئلة

الزملاء وهناك لدينا على جدول

الاعمال ما يقارب (١٠) اسئلة

و(١٠) ردود على اسئلة للزملاء .

ارجو غاية الرجاء الاجاز في

التعليقات على الاسئلة ما امكن

لنستطيع ان نكمل جدول اعمال

هذه الجلسة الاخير هذه الدورة

العادية . الشيخ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو :

الزميل النائب حاتم الغزوي يعتذر

عن حضور جلسة هذا اليوم نحن

نسيتا ان نبلاغكم .

معالي رئيس المجلس :

شكراً سيدي ، على بند ما يستجد

من اعمال ابدأ بالدكتور نزيه

عمارين .

الدكتور نزيه عمارين :

التوفيق للجميع وكل عام وانتم بخير .

معالي رئيس المجلس :

وانتم بخير شكراً ، الزميل الاستاذ طاهر المصري .

دولة السيد طاهر المصري :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

والدورة البرلمانية توشك على الانتهاء ، لنبدأ عطلة قد تمتد لفترة شهرين يغيب فيها مجلس النواب جزئياً عن التعامل مع الاحداث ، فاني اريد ان اسأل الحكومة عن رأيها وعن صحة كلام الدكتور فهد الفانك المنشور في صحيفة الرأي امس .

يقول السيد الفانك في كلامه ان نسبة التضخم في الاردن سوف تصل الى حدود ال ١٧٪ سنوياً ، وان نسبة التضخم قد انفلتت من عقابها اعتباراً من شهر اب ١٩٩٥ ، وان التضخم يأكل النمو الاقتصادي وانه لن يحدث نمو ايجابي في الاقتصاد

للتوظيف يتعين ولا تحسب له هذه المدة كتحير ولذا نرجو من الحكومة الموقرة النظر في انصاف هؤلاء الموظفين وعددهم يتجاوز (١٥٠٠) موظف وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ عبدالله اخوارشيد .

السيد عبدالله اخوارشيد :

شكراً معالي الرئيس

علمت ان رئيس البنك الدولي لديه بعض المشاريع للمساعدة في حل البطالة والفقر ومواضيع البيئة ، فاني ارجو من الحكومة الكريمة اذا قبض الله لنا قرصاً ميسراً بأن يكون له اثر على المجتمع وان نرى ذلك ينسحب على بعض الوزارات التي تقوم بمشاريع عامة تفيد البلد وتفيد المواطنين وتحرك السوق الصغير لدى اليد العاملة فلا ننظر الى اسواق عمان والى الحيتان ننظر الى اسواق القرى والمدن الصغيرة وارجو الله

اتمنى على اللجنة المالية ، رئيساً واعضاء أن يبادروا الى عقد جلسة عاجلة غداً قبل انتهاء الدورة البرلمانية مع الفريق الاقتصادي الحكومي ، لجلاء الحقيقة وإطلاع المجلس والرأي العام عليها . وشكراً معالي الرئيس معالي رئيس المجلس :

شكراً لك . فقط اريد ان اوضح للزملاء انه سيكون هناك نشاط مستمر للجان حتى في اثناء الاجازة وبالتالي غداً او في أي وقت آخر تستطيع اللجنة المالية او أي لجنة اخرى ان تعقد لقاءاتها وقد تحدثت مع دولة رئيس الوزراء ان يكون لقاء اللجان مع الحكومة ايضاً مع دولة الرئيس ومع المختصين في الحكومة في اية مواضيع يمكن ان تنشأ الحاجة للقاءات عليها بخلاف الفقراء التي سيكون فيها اجازة للمجلس .

الشيخ جو نقطة النظام .

السيد عبد الباقي جو :

شكراً معالي الرئيس

نقطة النظام هو انه لايجوز الاشارة

الوطني لعام ١٩٩٦ وان تكاليف المعيشة في شهر كانون الاول الماضي كانت ترتفع بشكل فلكي .

واذا كان مكتبه الفانك صحيحاً ، فان هذا يعني ان خطاب الموازنة الذي قدم الى هذا المجلس في شهر كانون اول الماضي قد قدم ارقاماً غير صحيحة ، وانه قد قدمها عن عمد وقصد ، وان ارقامه حول نسب التضخم والنمو والبطالة للعام ١٩٩٦ هي ارقام باطلة . كما ان ارقام الموازنة العامة للعام ١٩٩٦ ومفهومها وفلسفتها قد اصبحت بحاجة الى مراجعة جذرية . واذا كانت هذه الارقام صحيحة ، فان هذا يعني ان هناك امراً خطيراً يجري في المجال الاقتصادي والمالي ، وان كل تصريحات المسؤولين عن الاوضاع الاقتصادية والمستقبل الاقتصادي اصبحت محل تساؤل حقيقي .

واذا كانت ارقام وتحليلات المقال غير صحيحة ، فما هو رأي ورد الحكومة ؟

الى مواضيع التقطت من الصحافة، الموازنة عرضت على هذا المجلس ووافق المجلس عليها ونحن لنا ان نتابع اجراءات الحكومة اذا ما خرجت عن الموازنه او كانت الارقام خيالية او غير صحيحة ان نحاسب الحكومة اذا وقعت في الخطأ وارجو ان نلتزم بالنظام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، المتحدث الزميل فرح الربضي .

الدكتور فرح الربضي :

شكراً معالي الرئيس

برقيتان سريعتان :

الاولى :

قيامت جمعية حماية الطبيعة بالاستيلاء على الاف الدونمات من اراضي المواطنين في راسون وعرجان وباعون وما احيط بها ، وقد وعدت جمعية الحماية ان تعوض هؤلاء عن اراضيهم ببائين او أن يسادهم باراضي اخرى من اراضي الدولة او ان تسمح لهم باستغلال هذه الاراضي ، واحاطت هذه الاراضي

مع الجراج الاخرى باسلاك شائكة لم تعطهم منذ سنوات عديدة الثمن ولم تسمح لهم بدخول اراضيهم واستغلالها ولم تعوض عنهم او تبذلهم باراضي اخرى المطلوب من الحكومة الموقرة وضع حل لهذه المشكله .

ثانياً :

تتعلق بتقسيم الاراضي ونحن جميعاً نعلم بأن هذا المجلس الكريم قد اتخذ قراراً قبل اكثر من عام سمح بموجبه ان تكون القسمة مجدها الادنى (٤) دونمات وذلك تسهلاً لاجراءات الافراز بين الورثة في ممتلكات صغيره وخاصة في محافظة عجلون منذ سنة واكثر وهذا القرار لم يفعل من قبل الجهات المختصة ولدى مراجعتي لدى معالي وزير المالية قبل عشرة ايام أفادني بأنه سيعمل على تنفيذ هذا القرار ولكن علمت بان هناك محاولات جادة من بعض الاطراف تحاول ان تمنع تنفيذ هذا القرار وهؤلاء من اصحاب الاف الدونمات ومن العاملين في هذه الوزارة ومن

النواب يحاولون ان يبقوا الوضع على ما هو قائم عليه .

فالمطلوب من الحكومة الموقرة ان تبين لنا رأيها لهذا القرار لان المواطنين يضغطون علينا بصورة مستمرة لتجليه ، هذا الامر وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل :

شكراً سيدي الرئيس نظام الافراز الذي سيصدر بمقتضى القانون المعدل لقانون تقسيم الاموال غير المنقوله المشتركه ، يدرس الان في ديوان التشريع والحكومة بصدد اخراج هذا النظام الى حيز الوجود حسب القانون وحسب الدراسات الفنية التي قدمت للحكومة من اللجنة المشكله لهذه الغاية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك، الدكتور ذيب عبداً الله .

الدكتور ذيب عبداً الله :

شكراً سيدي الرئيس قبل ان ارسل البرقيات التالية اود ان اذكر

انها موقعه باسمي فقط اعلاناً لاستقالة قدمتها في رمضان المبارك من كتله نواب جبهة العمل الاسلامي واضيف اليها اليوم استقالي من حزب الجبهة كذلك وسوف اتعامل مع اخواني فيما يرضي الله .

اما البرقية الاولى فقد قامت اسرائيل بسحب اذونات الاقامة من الفلسطينيين سكان القدس والذين يدور محور عملهم خارج فلسطين ليتناول هذا الامر الاف الفلسطينيين ويؤثر على عروبة القدس وتفرغها من سكانها الاصليين ، لذلك ارجو المجلس الكريم اصدار بيان يشجب فيه هذا العمل ، اما البرقية الثانية فهناك مايزيد على (١٤) الف عامل اصيبوا باصابات عمل خلال عام ١٩٩٥ وهذا الرقم مرتفع جداً فارجو ان تتدخل الحكومة فوراً لمعرفة الاسباب وتلافيها ، اما البرقية الثالثة فقد تلقيت بالامس رسالة موقعه من عشرات المواطنين من

هكذا من الأشغال

أهالي شباب قضية موته تطالب بانصاف ابنائهم الذين برأتهم المحكمة مما نسب اليهم واعادة حقوقهم اليهم .

أما الرقبة الرابعة لقد استمعت الى شريط مطاردة المرحوم الجامعي احمد علي مطر والذي قتل من قبل ضابط امن عام سجل على هذا الشريط المطاردة التي تمت حتى مقتله ونقله الى مستشفى الملكة علياء وحتى تفتيش السيارة في مركز امن الحسين وتبين ان عدة سيارات للشرطة قد ساهمت في المطاردة وان رقم السيارة قد عرف تماماً وكان بالإمكان محاصرة السيارة بسهولة دون اللجوء الى اطلاق النار مع اعتزازنا برجال الامن العام الذين يحرصون امن الوطن والمواطن لكننا نذكر هذا لكي لا تتكرر التجاوزات وتتمطى السليبيات وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، فقط وددت دكتور ان اذكر ان هناك بيان صدر امس عن

مجلس النواب وتناولته كافة وسائل الاعلام حول ما ذكرت وتطلب ارسال بيان حوله وايضاً لي رجاء من الزملاء الاستقالات من الاحزاب والجمعيات لربما يوجد مكان اخر للاعلان عنها غير المجلس اذا سمحتوا من يرغب الاستقالة من حزبه ان يكون خارج المجلس واثني ان لا يستقيل احد . المتحدث الزميل الدكتور محمد الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الاخ لم اذكر انني تقدمت بطلب لمعاليك لاتحدث شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اولاً : دُعيت يوم الخميس الماضي للمشاركة في ندوة تقيمها جمعية العقبة للثقافة عن دور الاسرة في التربية يشارك فيها معالي د . محمد

وعلمت ان النائب حمزة منصور قد دعي الى المشاركة بندوة في جامعة اليرموك عن يوم الكرامة وبعد موافقه تم ابلاغه اخيراً بعدم موافقه على مشاركة النواب من قبل عمادة شؤون الطلبة .

وعلمت كذلك ان النائب د . همام سعيد قد دعي الى المشاركة بندوة في جامعة اليرموك كذلك عن معركة الكرامة تم بعد موافقه ثم ابلاغه اخيراً بعدم موافقه عمادة شؤون الطلبة على مشاركة النواب . كما الغي بالامس عقد ندوة في مجمع النقابات عن يوم الأرض يشارك فيها النائب الشيخ ذيب انيس بالامس .

وهنا اتساءل هل هناك سياسة جديدة لدى الحكومة لعزل النواب عن الاتصال بالمواطنين . وهن هذه السياسة موجهة الى نواب جبهة العمل الاسلامي .

واين هذا من الوعود الكثيرة التي تقولها الحكومة عن الحريات العامة

صقور والحامية اسمى خضر ، وفوجئت عندما وصلت العقبة بأن الجهات الامنية لم توافق على مشاركتي في هذه الندوة وقام المحافظ بتخيير القائمين على الجمعية بين الغاء الندوة او الغاء مشاركتي فيها وقال عطوفته : ان الامر من المخابرات وانهم لن يوافقوا على امثالي .

وانا اتوجه بالسؤال الى الحكومة الموقرة ما موقفها من ذلك ، وهل انا وامثالي من الاسلاميين من المنسود الحمر ام نحن مواطنون عسلنا ونعمل لبناء هذا الوطن العزيز .

واين حديث الحكومة عن الحريات وعن الثورة البيضاء وعن مكافحة الفساد وماذا عساها ان تفعل ازاء ذلك . واذا كان نائب الامة لا يسمح له ان يتحدث في امر تربوي واجتماعي فهل نقول رحمة الله على ايام الاحكام العرفية يوم كنا نتحدث فيها في الاذاعة والتلفاز والمسجد والندوات واليوم تمنع من ذلك كله .

هكذا من الأدب

وسيادة القانون ومكافحة الفساد .
 اننا نتطلع الى اجراءات حكوميه
 حازمه لوضع حد لهذه الممارسات
 تجعل المواطن يشق بوعود الحكومه
 وتجعل الحكومه قادره فعلاً لا قولاً
 على التغيير نحو الاصلاح والوقوف في
 وجه الفساد ومراكز القوى وشكراً .
 معالي رئيس المجلس : شكراً ،
 دولة رئيس الوزراء
 دولة رئيس الوزراء :
 شكراً معالي الرئيس
 انتظرتناهم من الغرب جاعونا من
 الشرق معالي الرئيس .
 انا لا استطيع ان اتكلم عن عمادة
 شؤون الطلبة ولكن وبكل تأكيد
 بالنسبة للامر المتعلق بالعقبه لا يمكن
 ان يكون هذا الامر قد تم بناءً على
 طلب من رئيس الحكومه او من
 الحكومه وبكل تأكيد لابد ان يكون
 بناءً على طلب احد نواب العقبه
 فطالما انه انا لست بالصورة لابد انه
 الريايطي الذي قام بطلب منع الاستاذ
 محمد عويضة شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ،
 المتحدث الزميل فواز الزعبي
 السيد فواز الزعبي :
 بسم الله الرحمن الرحيم
 شكراً معالي الرئيس
 لقد راجعتني عدد من المواطنين ،
 يرغبون بطرح موضوع الاراضي
 الزراعية وعملية افرازها .
 وقد تذر عدد ليس بقليل منهم
 من يراجع عن المشكلات
 والصعوبات التي تواجههم بهذا
 الشأن ، خاصة اولئك الذين لا
 يملكون مساحات كبيرة من الاراضي
 واني ارجو الحكومه على الايجاز الى
 الجهات المعنية بالدراسه السريعه الى
 الافراز الى دوئم واحد او اربع
 دوئمات او ما يتطلب حول طبيعة
 الارض .
 وقد بين هؤلاء الاخوة : ان
 اقتصار عملية الافراز لهذه الاراضي
 بما لا يزيد عن عشرة دوئمات ، يجعل
 من يملك اقل من هذه المساحات
 يعاني من مشكلة كبيرة .

حيث انهم لن يستطيعوا اقامة
 استثمارات زراعية عليها ، لعدم
 معرفة أي منهم قطعت بالضبط ، هذا
 اضافة لما يترتب عليه من مشاكل
 مستقبلية تحدث بين الشركاء في
 القطعة الواحدة .
 وعلى الرغم من تأكيدنا على
 ضرورة الحفاظ على الاراضي
 الزراعية وعدم تفتيت الملكية ، التي
 تنعكس سلباً على العملية الزراعية .
 الا انه بإمكان الحكومه ان تضع
 مخططات ، تحدد فيه الاراضي
 الزراعية التي لا يسمح الاعتداء عليها
 ، بالتوسع العمراني ، او الاضرار بها
 او استخدامها لغير ذلك .
 الا ان نظيرة الحكومه لمعالجة
 موضوع المساحات الصغيرة التي
 يشترك بها اكثر من شريك ، تعتبر
 عملية لابد منها ، تفادياً لما يمكن ان
 يحصل من خلافات او مشاكل بين
 هؤلاء الشركاء في المستقبل .
 من جانب اخر ، فاني ارجو
 الحكومه الموقرة ممثلة بالوزارات

المعنية النظر الى اوضاع بلديات لسواء
 الرمثا ودعمها .
 على الاقل ، لاعادة تعبيد
 الطرق الرئيسية في اللسواء ،
 والتي اصابها الاضرار الجسيمة
 نتيجة تنفيذ مشاريع الخدمات
 المختلفة .
 ونظراً لعدم قدرة هذه البلديات
 لتأدية الخدمات التي تسببت بها
 اجهزة اخرى ، فلأن من
 الاحدر ان تقوم الحكومه بدعم
 هذه البلديات كتعويض او
 مساعدة .
 واريد ان اسمع من الحكومه
 ما مدى صحة نقل مركز حدود
 الرمثا الى جابر لان هناك مواطنين
 اصحاب محلات تجاريه ومراكز
 خدمات قد اصابهم الضرر
 عندما سمعوا بنقل مركز حدود الرمثا
 الى جابر وبدأ اصحاب
 الاراضي في منطقة جابر يطلبون
 اسعار خياليه ولا اعرف اذا

هكذا من أشعل

كانت هذه المعلومات قد تسربت من اصحاب هذه الاراضي من اجل ان يحصلوا على اسعار كبيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الزميل توفيق كرشان

السيد توفيق كرشان :

شكراً معالي الرئيس

اثناء زيارتي الى مديرية صحة محافظة معان الاسبوع الماضي علمت ان وزارة الصحة مشكوره قامت بارسال لجنة من مديرية التمريض بالوزارة للاطلاع على واقع المستشفى واحتياجاتها وقد علمت ان اللجنة درست كافة الامور المتعلقة بالتمريض في المستشفى لا سيما بعد تشغيل مستشفى التوليد الاضائي وقد بين التقرير ان المستشفى بحاجة الى (٤٢) ممرض وممرضه وقابله قانونيه ، لذا اطالب معالي وزير الصحة العمل على تزويد المستشفى بهذا الكادر للحاجة الماسة لذلك كما اتمنى على معالي وزير

الصحة الموافقة على ايفاد اربعة اطباء من مستشفى معان للالتحاق بالتخصصات التالية : -

نسائية وتوليد

انف واذن وحنجرة

جلدية وباطني

علاج طبيعي وأسره

وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الدكتور عبد المجيد الاقطش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش :

بسم الله الرحمن الرحيم

تحت ما يستجد بشأن قضية موته في ظل الديمقراطية واستقلالية القضاء وبعد ان اصدرت محكمة التمييز الحكم القطعي بشأن قضية جامعة موته وصدور البراءة للمتهمين جميعاً عادت اجهزة الامن باعتقال المواطن يوسف احمد السباتين منذ اكثر من شهرين ونحن نسأل الى متى سيظل المتهم المذكور قابلاً في السجن بدون محاكمه هذا مع العلم ان

الشديد لم يبت بهذه القضية ولم يحصل أي حل لها وكثرت الناس الذين يبحثون عن الواجهات العشائرية وهم ليس لهم واجهات ، كثير من الناس باعوا اراضيها وصاروا يبحثوا عن اراضي واجهات عشائرية وفي ناس لهم واجهات عشائرية وحقوق عشائرية لكن للأسف الشديد لم نحل هذه القضية وسنوياً يدخل السجن اعداد كبيرة من هؤلاء الناس .

جرت العادة ان تشكل لجنة ويرأسها وزير المالية او وزراء المالية مع احترام وتقدير لاشخاص وزراء المالية ظروفهم ووقتهم لا يسمح وايضاً تخفيفاتهم الادارية ليس بالوضع الذي يسمح او يعطيها من مجال ان يكونوا واضحه فم الصورة وبالتالي لم يجري حل هذه القضية .

اتمنى على دولة الرئيس وكني ثقه وامل بأن هذه القضية تحل ويوسفني ان اقول ان قضية من هذا النوع

المواطن يوسف احمد السباتين في العقد السابع من العمر - نطالب الحكومة بالافراج عنه بالسرعة الممكنة .

والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، التحدث الزميل جمال الخريشا

السيد جمال الخريشا :

سيدي الرئيس

هناك مشكله الحقيقه هي ليست جديده بقدر ما هي قديمه وكلنا نعرفها وهي قضية الاراضي او ما يسمى بالواجهات العشائرية ، حقيقه هذه القضية اصبحت من القصص التي يجري الحديث عنها كل يوم وكل ليله واصبحت هذه القضية مرتع خصب للخلافات العشائرية الى ان اصبحت هنالك جرائم قتل كثير من الحكومات واكثر من عشر سنوات شكلت لجان حتى نوحده الوزارات من ضمن اللجنة التي شكلت (٧) وزراء لكن وللأسف

هكذا من الأشغال

هكذا من الأشهر

بمضي عليها سنوات وتصبح اللجان التي فيها لجان تعد بالعشرات اللجان ولم يبت فيها فهي اعتقد انها مأساه واكرر املي بدولة الرئيس بإيجاد لجنة جاده كل هذا الموضوع ، وللأسف الشديد في هذا الموضوع احيانا نجد الحكام الاداريين لهم رأي ، الشرطه لها رأي دائرة الاراضي لها رأي وبالتالي تختلف الاراء والنتيجه صفر ولم ينتهي هذا الموضوع الى الان وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ بدر الريايطي

السيد بدر الريايطي :

شكراً معالي الرئيس

من الغرب اقول لدولة رئيس الوزراء بأنني من المتنوعين ورده لم يكن حقيقه الرد الذي نريد ، عندي ثلاث قضايا ابدأ بالاولى وهي ...

١ - رواتب العاملين بالوظائف الفنية والمهنيه في مؤسسة الموانئ .
تقدم مجموعه من العاملين في مؤسسة الموانئ في قسم المشاغل

٢ - العمال المتدبون
بكتاب رقم ٢٨٤٨٠/٨/٦ تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ طلب عطوفة مدير عام مؤسسة الموانئ من معالي وزير النقل تثبيت العمال المتدبين في

واحد منهم مالا يقل عن عشرين ديناراً ؟ اخشى ان يكون مصيرها كهذا الذي وجده احد المواطنين في ثلاجه مستعمله تم شراؤها مع بعض اللوازم من السلطه ؟

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ن المتحدث الزميل

طلال عبيدات

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الساده النواب

١ - بتاريخ ١٩٩٥/٣/١٣ م

صدر حكم البراءه على طلاب جامعة مؤته الجناح العسكري من قبل محكمة التمييز المؤقره ، ولكن لحد الان لم يتم تسوية امور هؤلاء الطلاب .

وقد راجعني العديد من اهالي

هؤلاء الطلاب ، مطالبين بالامور

التاليه :

أ - اعاده الوثائق الشخصيه

العائده هؤلاء الطلبة والمحتجزه من

الوظائف والمهن التي يعملون بها بالاجور اليوميه . علما بان هؤلاء من عمال الشلل وقد اكتسبوا خبرات ومهارات المؤسسه بحسيس الحاجة اليها ويتقاضون اجورا متدنيه ١٩٠ قرشا وهي تقل عن اجور عمال الشله وكذلك نظرائهم من اصحاب المهن والحرف التي يعملون فيها والمطلوب هو تثبيت هؤلاء الذي مضى على بعضهم أكثر من خمس سنوات ، أي تحويلهم للعمل بالاجور اليوميه علما بان المخصصات موجوده اصلا في الموازنه ولا يترتب عليها أي زيادة ولا ترتب اية عباة على خزينة الدوله ولا تحتاج المؤسسه الى احداث شواغر لهم كما بين عطوفته في كتابه .

٣ - طلبات تخصيص الاراضي في

سلطة اقليم العقبة :

اود ان اسال الحكومه اين وصل

موضوع توزيع الاراضي في سلطة

واقليم العقبة وما مصير الطلبات التي

تقدم بها المواطنون وكلفت كل

قبل دائرة المختبرات العامة .
 ب - صرف رواتبهم من تاريخ
 اعتقالهم الواقع بتاريخ
 ١٩٩٣/٤/٢٨م ولغاية الان .
 ج - اعادتهم الى مقاعد الدراسة
 في الجامعة .

٢ - راجين من دولة رئيس
 الوزراء النظر الى قضية هؤلاء
 الطلاب بعين العطف وازالة الظلم
 عنهم .
 والسلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته .

معالي رئيس المجلس :
 وعليكم السلام ورحمة الله ،
 المتحدث الزميل احمد الكساسبه .
 السيد احمد الكساسبه :

بسم الله الرحمن الرحيم
 معالي الرئيس راقبت معالي الرئيس
 برنامجاً يتحدث عن مرض جنون
 البقر ومسبباته والفيروس الذي
 يصيب الابقار والذي يتناولون لحوم
 الابقار المصابة ، وقد ورد شيء
 غريب على الاقل بالنسبة لي ، يقول

ان الدراسة العلمية والمخبرية افادت
 ان الاصابة بهذا المرض للابقار كانت
 متشابهة في الابقار التي كانت تخلط
 اعلافها ببقايا الاعلاف النافقة أي ان
 الحيوانات النافقة تضاف الى
 الاعلاف حتى ترفع نسبة البروتين في
 الاعلاف فكان سبباً رئيساً في اصابه
 الابقار بهذا المرض اذا كانت هذه
 المقولة صحيحة وقد نشرت علي
 إحدى شاشات التلفزيونات العربية
 في مقابلة دامت أكثر من ساعه
 ونصف فأني اتساءل عن خلط
 اعلاف الدواجن الذي يتم في الاردن
 ايضاً مع بقايا الحيوانات النافقة بهذه
 الايام اتساءل اذا كان الامر صحيحاً
 فأني ادعو معالي وزير التموين
 ومعالي وزير الصحة أن يتحققوا من
 ذلك وأن يصار الى منع خلط
 الاعلاف ببقايا الحيوانات النافقة
 ساعياً لرفع نسبة البروتين حتى لا
 تقع في مشكله جديده والنقطة
 الاخرى معالي الرئيس .
 سلطة الطيران المدني طرحت

وشهرين يتحدث عن هذه المشكله ،
 فارجو من معالي وزير التنمية ان
 يستخرج هذا التقرير ويقدمه للنيابه
 العامه وهو موجود لدى قسم
 التخطيط في وزارته وشكراً معالي
 الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
 شكراً ، الدكتور احمد الكوفحي
 الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم
 اتنا ونحن نودع دورتنا العادية
 الثالثه اود ان اضع بين يدي الحكومه
 الكريمه جملة الامور التاليه :

اولاً : هناك اخبار تزداد بأن سعر
 رغيف الخبز سيرتفع ، فهل تنفي
 الحكومه هذا الخبر ليطمئن الفقراء .
 ثانياً : بعد كل الذي جرى
 ويجري من ممارسات اجرامية يرتكبها
 عدونا اليهودي ضد ابناء امتنا في
 فلسطين وفي خارجها ، فهل على
 الحكومه الموقرة ان تعلن التوبه
 النصوح من معاهدة وادي عربه ومن
 مؤتمر قمة شرم الشيخ ، لتناقضهما

عطائاً للتعاقد مع مكاتب
 السيارات السياحيه ولكنها عندما
 تقدمت المكاتب السياحيه الاردنيه
 رفضت طلبها الا ان تكون هذه
 المكاتب لها وكالات او هي تشكل
 وكالات لمكاتب اجنبيه ، هناك اكثر
 من (١٠٠) مكتب سياحي في البلد
 فما ادري ما هي الحكمة لدى مدير
 عام سلطة الطيران المدني حتى يرفض
 مثل هذا الطلب ارجو من معالي وزير
 النقل ان يتحقق من ذلك وان ينصف
 الاخوه اصحاب المكاتب في هذا
 البلد لانهم دعم الاقتصاد الوطني .
 الامر الثالث ايضاً هو المولم معالي
 الرئيس كثير اللفظ والحديث مؤخر
 عن مسألة السفاح من السيرلنكيات
 وغيرها وعلاقه القنصل الفخري بها
 لتلك الدوله وبدأت تطال اسماء
 اقارب لهذا الرجل للقنصل الفخري
 لذلك ارجو ان يكفي عن ملاحقة
 الناس بمجرد قريبتهم وان تضع
 الحكومه يدها على هذا الامر علماً
 ان لدى وزارة التنمية تقرير قبل عام

هكذا من الأهل

مع ثوابت الشرع والامه والوطن ، والانحياز بالكامل للخيار الذي بينه العلماء ورثة الانبياء ، باعتبار فلسطين من البحر حتى النهر اسلاميه ، واعتبار عمليات حماس وامثالها جهاد مشروع ضد الاحتلال والظلم .

ثالثاً : الاحاطه علماً بأن ما يطلق عليه تهمة اطالة اللسان قد اصبح لدى الكثيرين وسيلة لتصفية الحسابات ، واصبح لدى اخرين وسيلة لمنع واجب التضحية الشرعي بكل من وليّ امرأ من امور العامة .

رابعاً : الالتزام بميثاق الاخوه العربيه الاسلاميه مع العراق الشقيق ، والسعي الجاد لرفع الحصار والمعاناه عنه عربياً ودولياً ، دون ان تثار الشكوك حول الاصطفاف مع الامريكان واليهود لتدمير قوة العراق وتحطيم ارادة بناء القوة مستقبلاً .

خامساً : الاسراع في انجاز الموانع على بعض الاساكن طريق عمان -

جرش - اريد لكي يسير الراكب عليها دون تعرض حياته للاخطار .
سادساً : ثبات الحكومه على موقفها من النقابات المهنيه وسد الفجوات التشريعيه التي يمكن النفاذ من خلالها لتحطيم صرح النقابات او تعطيل مهامها في بناء الانسان وتحصينه ضد خطر الاعداء .

سابعاً : التحقيق في مسألة البيانات والبرقيات والعرائض التي وزعت في محافظة البلقاء الابيه ضد ترشيح النائب السابق ، ونقيب المهندسين الحسائي المهندس ليث شبيلات الذي اعرفه غيوراً على امته ووطنه ، لان ما وزع يتنافى مع الشرع والدستور والقانون واخلاق عشائرننا ، وبخاصه عشائر الزعبيه التي تمثل البعد الوطني والقومي والاسلامي لوجودهما في الاردن وفلسطين وسوريا فضلاً على انه افتتاحاً على السلطه القضائيه وفيه فرق للوحده الوطنيه .

واخيراً : اعاده صرف قروض الاسكان العسكري للمستفيدين وقد مضى على انقضاءه عشرة اشهر واجباد حل للمحرومين وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الزميل علي الشطي

السيد علي الشطي :

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس الزملاء الكرام

انا لم احب ان انوه الى مداخله سعادة الدكتور احمد الكوفحي الذي اشار الى العرائض المرفوعه من الاخوه في محافظة البلقاء وقد سبق بعض الزملاء تحدثوا في هذا الموضوع ، انا استغرب من بعض الاخوان كيف يعتبروا او يخالفوا او يستكثروا على ناس انهم مجرد عبروا عن رأيهم انهم لا يريدون هذا الشخص او عبروا عن رأيهم انهم لا يريدون هذا الشخص او عبروا عن رأيهم بمذكرات لا تحرق القانون ولا تعيب هذه المذكرات التي تم رفعها ، لكن

يا سيدي مذكرتي التي سأعود للحديث اليها وهي ما شاهدته مساء يوم الجمعة الماضي اثناء زيارتي لمنطقة البحر الميت ومروري بالطريق المؤديه الى تلك المنطقه شاهدت الارقال الكبيرة جداً من السيارات التي تتراحم على تلك الطريق الضيقه وما ادى ذلك التراحم من السيارات بين القسامين والذاهبين في طريق ضيقه بانجاهين وليس لهذه الطريق اية اطاريف ، شاهدت العديد من الاصطدامات التي حدثت بين هذه السيارات وادت الى حدوث اصابات بالغه ومتوسطه وخفيفه وغدذها كبير جداً هذه الاصابات بين المواطنين الذاهبين الى تلك المنطقه ، وبعد فتره طويله من الاتصالات لطلب التجده والاسعافات لهؤلاء المصابين جاءت سيارة الدفاع المدني الوحيده في تلك المنطقه وحاولت هذه السيارة الوصول عتياً الى مواقع الاحداث ولم تستطيع الوصول الا بعد فتره طويله جداً .

هكذا من الأهل

لذلك اتفنى على وزارة السياحة وعلى وزارة الاشغال العامة وعلى وزارة الصحة أولاً ان تولي هذا الطريق العناية الخاصة حتى يتمكن الناس الذاهبين والقادمين الى تلك المنطقة من الوصول بسلام وكم اتفنى على وزارة الصحة ان تسعف المواطنين بايجاد سيارة اسعاف متنقلة على الاقل بتلك المنطقة التي تفتقر الى وجود أي مركز صحي او مركز اسعاف في ذلك اليوم وغيره .

وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، معالي وزير الاشغال

معالي وزير الاشغال العامه والاسكان :

شكراً معالي الرئيس

فعلاً اشكر سعادة النائب على اثاره هذا الموضوع والحقيقه يوجد اشكال كبير وخاصة ايام الجمع . كذلك يكون هناك ازدحام كبير على طريق الزاره ، وستقوم وزارة

الاشغال بالتحضير من الان الى وضع ساحات وتزفيتا ووضع ايضاً براميل للقمامه للسزوار الذين يتكون اثر بيئي سيء على المنطقة ، كذلك هناك تفكير لجعل الطريق من ثلاث مسارب فالملاحظة التي قمت بها مدروسة وسيتم تنفيذ مايسهل هذه العملية في المستقبل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ،،

الزملاء وردني الان في هذه الجلسة العديد العديد من الزملاء يطلبون الحديث في ما يستجد من اعمال وهذا الحقيقه غير ميسور لي انه في كل وقت ان يفتح هذا الباب الى ما لا نهاية لذلك اتعذر للزملاء الذين طلبوا الحديث تحت ما يستجد من اعمال ونعود الى جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

٤ - الردود على الاسئلة :

١ . كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١٧١٩) تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ، جواباً على السؤال رقم (٨٧) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

(تعذر تصوير الاجابة لكبر حجمها وهي موجودة لدى الامانة العامة للمجلس لمن يرغب الاطلاع)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ١٥٩/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/٢٥

سيادة رئيس الوزراء الافخم

ابعث لسيادتكم صورة عن

السؤال رقم (٨٧) تاريخ

١٩٩٦/١/٢١ المقدم من سعادة

النائب السيد فواز الزعبي .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،

م . سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٦/١/٢

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى سيادة رئيس الوزراء الافخم

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي .

نص السؤال :

ارجو توريدي بماييلي حول بنك

الاردن والخليج وهي البيانات

والمعلومات التي لم يجب عليها معالي

محافظ البنك المركزي رداً على

سوالي رقم (٢١٢) تاريخ

١٩٩٥/٧/٣٠ :

١ - صورة عن كتب سابا

وشركاهم رقم ٨/٩٩ تاريخ

١٩٨٩/١١/١٨ .

٢ - صورة عن كل المراسلات

الصادرة والواردة التي تمت بين لجنة

ادارة بنك الاردن والخليج و/او

البنك المركزي من جهة ، وبين كافة

الاطراف التي تم الاتصال بها لشراء

هكذا من الأشغال

البنك من جهة اخرى ، بما في ذلك السيد زهير عورتاني بصفته الشخصية او بصفته ممثلاً لمجموعة المستثمرين الذين اشتركوا البنك .

٣ - كشف باسماء اعضاء لجنة ادارة بنك الاردن والخليج ، الذين شكلوا الفريق الاول في الاتفاقية المتعلقة ببيع البنك ، وعمل كل واحد منهم .

٤ - كشف باسماء مجموعة المستثمرين المدرجه اسماءهم في الكشف المرفق (بالاتفاقية) ووفق التفاوض لمرفقه (بالاتفاقية) ، والذين شكلوا الفريق الثاني في نفس الاتفاقية ، ومثلهم السيد زهير عورتاني .

٥ - كشف باسماء مساهمي بنك الاردن والخليج بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ ، والموجود لدى وزارة الصناعة والتجارة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،
النائب
فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم ١٧١٩/١/٤/١٢/٥١
التاريخ ١٤١٦/١٠/١٧
الموافق ١٩٩٦/٣/٧
معالي رئيس مجلس النواب
اشير الى كتابكم رقم ١٩٥/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٥ .

ابعث اليكم برد معالي محافظ البنك المركزي رقم ٤٩٦٢/٦/٤/١٠ تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٨ ، حول سؤال سعادة النائب فواز الزعبي رقم (٨٧) تاريخ ١٩٩٦/١/٢١ ، يرجى الاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام ،،
رئيس الوزراء بالوكالة
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ فواز الزعبي
السيد فواز الزعبي :
شكراً معالي الرئيس
وبهذه المناسبة فاني اتوجه بالشكر لمعالي وزير الصحة لتوجيهاته

للمسؤولين في الدائرة الهندسية التابعة لوزارة الصحة للبدء بوضع المخططات اللازمة لتشييد بناءً جديداً متكاملأ في قطعه الارض المجاورة والعائده ملكيتها لوزارة الزراعة وهي مشكورة للسماح لوزارة الصحة باستملاكها وانشاء هذا المبنى ليكون مركز عيادات خارجيه متكامله ، وارجو ان لا يفوتني بالاشادة بما يقدمه مستشفى الرمثا من خدمات ممتازة للمواطنين شاكرأ للقائمين حسن ادارتهم لهذا المستشفى وايضاً اسمحوا لي ان اتقدم لمعالي وزير الطاقه ومعالي وزير الاشغال لما قدموا من اعطاء الصلاحيات الفوريه للمحافظ في اريد لانه مدخل حدود الرمثا .

معالي الرئيس
الزملاء الاكابر
قبل ان ابدأ بالتعليق على رد معالي المحافظ على سؤالي ، اود ان اشكر الحكومه على ردودها التي تمت خلال المدة القانونية .

عندما اتوجه باي سؤال الى الجهات المعنية في السلطة التنفيذية طالباً أية معلومات ، اكون قد قمت بذلك وبحوزتي وثائق ومعلومات ، وانوي من خلال سؤالي الوصول الى تأكيد او نفي المعلومات والوثائق التي لدي ، بمقارنة ما يصلي من معلومات ووثائق بتلك التي بحوزتي ، بهدف الوصول الى الحقيقة ، كل الحقيقة ، ولا شيء غير الحقيقة .

وفي حالة اخفاء اية معلومة او حقيقه وعدم ارسالها حسب الاصول والاجراءات القانونية فانه يتم الوصول الى معرفة الخلل بيسر وسهولة ، وبالتالي ، يكون الاختلال واضحاً مما يستلزم وضعه بين يدي القضاء العادل للبت فيه ، كما حصل في قضايا بنك البزء ، وبنك الاردن والخليج ، واسهم راسمال بنسك القاهرة عمان التي كان يملكها بنك البزء .

وعودة الى سؤالي حول بنك الاردن والخليج ، فاني ادرك بشكل لا يساوره الشك بأن معالي محافظ

هكذا من الأشغال

البنك المركزي الجديد يستحق كل التقدير والاحترام ، وذلك من دراسي للمعلومات والوثائق التي ارفقها برده على سوالي ، الا ان ذلك لن يمنعني من الاشارة الى المعلومات والوثائق المنقوصة وتبينها امام مجلسكم الكريم بدون ان اذكر اسباب انقاصها او اخفائها ، ولعل معالي المحافظ نفسه يصل من خلال كلمتي هذه الى من تعمد اخفاء هذه المعلومات ذلك الاخفاء ، ويكتشف الحقيقة ، ويتخذ اجراءاته التي يراها مناسبة ، من هنا فاني اتقدم بالشكر لمعالي محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز على استجابته بالرد على سوالي رقم (٨٧) المؤرخ في ١٩٩٦/١/٢١ حول بنك الاردن والخليج ، ولكن يبدو للاسف ان معاليه لم يتفحص المراسلات المتعلقة بهذا السؤال والسؤال الاساسي ، ولم يتأكد حتى من المعلومات الواردة بالكتب والمستندات المرسلة ، فقد ذكر معاليه تحت البند رقم (٢) من كتابه رقم ٤٩٦٢/٦/٤/١٠ المؤرخ

في ١٩٩٦/٢/٢٨ بأنه ارسل "صورة عن كل المراسلات الصادرة والواردة التي تمت بين لجنة ادارة بنك الاردن والخليج و/او البنك المركزي من جهة وبين كافة الاطراف التي تم الاتصال بها لشراء البنك من جهة اخرى" .

ولكن القارئ للمراسلات التي ارفقها معاليه يجدها تشير الى النواقص التالية :

١ - صورة عن كتاب السيد زهير عورتاني المؤرخ في ١٩٩٢/٤/٢٢

٢ - صورة عن كتاب السيد زهير عورتاني المؤرخ في ١٩٩٢/٥/١٤

٣ - لم يرسل صورة عن أي كتاب صدر من البنك المركزي و/او من لجنة ادارة بنك الاردن والخليج الى السيد زهير عورتاني بعد تاريخ ١٩٩٢/٨/١٥ ، علماً بأنه ارسل صوراً عن كتب صدرت من نفس الجهات بعد ذلك التاريخ الى مجموعات المستثمرين الآخرين ،

والتي اظهرت انه كان قد تم اعادة المزاودة الى تاريخ يقنع بعد ١٩٩٢/٨/١٥ .

٤ - لم يرسل صورة عن أي كتاب صدر من السيد زهير عورتاني الى البنك المركزي و/او الى لجنة ادارة بنك الاردن والخليج بعد تاريخ ١٩٩٢/٨/١٥ ، علماً بأن معاليه ارفق كتاباً من المزاودين الآخرين بهذا الخصوص بعد تاريخ ١٩٩٢/٨/١٥

، وكذلك هناك دلائل اكيدة على وجود مثل هذه المراسلات لاختلاف شروط الكتاب المؤرخ في ١٩٩٢/٨/١٥ وشروط الاتفاق .

٥ - صورة عن عرض سابا وشركاهم لتدقيق حسابات بنك الاردن والخليج رقم م ٩٩-٨ تاريخ ١٩٨٩/١١/٧ ، والمذكور في متن كتاب لجنة ادارة البنك رقم ١١١٦٧٩ المؤرخ ١٩٨٩/١١/١٨ والمرفق من معاليه ، حيث ان هذا الكتاب هو الاساس الذي تم تكليف المدقق لمهمته وهو الذي يظهر شروط المدقق ونطاق مهمته وحدودها .

اني وانا اشكر معالي المحافظ مرة اخرى لارجو تزويدي بهذه النواقص للمعلومات التي طلبتها بسوالي ، والتي حددت كل المراسلات ، واجاب معاليه بأنه ارسل صورة عن كل المراسلات بدون تدقيق منه الا ان المعلومات المرسلة لا تشكل كل المراسلات .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، البند الذي يليه
السيد الامين العام :

٢ . كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٠٥٦) تاريخ ١٩٩٦/٢/٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥) المقدم من معالي النائب السيد توفيق كريشان .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٣٠٧٥/٢٨/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤
معالي وزير الصناعة والتجارة
ايث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٥ المقدم

هكذا من الأشهر

من معالي النائب السيد توفيق كريشان .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه
ضمن المدة القانونية .
واقبلوا الاحترام ،،

م. سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى معالي وزير الصناعة والتجارة

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي .

نص السؤال :

ارجو اعلامي ماهو مصير شركة
الزجاج الاردنية والتي تم ايقاف

العمل بالمصنع منذ عام ١٩٩٣ ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

توفيق كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم م ش / ١٠٥٦/٣١

التاريخ ١٩٩٦/٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتاب معاليكم رقم

٣٠٧٥/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤ وموقفة السؤال رقم

(٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٥ المقدم من

معالي النائب السيد توفيق كريشان

بخصوص شركة مصانع الزجاج

الاردنية .

ارجو ان ابين ماييلي :-

١ - تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء

الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٠ ، فقد

تم ايقاف المصنع عن العمل لوضع

حد للخسائر الكبيرة والمتتالية التي

لحقت بالشركة تمهيدا لاجراء دراسة

شامله حول وضع المصنع والبحث

في اسباب الخسائر وامكانية معالجة

المشكلات التي تعانيها الشركة لاعادة

تشغيله بطرق متطورة .

٢ - في عام ١٩٩٤ كلفت

الحكومة ومن خلال وزارة التخطيط

، احد الخبراء الاجانب لاجراء

دراسة شامله لوضع المصنع للوقوف

على الجدوى الاقتصادية وانسب

الطرق لاعادة تشغيله على اساس

اقتصادي .

٣ - قدم الخبر عددا من

الاقتراحات من بينها اعادة المصنع

بنفس الطريقه والطاقيه الانتاجيه

بكلفه تتراوح من خمسة ملايين

دولار الى عشرة ملايين دولار ، اما

في حالة تغير غط الانتاج وفق

تكنولوجيا متطوره وزيادة الطاقه

الانتاجيه فان ذلك سيحتاج الى تمويل

بحوالي خمسين مليون دولار .

٤ - ومن مراجعة حسابات

الشركة وبياناتها الماليه يتبين ان

الشركة قد لحقت بها خسائر

تجاوزت رأسمالها بالاضافه الى

الالتزامات المترتبة عليها والتي تفوق

رأسمال الشركة كذلك .

٥ - وفي ضوء هذا الوضع فان

الحكومة تفكر بتصفيه الشركة تصفيه

اختياريه وبيعها للقطاع الخاص

بطريقه تضمن اعادة تشغيلها وبما

يحفظ حقوق الاطراف فيها ، ويتم

اجراء اتصالات مع بعض الجهات

الحليه والاجنبيه لهذا الغرض .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الصناعة والتجارة

المهندس علي ابو الراغب

معالي رئيس المجلس :

الزميل توفيق كريشان

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اشكر معالي وزير الصناعة

والتجارة على اجابته على سؤالي

والتي تضمن تفكير الحكومه بتصفيه

شركة الزجاج تصفيه اختياريه

وارجو ان ابين الملاحظات التاليه

تعقيباً على ماورد بالاجابه .

لقد اثير موضوع الشركة تحت

هذه القبه من العديد من الزملاء

مرات عديده وقد ابدت الحكومات

المتعاقبه والوزراء المعنيون استعداداً

لمعالجة موضوع المصنع وقد عمدت

ان وزارة الصناعه والتجارة قد

وجهت كتاباً للشركة تعلمها بقرار

معالي الوزير بالتصفيه ودعوة الهيئة العامة للاجتماع لانتخاب مجلس ادارة جديد ويعتقد بأن من مهام هذا المجلس السير باجراءات التصفيه .

جاء في رد معاليه المشار اليه بأن الحكومة تفكر بتصفيه الشركة تصفيه اختياريه وبيعها للقطاع الخاص بطريقه تضمن اعاده تشغيلها بما يخفض حقوق جميع الاطراف فيها كما جاء برد معاليه بأن خسائر الشركة تجاوزت رأسمالها وكذلك ديونها هذا حسب معلوماتي فان الخسائر بلغت حوالي (١٨) مليون دينار وان ديونها تبلغ حوالي (١٧) مليون دينار معظم هذه الديون تعود للحكومة او لكفالة الحكومة ولا ادري كيف سيتم حفظ حقوق جميع الاطراف في ظل هذه المعادله جاء بكتاب معاليه ان ايقاف المصنع جاء تنفيذاً لقرار من اجل دراسة وضع حد للخسائر التي لحقت بالشركة تمهيداً لاجراء دراسته في اسباب الخسائر وامكانيه معالجته المشكلات وقد تم تكليف اخذ الخبراء الاجانب

للوقوف على الجدوى الاقتصادية لمعرفة انسب الطرق لاعادة تشغيله على اساس اقتصاديه وقد ورد بدراسته الخبير حسب ماجاء بالرد ان تكلفه التشغيل تتراوح بين ١٠-٥ مليون دينار على ضوء ذلك لماذا لاتفكر الحكومة باعادة تشغيل المصنع على ضوء ما ورد بدراسه الخبير خاصه وانه اوضح بدراسته كما علمت بأن الجدوى الاقتصادية موجوده من تشغيل المصنع وان اعاده التشغيل تضمن تحقيق قيمه اصول الشركة التي قدرها الخبير في حاله عوده المصنع للعمل ستبلغ ما بين ٤٠-٥٠ مليون دولار في الوقت الذي اذا باعت الحكومة الاصول كما هي ستكون القيمه اقل بكثير من هذا الرقم ناهيك عن العوائد الماديه والاجتماعيه التي ستنتج من اعاده التشغيل والتي اذا تمت حسب اصول تسليمه ستضمن النتائج الجيده .

انني امام هذا المجلس الكريم ارى ان التصفيه سواء كانت اختياريه او اختياريه لن تمكن الحكومة من سداد

الديون او على الاقل جزء من الديون الحكوميه بالاضافه الى خساره الخزينه ممثله بالمؤسسه الاردنيه للاستثمار وصغار المساهمين قيمه اسهمهم المتمثله بمدخراتهم الصغيره .

وانني كمطلب وطني اطالب الحكومة الموقره امام هذا المجلس الكريم باعادة النظر بوضع الشركة واعاده تشغيلها لاسيما وان الحكومة قد شاركت حالياً باقامه مصنع للعبوات الزجاجيه سيكلف حسب التقديرات الاوليه حوالي (٢٥) مليون دينار وهذا جاء حسب تقدير الهندود والشركات والدراسه موجوده لدى مؤسسة الاستثمار وقد جاء هذا في الوقت الذي يكلف اضافه خط انتاج للعبوات بالمصنع الحالي حوالي (٤) مليون دينار كما ورد بتقرير الخبير وفرته انشاء هذا الخط في المصنع القديم يحتاج الى ستة شهور في حين يحتاج اقامه مصنع جديد للعبوات حوالي ٤ سنوات .

وباستعراض واقع الشركة المالي ولدى قيام المسؤولين بالشركة

بمراجعة الدائنين ابدى بنك الاردن استعداداً لحفض ديونه بنسبه ٥٠٪ والباقي ستكون مساهمه براس المال وابدى استعداده لضم اموال جديده لاعادة البناء لقناعته بجديده المشروع فكيف تفكر الحكومة بالتصفيه وخوفي من التصفيه ان يجرى لهذا المصنع كما جرى لتصفيه مصنع الاخشاب والذي مضى على قرار تصفيته تسع سنوات ولا يزال .

وقد بين التقرير الموجه الى معالي وزير الماليه بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢١ والمرفوع لمعاليه من قبل لجنة دراسه اوضاع شركة الزجاج والمشكك بموجب كتاب معاليه رقم ١٨/٣٣/١٧٨٨٦ تاريخ ١٩٨٠/١١/٦ بين ماييلي :

- النظر باعادة بناء الشركة ادارياً ومالياً .

- النظر بتهيه الجو العام لبيع الشركة الى القطاع الخاص وضماد الحد الادنى للتكاليف المدفوعه .

- النظر في مساءلة الادارات المتعاقبه والتسببه في ماآلت اليه

الشركة ، لذا اطالب بتحويل الموضوع الى اللجنة المالية لدراسة دراسته مستفيضة واتخاذ التوصيه اللازمه الى الحكومه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير الصناعات والتجاره

معالي وزير الصناعة والتجاره :

شكراً معالي الرئيس

الواقع اشارك الاخ توفيق كريشان ان بحال الموضوع الى اللجنة المالية حيث انه يحتاج الى مناقشه طويله ومستفيضة حول اوضاع هذه الشركه وما ذهبت اليه الحكومه بتوجهاتها وما هي سياساتها المتبعه لتصفية هذه الشركه لمصلحة الدائنين وللمصلحة العامه وبطريقه تضمن اعاده تشغيل هذا المصنع وحفاظاً على مصلحة اهالي المنطقه والمصلحة الحكوميه فارجو الاحاله للجنة الماليه حتى يتم بحث هذا الموضوع بصورة مستفيضة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، رئيس اللجنة المالية الحقيقه يستطيع ان يدعي أي جهه

حكوميه حول أي قضيه يطرحها او يرى انها مناسبه لطرحها ولكن الاسئله والاجوبه لم يكن هناك أي آليه سابقه لاحالتها للجنة انما هذه القضيه تثار واثرت سابقاً ويستطيع معالي رئيس اللجنة الماليه أن يستدعي معالي وزير الصناعة والتجاره ومن يرغب من الذين لهم علاقه الى اللجنة الماليه لبحث هذا الموضوع ان رغبت معالي رئيس اللجنة . البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٣ . كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٢٩١٠) تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٧) للمقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنيه الهاشميه

مجلس النواب

الرقم ٣٥٧/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٢/١٣

معالي وزير التعليم العالي

ابعث معاليكم صوره عن السؤال رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧ ،

المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

يرجى الاطلاع والاجابه عليه ضمن المدة القانونيه .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم تحيه وبعد

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي

١ - عدد المنح الجامعيه المخصصه من الجامعات الاهليه الى وزارة التعليم العالي منذ بداية ولايه هذا المجلس .

٢ - اسماء المبعوثين لهذه البعثات (المنح) من اربعة مقاطع وتوزيعهم حسب محافظاتهم .

٣ - معدلاتهم في التوجيهي وسنوات تخرجهم .

٤ - هل تم الاعلان عنها في الصحف وفتح باب المنافسه لهذه المنح .

راجياً الاجابه ضمن المده القانونيه مع الشكر

النائب الدكتور نزيه العمارين

١٩٩٦/١/٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنيه الهاشميه

وزير التعليم العالي

الرقم ٢٩١٠/٣/٨

التاريخ ٩ شوال ١٤١٦

الموافق ١٩٩٦/٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبه وبعد ،،،

فأشير الى كتاب معاليكم رقم ٣٥٧/٢٩/٦/٣ ، تاريخ ١٩٩٦/٢/١٣ ، والمتضمن السؤال رقم (١١٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، وبهذا الخصوص ، وفي ضوء ما هو موثق لدينا ، أورد التالي : -

في مطلع شهر تشرين اول من عام ١٩٩٤ تم ارسال كتب رعيه لجميع الجامعات الاهليه طلب فيها وزير التعليم العالي من الجامعات الاهليه دراسة امكانية تخصيص ثلاث منح

دراسيه تخصصها الوزارة للطلبة
الفقراء والتي تحول ظروفهم
الاقتصادية من متابعة دراستهم
وبالتخصصات التي تحددها الجامعة ،
وقد اعتذرت بعض الجامعات عن
الاجابة بالموافقه ، وبعضها الاخر
اجاب بالموافقه ، وفيما يلي البيان :-
(١) المنح الدراسية :
بلغ عدد المستفيدين من المنح

الجامعية المخصصة من الجامعات
الاهلية لوزارة التعليم العالي منذ بداية
ولاية المجلس (٢٩) طالباً وطالبة
استفاد (٢٧) منهم المنحة كاملة
واثنان كل منهم نصف منحة ،
والجدول التالي يبين توزيع الطلبة
المستفيدين المنح على الجامعات
الاهلية:

الرقم	اسم الجامعة	عدد المنح	تاريخ الترخيص
٠١	الزرقاء الأهلية	٣	تشرين أول ١٩٩٤
٠٢	جرش الأهلية	٣	تشرين أول ١٩٩٤
٠٣	العلوم التطبيقية الأهلية	١	تشرين أول ١٩٩٤
		٢	تشرين ثاني ١٩٩٤
		٣	تشرين ثاني ١٩٩٥
٠٤	البنات الأردنية الأهلية	٣	تشرين أول ١٩٩٤
٠٥	الاسراء الأهلية	٣	تشرين أول ١٩٩٤
٠٦	الزيتونة الأردنية الأهلية	٢	كانون ثاني ١٩٩٥
٠٧	عمان الأهلية	٣	كانون ثاني ١٩٩٥
		٣	أيلول ١٩٩٥
٠٨	فيلادلفيا الأهلية	٣	كانون ثاني ١٩٩٥
	المجموع	٢٩	

(٢) أسماء الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية

الجدول التالي يبين أسماء الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية في الجامعات الأهلية موزعين على الجامعات الأهلية حسب

التخصص وفرع الثانوية والمعدل :-

الرقم	اسم الطالب	الجامعة	التخصص	فرع الثانوية	المعدل
٠١	أحمد عبد المجيد عبد الجيدشيلات	الزرقاء الأهلية	تربية	أدبي	٦٣,١
٠٢	أحمد نورس دليون الجالي	الزرقاء الأهلية	آداب	أدبي	٦٣,٨
٠٣	محمد إبراهيم الطرشان	الزرقاء الأهلية	حقوق	أدبي	٦٤,٥
٠٤	حازم هاشم الشبول	جرش الأهلية	حقوق	أدبي	٥٩,٢
٠٥	إيهاب سالم الجباري	جرش الأهلية	مخاسبة	أدبي	٦٣,٩
٠٦	خلدون موسى سعيد الرحاحله	جرش الأهلية	حقوق	أدبي	٦٤,٩

هكذا من الأصول

الرقم	اسم الطالب	الجامعة	التخصص	فرع الثانوية	المعدل
٠٧	أميه كمال السور	التطبيقية الأهلية			
٠٨	دانا يوسف الدلايخ	التطبيقية الأهلية	تصميم داخلي	أدبي	٦٢ر٤
٠٩	مال عبد الحميد عبد الرعود	التطبيقية الأهلية			
١٠	محمد ياسر ماجد المغربي	التطبيقية الأهلية	محاسبة	علمي	٧٨ر٥
١١	عدنان محمد الخوالده	التطبيقية الأهلية	إدارة أعمال	علمي	٦٤ر٦
١٢	ناديا ابراهيم عيسى حليف	التطبيقية الأهلية	حاسوب	علمي	٨٩ر٩
١٣	رايه خالد علي الدباس	البنات الأردنية	محاسبة	علمي	٧٥ر١
١٤	أمل حماد عباس القطامين	البنات الأردنية	لغة عربية	علمي	٧١ر٥
١٥	ليلى عدنان الشلبي	البنات الأردنية	صحافة وإعلام	أدبي	٧٣ر٩
١٦	أيمن توفيق سلام الخالدي	الاسراء الأهلية	إدارة أعمال	علمي	٦٣ر٨
١٧	أحمد سالم فرهود السعود	الاسراء الأهلية	حقوق	أدبي	٦٥ر٨
١٨	سميه جميل جبريل الخيسن	الاسراء الأهلية	لغة الإنجليزية	أدبي	٦٧ر٣
١٩	عبد الحميد درويس شبيلات	الزيتونة الأردنية	محاسبة	علمي	٦١ر٥
٢٠	علي ممدوح مبارك الرعود	الزيتونة الأردنية	محاسبة	أدبي	٦٨ر٨
٢١	صقر خلف حسن الرعود	عمان الأهلية	حقوق	أدبي	٦٨ر٣
٢٢	لى محمد سليمان عواد	عمان الأهلية	آداب	علمي	٦١ر٥
٢٣	وليد عابد عبد المنعم الرعود	عمان الأهلية	اقتصاد	تجاري	٦٣ر٠
٢٤	حسن ممدوح الصرايرة	عمان الأهلية	حقوق	أدبي	٦١ر٩
٢٥	منيرة محمد سلام الخوالده	عمان الأهلية	اقتصاد	أدبي	٧٨ر٣
٢٦	سهام عيسى هارون الرعود	عمان الأهلية	آداب	أدبي	٦١ر٧
٢٧	معتصم موسى عبد المني السعود	فيلاذلفيا الأهلية	حقوق	أدبي	٦١ر٨
٢٨	أحمد عبد الله غزوة أبو حلاله	فيلاذلفيا الأهلية	إدارة أعمال	أدبي	٦٣ر٠
٢٩	عماد محمود الرقايعه	فيلاذلفيا الأهلية	حقوق	أدبي	٦٢ر٥

(٣) الاعلان عن المنح :

لم يتم الاعلان في الصحف المحلية عن هذه المنح ولم يتقدم الطلبة بطلبات للتنافس على هذه المنح وانما كان يتم تحديد المستفيدين من هذه المنح من قبل وزير التعلم العالي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي

رئيس مجلس التعليم العالي

الدكتور عبد الله السور

معالي رئيس المجلس :

الدكتور نزيه عمارين

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً سيدي معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

انني اشكر معالي الزميل وزير

التعليم العالي على اجابته الوافيه على

هذا السؤال الهام .

حضرات الزملاء

ان الذي اثارنا لتناول هذه

المواضيع الهامة جداً والتي تمس كل

بيت وكل مواطن في حاضره

ومستقبله وإيماننا بان الجبهة الداخليه

لا تلقى الاهتمام والرعايه في العديد

من النواحي . . واعتقاد العديد من المسؤولين بأن تجاوزاتهم عصية على المساءله والمحاسبه .

ايها الاخوه النواب . . . ان شكاوي المواطنين عديده ولا تخصي وتلقى يومياً العشرات منها ولعل هذا غيض من فيض .

هذه حالة مواطن طرق بابي

مشكياً وهذه مصدقته تقول بالارقام

بأن معدله في التوجيهي ٩٣,٢٪

واسمه عابد محمد نايف تقدم عام

١٩٩٥ بطلب القبول في الجامعات

الأردنيه طالباً للدراسه في الكليات

العلمية الأولويه الطب والصيدله . .

الخ وكان الخيار رقم (١٣) الحقوق

ولم يقبل الا في الحقوق معدله

٩٣,٢٪ وطرق باب جميع المسؤولين

ووعده بعدة مرات بأن يؤمن له قبول

في الهندسه سواءً بالداخل او الخارج

وهو لا يزال الان ينتظر ، وهناك اخر

اسمه محمد احمد فقوسه ولدي

مصدقته ومعدله ٥٣,١٪ علمي لم

يقبل ايضاً وهو فقير الحال واضطر

والده لبيع عقاره والان يتابع الدراسه

في العراق ، وامام اصرار المواطنين والخاصهم وتظلمهم واقتناعهم بأن الامور ليست سليمة توجهت بالسؤال المطروح عن عدد المنح المخصصة من الجامعات الاهلية الى وزارة التعليم العالي وشروط وكيفية توزيعها وتبين لنا ان وزارة التعليم العالي هي الجهة المؤتمنة على توزيعها بالعدالة على من استوفى الشروط من الطلبة الفقراء المحتاجين من أبناء الوطن أي من حصل على معدلات عالية في امتحان الثانوية العامة ومن ثم الاعلان عنها في الصحف اليومية . وفتح باب المنافسة .

نعم هكذا كان يجب ان يكون ولكن ماذا حدث ايها الاخوة الملاحظات التالية :

١ - لم يتم الاعلان عن هذه المنح في الجرائد اليومية . ولم يطلع عليها احد وهذا وارد في رد معالي وزير التعليم العالي في الصفحه الاخيره وهذه مخالفه خطيرة جداً .

٢ - لم يكن هناك اية منافسة في اختيار المبعوثين على الاطلاق وفي هذه مخالفه اخطر وتجاوز واستهتار لحقوق الآخرين .

٣ - نلاحظ ايها الاخوة عندما نطالع هذا الكشف المرفق في الصفحه الاولى والثانيه تدني معدلات الطلبة الحاصلين على هذه المنح الدراسيه فنجد ان بعضهم لم يتجاوز ٥٩,٢٪ (وهذا المعدل مخالف ايضاً لنظام القبول في الجامعات والمعاهد الاردنيه) ليحصل ليس على قبول بل ايضاً على منحة دراسيه .

سأعود لهذه النقطة ياسيدي ، ان غالبية هذه المنح وعددها ٢٩ منحة دراسيه كان معدلاتها كما ترون من الكشف المرفق ايها الساده النواب تنحصر العديد منها ما بين ٦٠-٩٥٪ .

الملاحظة الخامسة :

ان العديد منهم ان لم يكن الجميع هم من اقارب ومحاسيب الساده الوزراء وكبار المسؤولين كما يتبين من قراءة الاسماء والعائلات .

يا سيدي اما وقد انتهت هذه الدورة البرلمانية واوشكت العطلة الصيفيه وفتح موسم القبول فاني اؤكد لكم التزامنا الحازم بعدم مخالفه أي اسس انا اتحدث عن المستقبل ولن تكون هناك أي تعيينات الا وفق الاسس واي تنقلات واي مستشارين ثقافيين في الخارج واي طلبه في الجامعات الاهليه والرسيمه وهذا التزام للحكومة نطق به رئيس الوزراء في مناسبتين اثنتين خطابه امامكم وخطابه لدى الحديث في التعيينات قبل ايام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ . كتاب معالي وزير المالية رقم (١٨١٣٣) تاريخ ١٩٩٦/٣/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١١٥) المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل .

الملاحظة السادسة : وهي ايضاً منسيه على كتاب وزير التعليم العالي والذي ينص على ان هذه البعثات يجب ان تنسب الى الطلبة الفقراء المحتاجين والذين تحول ظروفهم الماديه دون اتمام دراستهم .

والملاحظة السادسة : انه لم تراعى الظروف الاجتماعية كما نصت على ذلك شروط تسبب هذه المنح للطلبة الفقراء ونجد ان غالبيتهم من الاغنياء جداً فاذا ما عدنا الى المبعوث رقم (٤) ومعدله وهو ابن مدير دائرة ومؤسسة كبرى واسمه موجود لديكم في الكشف سيدي معدله (٥٩,٢) واخر هو ابن وزير سابق ومعدله في الكشف المبعوث رقم (٨) (٦٢,٤) كما ان هناك العديد من المنح المرفقه او الاسماء المرفقه التي تبين ان العديد من هذه المنح هي من دائرة انتخابيه معينه ولكم ان تحكموا وشكراً حضرات الساده .

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير التعليم العالي .

معالي وزير التعليم العالي :

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم ٣٣٣/٢٩/١٦/٣
التاريخ ١٩٩٦/٢/١١
معالي وزير المالية
ابعث لمعاليتكم صوره عن السؤال
رقم (١١٥) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧ ،
المقدم من سعادة النائب السيد
توجان فيصل .
يرجى الاطلاع والاجابة عليه
ضمن المدة القانونية .
واقبلوا الاحترام ،،،
م . سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ١٩٩٦/١/٣٠
معالي رئيس مجلس النواب
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى معالي وزير المالية للاجابة عنه
خلال المدة المحددة في النظام
الدائلي .
نص السؤال : ارجو تزويدي
بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة

بمصادرة كمية من الذهب تعود
للسيد عماد علي حسين علي
ومائت اعادته له من هذه الكمية ،
وكافة الاجراءات المتخذة حتى الان
بشأن انتهاء هذه القضية ، مع بيان
اسماء المعنيين لها من موظفي ولجان
متابعه او تحقيق .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
توجان فيصل
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم ١٨١٣٣/٩٦/٧٥/٧/٧
التاريخ ١٩٩٦/٣/٦
معالي رئيس مجلس النواب
اشارة لكتاب معاليتكم رقم
٣٣٣/٢٩/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٦/٢/١١ ومرفقه صوره عن
السؤال رقم ١١٥ تاريخ
١٩٩٦/٢/٧ المقدم من سعادة النائب
توجان فيصل حول فقدان سبيكة
ذهبية في جمر المطار تعود للمواطن

العراقي عماد علي حسين .
ارجو ان ابين لمعاليتكم مايلي : -
١ - بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢١ ضبط بمحوزة المذكور اعلاه سبعة
سبائك ذهبية اثناء محاولة تهريبها من
البلاد عن طريق المطار حيث كانت
مخبأة داخل الاحذية التي يتعلها
المذكور وشقيقه وابناء شقيقه .
٢ - تم حجز الكمية بحضور
المذكورين اعلاه ووضعت داخل
كيس وضربت بالرصاص الجمركي
ثم حفظت داخل القاصه الحديدية
للمركز .
٣ - اثناء عملية اعادة الذهب
للمذكور تبين ان الكيس والرصاص
سليمين الا ان هناك سبيكة واحدة
نقص الامر الذي يولد الشك بان
هناك خطأ في عملية الحجز اصلا .
٤ - تم تشكيل هيئة تحقيق من
اثنين من المدعين العامين بدائرة
الجمارك للتحقيق بالموضوع وبنتيجة
التحقيق لم تتمكن الهيئة من حصر
التهمة بشخص او جهة محدد وذلك
احتمال وجود خطأ في عملية

الحجز ولتساوب عدد كثير من
الموظفين على مفتاح القاصه اضافة
لضبط سبيكة اخرى بمحوزة شقيق
المذكور وكانت هذه السبيكة
مسكوبة مجددا في عمان .
٥ - وفي ضوء الوقائع اعلاه فقد
تقرر تشكيل هيئة تحقيق مشتركة من
الجمارك وديوان المحاسب وديوان
الرقابة والتفتيش حيث ستقوم الهيئة
بالتحقيق مع كامل الادراف وتقديم
التقرير اللازم .
بناء على ما تقدم ارجو معاليتكم
التكرم بالاطلاع والعنه وسأوفي
معاليتكم بالاجابة على السؤال المشار
اليه عند استكمال التحقيق .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،
وزير المالية - الجمارك
نسخه : لمدير القضايا / مع
المرفقات
معالي رئيس المجلس :
السيدة توجان فيصل
السيدة توجان فيصل :
اشكر معالي وزير المالية على رده
والذي جاء ناقصاً عما طلبته في

السؤال فقد اختصر لي معاليه
بحريات القضية في اقل من صفحة بما
فيها ما بدا لي وكأنها تبريرات لما
جرى تقع في حكم التحزر وليس في
حكم الحقائق وابين ان الرد افتقد
للطلبات التالية في سوالي تحديداً :

١ - لم يزودني معاليه بالوثائق
المتعلقة بالقضية كما طلبت بل بموجز
عنها ولا قول بموجز بتصرف فيه
بعض الاراء الخاصة وادخلت عليه
بعض التكهنات .

٢ - لم ازود باسماء المعنيين بهذه
القضية كما طلبت من موظفين
ولجان متابعه او تحقيق ، ولم يأت
طلبي للاسماء جزافاً ، فنحن لانريد ان
نعلم في ملاحقة الفساد ، بل نريد
ان نخصص لكشفه ومعالجته من جهة
ولمنع المساس بسمعة الابرياء واخذهم
بجريرة الفاسدين ، خاصة ان هذه
بمجرد واحده من قضايا يشتم فيها
فساد جرمي وبعضها قدمت فيه
اسئلة وبعضها الاخر آت وعندي
اسماء اريد التيقن من مدى تكرارها
ودرجات تورطها . فكما قلت لا

اريد ان اعمم فأظلم ، بل ان اخصص
فاصلح وانصف وأتس الى جواب
معالي الوزير المختص فأقول .

اولاً : حقيقه وجود محضر ضبط
بسبعه سبائك من الذهب كل سبيكه
كيلوغم من الذهب ووجود وصل
اعاده سته سبائك فقط ، وكلها
ممهورة بتواقيع موظفين رسميين ،
معناه ان على الحكومة ان تأتي
بالسبيكه السابعة او ان تدفع ثمنها . .
فعقوبة التهريب منظمه قانونياً
ولا يوجد فيها مايسمح باعتبار المال
المصادر مالا لاتنطبق عليه مواصفات
حماية المال الفردي او العام ، وليس
فيه ما يعطي قصه عينيه لموظفي
الجمارك . . وما ان الحكومة مسؤولة
عن اعاده ما اعترفت به في محضر
الضبط عند تسديد الغرامات فالقضية
اصبحت قضيه مال عام يجب ان
يعرف من اخذه وان يعاقب عليه . .
وثانياً : تبرير فقدان السبيكه
الذهبيه بافتراض حدوث خطأ في
الضبط غير منطقي ويوحى بمحاولة
حماية موظفي الجمارك .

يحتوي على سبائك ذهب ، والارجح
ان كل ماضبط هو مصاغ او قطع
ذهبيه اعيد سبكها لاختفاء معالمها
الاصليه او تسهيل تهريبها ومن ثم
فإعادة السكب لا تعني انها السبيكه
المفقوده لا من قريب او بعيد . .

رابعاً : يقول رد معاليه ان الكمية
تم حجزها داخل كيس وضربت
بالرصاص ثم حقت داخل القاصه
الحديديه للمركز وهو مطار عمان
الدولي . والحجه الرئيسيه الوارده في
الرد لتبرئة موظفي الجمارك هو ان
الكيس والرصاص وجدوا سليمان عند
اعاده الذهب ، وهذه الحجه تسقط
تلقائياً عند قول معاليه في رده لاحقاً
ان هيئة التحقيق لم تتمكن من حصر
التهمه بشخص او جهة معينه لتناوب
عدد كثير من الموظفين على مفتاح
القاصه " لهذا لم تستطع حصرها في
جهة فإذا كانت سلامة الكيس
والختم حجة دامغه ، فلماذا تعميم
التهمه واخراجها من مجال من قاموا
بالضبط بمجرد حيازة الاخرين مفتاح
القاصه ، الا ان تكون الاكياس

فكيف يخطي موظف / محترف
الضبط في مهمته / في سبيكه ذهب
باكملها وزنها كيلوغرام ، من ضمن
سبعة سبائك فقط وليس سبعمائه
سبيكه مثلاً ، وهل يعقل ان ينشلها
المهرب من امام ناظرهم وهي بهذه
الحجم او ان يخطأ عدد من الموظفين
معاً في عد سبعة قطع ؟؟؟ وبالتالي
فأنتي ارفض هذا التبرير واطالب
معالي وزير الماليه بالتحقيق مع من
اورده له كإحتمال للتيقن من عدم
تورطه هو الاخر ومحاولة تسره على
الفاعل . . .

ثالثاً : ظهور سبيكه اخرى لدى
شقيق الرجل الذي قام بالتهريب
يقول رد معاليه انها " مسكوبه مجدداً
في عمان " لا تعني ابدأ انها السبيكه
المفقوده ، فليس هنالك ما يصلها
بالمفقود في جمرک المطار . اضافه الى
ان من يمارس التهريب لا بد ان يهرب
على دفعات ولا يستغرب ظهور
مواد اخرى مهربه لديه من ذات
النوع الذي سبقه وان هربه . . وفي
حالة الذهب فإن سوق عمان لا

هكذا من أهل

والاختتام قابله للخرق والفتح والتغير ، وهذا ما يوحى به التذرع هنا بتعدد حاملي المفتاح ، وهذا امر اكبر خطوره من القضية موضوع البحث ، فحين تعود قاصات المطار ومراكز الجمارك آمنه ولا تعود اكياسها واختامها آمنه ، فإن إعادة نظر شامله في كامل كادر الجمارك اصبحت مستحقة بل ضروره مدحه ، فمثل هذا الخرق للقاصه والكيس واختتم لا يتم تسريبه بمجرد جهد فردي في لحظة غفله بل لا بد ان يكون اذا ثبت حصوله - عمل جماعي منظم وبالتالي مكرر . . .

واول الاجراءات الاصلاحية اللازمه والملاحه نقل او تجميد كافة من تعامل مع كمية الذهب هذه كاجراء احترازي وحمایة لاموال اخرى مصادره ولتسهيل معرفه ماجرى .

ما قلته هنا هو ردي القانوني البحث على ما جاء في رد الوزير . وهو ما سيقوله المدعي العام لو طرقت عليه القضية ، فلا الظن ولا التخمين ولا الاحتمالات شبه المستحيله تقبل

كأدله دفع او اتهام وبالتالي كنت اقنى ان تتم مخاطبتي كعضو في سلطه تشريعيه بالمنطق القانوني او على الاقل بالمنطق العادي المقبول او المعقول . .

واتساءل هنا عن طول المده التي استغرقتها القضية ولم تحل بعد وهي ما يزيد على ثلاثة اشهر ، وعن علاقته هذه المده بكفاءه فرق التحقيق او يكون صاحب الذهب عراقي الجنسية . أي انه مهرب وغريب في ان واحد ، مما يوحى بأنه اعجز عن المطالبه بحقه من غيره من المهربين الاردنيين . .

اعود واطالب بما طلبته في سوالي بتزويدي وخلال اقرب مده لازمه لتصوير الوثائق ، بكافه ما طلبته في سوالي من محاضر ضبط وتحقيق واسماء . . . كما اطلب معالي الوزير بالالتزام هنا بوقف كل من يشبه به في هذه القضية عن عمله كاجراء احترازي واجب حين ظهور الحقيقه وذلك حفاظاً على المال العام وعلى مال المواطنين الذي يجب ان

لا يترك في موقع ظهرت فيه شبهه وضاع فيه الذهب وهو داخل كيس مختوم بالرصاص ودخل قاصه مقله . .

واشكر معاليه بانتظار تزويدي بما طلبت وتزويدي ايضاً باجابات وافية عن اسئلة اخرى وجهتها لمعاليه بنفس تاريخ هذا السؤال وحتى قبله فيها مالا يمتثل التأخير . .

توجان فيصل

معالي رئيس المجلس :

معالي وزير الماليه

معالي وزير الماليه :

شكراً لسعادة النائب توجان فيصل على مدخلتها على قضيه الذهب المشار اليها واود ان اقول بان الرد لم يأتي حمایة لاحد بل نعرف ان هناك مشكله تمست الاشاره بوضوح مضامين كتابنا وكانت سعادة النائب ستكون محقه لو اغلق التحقيق نحن اعلمنا سعادة النائب بالكتاب بانه تم تشكيل هيئه تحقيق من اثنين من المدعين العامين بدائرة الجمارك بالتحقيق بالموضوع وحيث

انه لم تتمكن الهيئه من حصر التهمه بشخص او جهه محدد للفرورف والملابس التي اوردتها سعادة النائب فاننا قررنا تشكيل هيئه تحقيق مشتركه من دائرة الجمارك وديوان المحاسبه وديوان الرقابه والتفتيش للتحقيق في هذا الموضوع ونرفع تقريرها .

لذلك اوردنا بالكتاب باننا سنوافي معالي رئيس المجلس بنتائج التحقيق اولاً بأول وحسب ما افهم الان اذا ارادت سعادة النائب ان لا تتفطر التحقيق فجميع الارواق وجميع المعلومات وجميع الاسماء ستكون تحت تصرف النائب المحترم ونحن ستعامل معها ومع هذا الموضوع بكل الشفافيه المطلوبه ونعرف ان هناك قضايا كثيره تحال للنيابه العامه عندما نحقق في أي موضوع واذا لم يتم التوصل في أي قرار قد يكون منصف ومحق بالنسبه للجنة التحقيق المشكله فانها ستحال للنائب العام اسوة بالقضايا الاخرى وشكراً .

هذه من الأدلة

السيد الامين العام :

٥ . كتاب دولة رئيس الوزراء
رقم (١٤٤٠) تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٨
، جواباً على السؤال رقم (٧٠)
المقدم من سعادة النائب الدكتور
همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٩٠/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/١٧

سيادة رئيس الوزراء الانعم

ابعث لسيادتكم صورة عن
السؤال رقم (٧٠) تاريخ
١٩٩٦/١/١٤ المقدم من سعادة
النائب الدكتور همام سعيد .
يرجى الاطلاع والاجابة عليه
ضمن المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب

ازجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى سعادة رئيس الوزراء المكرم
للاجابة عنه خلال المدة المحددة في
النظام الداخلي .
نص السؤال :
ماهي الاتفاقات التي تم التوقيع
عليها مع اليهود ؟

ما نصوص هذه الاتفاقات ؟
هل ستعرض على مجلس النواب ؟
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب

د. همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١٤٤٠/١/٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٦/١٠/٩

الموافق ١٩٩٦/٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم

٩٠/٢٩/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/١/١٧ ومرفقه السؤال رقم

(٧٠) المقدم من سعادة النائب

الدكتور همام سعيد بشأن الاتفاقيات

التي تم توقيعها في اسرائيل .

ارفق لكم صورته عن كتاب معالي
وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم م
ت ٣٥/١١/١٢ تاريخ
١٩٩٦/٢/٢٤ ، للإطلاع .
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم م ت ٣٥/١١/١٢

التاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤

رئاسة الوزراء

٢٥ شباط ١٩٩٦

الرقم ٢٠/١/٤/١٢/٥١

دولة رئيس الوزراء الانعم

اشير لكتاب دولتكم رقم ٥١-

١٢-٤-١/٧٠٨ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٩

بخصوص السؤال رقم (٧٠) المقدم

من سعادة النائب الدكتور همام

سعيد بشأن الاتفاقيات التي توقيعها

مع اسرائيل .

ارفق لدولتكم كشفا يبين عدد

هذه الاتفاقيات وموقف الدستور

الاردني من عرض هذه الاتفاقيات او

عدم عرضها على مجلس النواب علما
بان معظمها قد اقترن بالارادة الملكية
واستكملت مراحلها القانونية .
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام
وزير الدولة للشؤون الخارجية

خالد مداحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم م ت ٣٥/١١/١٢

التاريخ ١٩٩٦/٢/٢٤

الاتفاقيات الموقعة بين حكومة

المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة دولة اسرائيل

١- اتفاقية التعاون التجاري

والاقتصادي .

٢ - اتفاقية الخدمات الجوية .

٣ - اتفاقية النقل .

٤ - التعاون في مكافحة الجريمة

والمخدرات غير المشروعة .

٥ - اتفاقية المعابر .

٦ - التعاون لحماية البيئة

والمحافظة على الطبيعة .

٧ - التعاون في حقلي الصحة

والطب .

٨ - اتفاقية السياحة .

٩ - اتفاقية التعاون الزراعي .

١٠ - اتفاقية الطاقة وعلوم

الارض .

١١ - الاتصالات (مذكرة تفاهم) .

١٢ - اتفاقية التبادل العلمي

والثقافي .

١٣ - اتفاقية حول الترتيبات

الخاصة للعقبة وايلات . هذا من

حيث الاتفاقيات اما من حيث

النصوص فيتوفر في وزارة الخارجية

نصوص الاتفاقيات من رقم (١) -

(١١) نستطيع ان نرود السيد النائب

بها اذا اقتضى الامر ، اما من حيث

عرضها على مجلس النواب فان بعض

هذه الاتفاقيات قد اقترن بالارادة

الملكية وعددها ٦ اتفاقيات هي:

١ - اتفاقية التعاون التجاري

والاقتصادي .

٢ - التعاون في مكافحة الجريمة

والمخدرات غير المشروعة .

٣ - التعاون في حقليي الصحة

والطب .

٤ - اتفاقية السياحة .

٥ - اتفاقية التعاون الزراعي .

٦ - اتفاقية الطاقة وعلوم

الارض .

وبالتالي فان اقرارها بالارادة

الملكية ينفي الحاجة لعرضها على

مجلس النواب لانها بهذه الطريقة

تكون قد استكملت مراحلها وبالتالي

اقرارها ووضعها موضع التنفيذ بعد

تبادل وثائق المصادقة بيننا وبين

الجانب الاسرائيلي .

اما بقية الاتفاقيات فان المادة ٣٣

الفقرة الثانية من الدستور تنص على

" ان المعاهدات والاتفاقات التي

يترتب عليها تحميل خزانة الدولة

شعباً من النفقات او فيها مساس

بحقوق الاردنيين العامة او الخاصة لا

تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس

الامة ولا يجوز في أي حال ان تكون

الشروط السرية في معاهدة او اتفاق

مناقضة للشروط العلنية " .

واقبلو وافرو الاحترام ، ،

معالي رئيس المجلس :

الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الجواب الذي وصلني هو حول

سؤالي الموجه الى السيد وزير

الخارجية وقبل ذلك أود معالي

الرئيس وحضرات الزملاء الكرام ان

اذكر في نهاية هذه الدورة البرلمانية

ان اسئلة عديده وجهتها للحكومة

ولم اتلقى عليها الجواب بالرغم من

تكرار التأكيد على ضرورة الجواب

وبذلك سؤالي الموجه الى دولة رئيس

الوزراء حول امانة عمان الكبرى

مضى عليه اكثر من سنة ونصف ان

هذا الاهمال للاستئلة هو نوع من

الاعتداء على دور مجلس النواب

وانني اضالِب الحكومة بان تلتزم

بالنظام الداخلي لمجلس النواب واما

جواب معالي وزير الدولة للشؤون

الخارجية بشأن الاتفاقيات مع العدو

اليهودي فاني ارد بما يلي :

لقد تضمن سؤالي الطلب

بتزويدي بهذه الاتفاقيات الأربع

عشرة التي لم يحدث ان وقع مثلها في

الكَم والنوع مع أي بلد عربي من

قبل وجاء في جواب معالي الوزير اما

من حيث النصوص فيتوفر في وزارة

الخارجية نصوص الاتفاقيات من رقم

(١) الى (١١) نستطيع تزويد النائب

بها اذا اقتضى الامر انتهى ولا ادري

متى سيقضى الامر اذا لم يقتضي

بعد الطلب الصريح من نائب سجل

طلبه بطريق نفعي ولماذا لم يبدئي

معاليه استعداد لتزويدي بالاتفاقيات.

الثلاث الباقية ام هي اتفاقيات سرية

لايجوز لنواب الامم الاطلاع عليها

لان جواب معاليه ذكر اربع عشرة

اتفاقية استعداد لتزويدي بالاتفاقيات

من رقم (١) الى رقم (١١) منها .

ان سؤالي مازال قائماً وما زلت انتظر

ان ترسل الي هذه الاتفاقيات الاربع

عشرة كاملة .

تضمن جواب معاليه ان ستة من

هذه الاتفاقيات لا داعي لعرضها

على مجلس النواب لانه لا يترتب

عليها تحميل خزينة الدولة نفقات

او فيها مساس بحقوق المواطنين .

انني اعلم ما ذكره معالي الوزير

ولكنني اعلم ايضاً ان للنائب سلطه

رقابيه على اعمال الحكومة وان من حقي ان اتبين هل هذه اتفاقيات تحمل الخزينة نفقات ام لا تحملها وهل تمس حقوق المواطنين ام لا تمسه؟

ثالثاً : اما الاتفاقيات التسع التي وقعت ولم تعرض على المجلس حتى الان فاني اتساءل لماذا لم تعرض حتى الان . ونحن نعلم انه قد مضى عليها اشهر .

رابعاً : ولقد سمعنا عن اتفاقيات اخرى غير هذه الاتفاقيات ومنها اتفاقية امنية فما حقيقة هذه الاتفاقية ولماذا لم تذكر ضمن جواب معالي الوزير وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الدكتور عبد الله النور

معالي وزير التعليم العالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس من المعلوم ان الاتفاقيات التي تعرض على مجلس النواب هي تلك التي يقتضيها الدستور ولا مجال فيها للاختيار ليس من حق الحكومة ان تنتقي ما تعرضه

على المجلس بل متوجب عليها بصورة قاطعه ان تعرض للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وصفها الدستور ولذلك ليس صحيحاً ان الحكومة تتجاهل أي طلب ولا تخفي اي اتفاقيه فتلك الاتفاقيات نشرت جميعها في الصحف ولا يوجد اطلاقاً كلمه واحده مخفيه الامر الثاني ان هذه الاتفاقيات التفصيلية انما جاءت بمقتضى الاتفاقية اتفاقية السلام بين الاردن واسرائيل . ولذلك فهي نتائج فرعيه للاصل الكبير وهو اتفاقية السلام وشكراً سيدي الرئيس .

معالي الرئيس المجلس :

السؤال الذي يليه . السيد الامين

العام .

السيد الامين العام :

٦ . كتاب معالي وزير المياه

والسري رقم (٦٠٥) تاريخ

١٩٩٦/١/٢٢ ، جواباً على السؤال

رقم (٤٤) المقدم من سعادة النائب

السيد سليمان السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنيه الهاشميه

مجلس النواب

الرقم ٣١٠٦/٢٨/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال

رقم (٤٤) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٨

المقدم من سعادة النائب السيد

سليمان السعد .

يرجى الاطلاع والاجابه عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

٢٢/رجب/١٤١٦هـ

١٩٩٥/١٢/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير المياه والري للاجابه

عنه خلال المدة المحددة في النظام

الداخلي .

نص السؤال : بعد ان تم الاتفاق

مع الكيان اليهودي على سحب

الحصه المتفق عليها والتي تخص

المملكة ، ارجو بيان مايلي :

١ - هل تم سحب كامل المياه

المتفق على سحبها للمملكة ؟

٢ - ما مقدار الكلفه التشغيليه

لسحب هذه المياه سنوياً والتي

تتحملها الخزينه .

٣ - ماهي الاجراءات المتبعه

للتأكد من صحة المعلومات الوارده

في فاتورة الكلفه التشغيليه .

٤ - ما مقدار الكلفه التشغيليه

التي تتحملها الخزينه في سحب المياه

من الابار الارتوازيه الاردنيه التي

تخص مياه الشرب في الملكة .

ومقدار المياه التي تم سحبها خلال

العامين الماضيين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنيه الهاشميه

وزارة المياه والري

سلطة وادي الاردن

الرقم س و أ / ٦٠٥ / ٦ / ٥

التاريخ ٩٦/١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم
٣١٠٦/٢٨/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٤ والمتعلق بالسؤال
رقم (٤٤) المقدم من سعادة النائب
السيد سليمان السعد للاجابة عليه
اود ان ابين مايلي :-
للإجابة على السؤال الاول :
نعم لقد تم سحب كامل الكمية
المتفق عليها والبالغة عشرون مليون
متر مكعب للمروة الصيفية خلال
الفترة الواقعة بين ١٩٩٥/٦/٢٠
ولغاية ١٩٩٥/١١/٨ .
اما بخصوص العشرة ملايين متر
مكعب والتي تم الاتفاق على تزويدها
حسب الاتفاقية خارج المروة
الصيفية أي في الفترة الواقعة بين
١٠/١٦ ولغاية ٥/١٥ فقد تم البدء
بسحب تلك المياه يوم
١٩٩٥/١١/٨ وحتى تاريخ
١٩٩٥/١١/٢٤ ، وتم وقف
السحب بعدها ليعاد السحب بعد
ذلك من تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠
ولغاية ١٩٩٦/١/٣ ، حيث تم وقف
السحب وهذا وذلك حسب الحاجة

لتلك المياه في الري في الوادي هذا
وسيتم سحب باقي الكمية المتفق
عليها قبل ١٩٩٦/٥/١٤ .
اما بالنسبة السؤال الثاني بخصوص
الكلفة التشغيلية لسحب تلك المياه :
ان كلفة التشغيل لسحب المتر
المكعب من المياه هي (٢) سنت
امريكي حسب ما اتفق عليه في
البروتوكول الاردني الاسرائيلي
وتشمل ضخ المياه من نهر اليرموك
الى بحيرة طبريا شتاء واعادة ضخها
الى قناة الملك عبد الله صيفا عبر الخط
الناقل وبذلك تبلغ كلفة التشغيل
لسحب تلك المياه (٤٠٠٠٠٠)
دولار امريكي [٢ سنت x
٣٢٠٠٠٠٠٠] .
اما بالنسبة السؤال الثالث
بخصوص الاجراءات المتبعة للتأكد
من صحة المعلومات الواردة في
فاتورة الكلفة يوجد عدادين للمياه
في بداية الخط الناقل وعداد عند
مصبه في قناة الملك عبد الله حيث
يقوم اعضاء اللجنة الفرعية لمياه
الشمال بقراءة تلك العدادات

والمصادقة عليها .
اما بالنسبة للسؤال الرابع بخصوص
كلفة سحب المياه من الابار
الارتوازية الاردنية لغايات الشرب
ومقدار المياه التي تم سحبها خلال
عامين ، ان كمية المياه المنتجة من
المصادر الجوفية للعام ١٩٩٣ بلغت
(١٩٠) مليون متر مكعب ، وعام
١٩٩٥ (١٩٥) مليون متر مكعب .
اما بخصوص النفقات التشغيل
والصيانة فقد بلغت كلفتها لعام
١٩٩٣ (١٩٨٦٢٤٨١) تسعة عشر
مليون ومائتا واثنا وستون الفا
واربعائة وواحد ومائتا ديناراً
اردنياً ، اما في عام ١٩٩٤ ، اما في
عام ١٩٩٤ فقد بلغت
(٢٤٩٣٧٣٩٧) اربعة وعشرون
مليوناً وتسعمائة وسبعة وثلاثون الفا
وثلاثمائة وسبعة وتسعون ديناراً ، أي
بكلفة تشغيلية (١٠٥) فلس للمتر
المكعب لعام ١٩٩٣ و (١٢٨)
فلس/م٣ لعام ١٩٩٤ .
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق
الاحترام ،،،

وزير المياه والري
الدكتور صالح ارشيدات
معالي رئيس المجلس : السيد
سليمان السعد
السيد سليمان السعد :
شكراً معالي الرئيس في الحقيقة لم
يصلني جدول الاعمال هذه المرة ولم
يصلني الا قبل دقائق فلم اتمكن من
الاطلاع على جواب معالي الوزير
ولذا فاعتذر عن التعليق على هذا
السؤال او على هذا الجواب واذا
كان عندي شيء بعد ذلك سأطلع
معالي الوزير عليه وشكراً .
معالي رئيس المجلس : السؤال
الذي يليه .
السيد الامين العام :
٧ . كتاب معالي وزير التعليم
العالي رقم (٤١٩٨) تاريخ
١٩٩٦/٣/١٨ جواباً على السؤال
رقم (١٠٦) المقدم من سعادة النائب
السيد عبد الرحيم العكور .
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

هذه من الأهل

الرقم ٣٢٨/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٢/١١

معالي وزير التعليم العالي

ابعث لمعاليتكم صوره عن السؤال

رقم (١٠٦) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧ ،

المقدم من سعادة النائب السيد عبد

الرحيم العكور .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنيه الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ ١٤١٦/٩/٩

الموافق ١٩٩٦/١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير التعليم العالي للاجابة

عنه خلال المدة المحددة في النظام

الداخلي .

نص السؤال :

بمناسبة تعيين عدد من المحققين
والمستشارين الثقافيين ارجو موافاتي
بالاسس التي في ضوئها تم اختيار
المحققين والمستشارين الثقافيين لعام
٩٦/٩٥ وكيف تم توزيع علامات
التنافس وموافاتي بكشف يتضمن
اسماء وعلامات كل الذين قابلوا
وتنافسوا على شغل هذه المراكز
بالاضافه الى عدد سنوات الخبرة في
الوظيفة العامة لكل متنافس ومؤهله
التعليمي والدرجه التي يشغلها حالياً
ولماذا لم يتم الاعلان عن صاحب
التنافس وتقديم الطلبات لكافة
موظفي وزاره ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبد الرحيم عكور

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ٤١٩٨/٥/٧

تاريخ ٨ شوال ١٤١٦

الموافق ١٩٩٦/٣/١٨

المملكة الاردنيه الهاشمية

وزارة التعليم العالي

معالي رئيس مجلس النواب

نحية طيبة وبعد ،،

فاشير الى كتابكم رقم

٣٢٨/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٢/١١

بخصوص السؤال رقم (١٠٦) للمقدم

من سعادة النائب عبد الرحيم

الেকور، وارجو ان ابين مايلي :

١ - اعتمدت الوزارة اسساً

ومعاييراً لاختيار المستشارين

والمحققين الثقافيين في الخارج ، تم

تعميمها بموجب كتاب رقم

٢٢٩٦٧/٢/٥ تاريخ ١٩٩٤/٢/١٨

على كليات المجتمع ومراكز الوزارة

(المرفق رقم ١) ثم أجري امتحان

تجريبي للمتقدمين ووضعت نتيجته

من (٤٠ علامة) (المرفق رقم ٢)

وقامت لجنة بمقابلة شريحة من

المتقدمين للامتحان ، معتمدة على

الاسس والمعايير المقررة ، ورفعت

تقديراتها (المرفق رقم ٣) حيث

شكلت العلامة ٧٥٪ بينما ترك

٢٥٪ من العلامة للجنة اخرى

برئاسة الوزير (لا يوجد توثيق

لتقديرات هذه اللجنة) . واعبراً

صدر القرار بنقل مجموعة من

للموظفين لاشغال المراكز الشاغرة

بموجب الكتاب رقم ١٠٦٧٢/٥/٧

تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦ (المرفق رقم ٤)

ولا يوجد ما يشير بان هذا القرار

يشير الى نتائج تقييم اللجنة المرفوعة

لوزير .

٢ - وفي نهاية عام ١٩٩٥ صدر

كتاب الوزير رقم ٢٢٥٧١/٥/٧

تاريخ ٩٥/١٢/١٠ باعادة المستشارين

الثقافيين في كل من بيروت والقاهرة

والهند والملحق الثقافي في رومانيا الى

مركز الوزارة اعتباراً من ٩٦/٢/١٥

وكذلك كتاب الوزير رقم

٦٨٦/٥/٧ تاريخ ٩٦/١/١٤ باعادة

الملحق الثقافي في دمشق والمستشار

الثقافي في اسلام اباد اعتباراً من

٩٦/٦/١ (المرفق رقم ٥) بعد ان

انها فترة ثلاث سنوات في مراكزهم

(علماً بان خدمة المستشار والملحق

الثقافي كما جرت العادة هي اربع

سنوات) . وكان موضوع تقصير

المدة قد تم عرضه في الاجتماع

الاسبوعي للجنة الخطة في الوزارة .

كما انجهرت النية بعد ذلك لاستحداث

هكذا من الأشهر

وزير التعليم العالي

الدكتور عبد الله النصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المرفقات

١ - اسس ومعايير لاختيار المستشارين والمحققين الثقافيين في الخارج والتي جرى تعميمها بموجب كتاب الوزير رقم ٢٢٩٦٧/٢/٥ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٨ .

٢ - كشف بين نتائج الامتحان التحريري الذي اجري للمتقدمين للمنافسة على وظيفة مستشار/ملحق ثقافي في الخارج مقدرة من ٤٠ علامة .

٣ - نتائج تقييم اللجنة المكلفة بمقابلة المتقدمين لاشغال وظيفة مستشار / ملحق ثقافي مقدرة من ٧٥ علامة .

٤ - قائمة باسما من وقع عليهم الاختيار لاشغال وظيفة مستشار/ملحق ثقافي عام ١٩٩٥ (موجب كتاب الوزير رقم ١٠٦٧٢/٥/٧ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦) .

٥ - كتاب الوزير رقم ٢٢٥٧١/٥/٧ تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٠

مكتب ثقافي في اوكرانيا يضم مستشاراً وملحقاً، واستحداث وظيفة ملحق ثقافي في واشنطن ، وبذلك مراكز . اصبح عدد المراكز الشاغرة (٩) ٣ - تم تشكيل لجنة جديدة (المرفق رقم ٦) لمقابلة المرشحين الواردة اسمائهم في الكشف المرفق (المرفق رقم ٧) ووضع تقييم لهم . بموجب نموذج اخر اعتمدته اللجنة (المرفق رقم ٨) وهو يختلف عن النموذج الذي اعتمد في السنة السابقة . ورفعت اللجنة نتائج التقييم مقدرة من ٥٠ علامة (المرفق رقم ٩) ، بينما تركت الخمسون علامة لباقية اللجنة ثمانية برئاسة الوزير (لا يوجد توثيق لنتائج تقييم هذه اللجنة ايضاً) .

وبالنتيجة صدر كتاب الوزير رقم ٦٨٤/٥/٧ تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ والقاضي بنقل الموظفين الميينة اسماءهم في الكتاب المذكور الى وظيفة مستشار/ملحق ثقافي (المرفق رقم ١٠) .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

و ٦٨٦/٥/٧ تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ باعادة المستشارين والمحققين الثقافيين في الخارج .

٦ - كتاب الوزير رقم ٩٦/٥/٧ تاريخ ١٩٩٦/١/٣ والقاضي بتعيين لجنة لمقابلة المرشحين .

٧ - كشف باسما الموظفين الذين تمت مقابلتهم لاشغال وظيفة مستشار / ملحق ثقافي عام ١٩٨٩ .

٨ - معايير اشغال وظيفة مستشار / ملحق ثقافي الذي اعتمدته اللجنة عام ١٩٩٦ .

٩ - معايير اشغال وظيفة مستشار / ملحق ثقافي عام ١٩٩٦ مقدرة من ٥٠ علامة .

١٠ - كتاب الوزير القاضي باختيار المستشارين والمحققين الثقافيين في الخارج رقم ٦٨٤/٥/٧ تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي
الرقم: ٢٢٩٦٧/٢/٥
التاريخ: ١٥ رجب ١٤١٥

الموافق: ١٩٩٤/١٢/١٨
مدير مديرية الشؤون الادارية /
مركز الوزارة
عميد / عميدة كلية
المستشار الثقافي / جامعة
تحية طيبة وبعد ،
فتتجه النية الى تعبئة بعض المراكز الشاغرة لوظيفة مستشار ثقافي وملحق ثقافي ، وفق الاسس والمعايير المبينة ادناه ، لتعميمها على موظفيكم وموافاتي بقائمة باسما الراغبين باشغال هذه الوظائف ممن تنطبق عليهم هذه الاسس في موعد اقضاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الموافق ١٩٩٤/١٢/٢٢ .

واقبلوا الاحترام ،،،
وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعود
نسخه الى /
مدير مديرية الشؤون الادارية
مديرة وحدة المستشارين
رئيس قسم شؤون الموظفين
الملف العام
الملف ٥/٧ مع المرفقات

هكذا من الأشهر

معايير إشغال وظيفة مستشار ثقافي / ملحق ثقافي ١٩٩٥

اسم المرشح :			
الوظيفة الحالية :			
مكان العمل :			
أولا	الوظائف العلمية	العلامة	العلامة المستحقة
	الدرجة الجامعية الأولى	٧	
	شهادة الدبلوم العالي	٨	
	الدرجة الجامعية الثانية	٩	
	الدرجة الجامعية الثالثة	١٠	
	المجموع	١٠	
ثانيا	الوظيفة		
	مدير / عميد / استشار	١٠	
	مساعد مدير / مساعد عميد	٩	
	رئيس قسم	٨	
	معلم / مهندس	٦	
	وظائف أخرى	٣	
	المجموع	١٠	
ثالثا	الدرجة / الفئة		
	الأول (الفئة الأولى)	١٠	
	الأول / الثانية / الثالثة / الرابعة (الفئة الثانية)	٨	
	المجموع	١٠	
رابعا	الخبرة العملية		
	٦ - ١٥ سنة	٨	
	١٦ فما فوق	١٠	
	المجموع	١٠	

للمن ومعايير لشغل وظيفة مستشار ثقافي

١. أن لا تقل درجة المتقدم عن الدرجة الثالثة .
٢. أن يكون حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى .
٣. أن يتقن إحدى اللغات الأجنبية محادثة وكتابة ويفضل من يتقن لغة البلد المرشح إليها .
٤. أن لا تقل خدمته الوظيفية في الخدمة المسندة عن خمسة عشر عاما ولا تزيد عن ثمانية وعشرين عام .
٥. أن يكون قد مارس إحدى الوظائف القيادية (الإدارية / تنظيمية) في الوزارة .
٦. أن لا يزيد عمر المتقدم عن (٥٥) عاما .
٧. أن ينصف باللياقة وحسن المظهر .

هكذا من الأشهر

علامات المواطنين من وزارة التعليم العالي الذين تقدموا للإمتحان التافسي لإختيار المستشارين
والسلحين القلابين منهم للعام ١٩٩٥

١٦	١- علي حسن الحدي
١٨,٥	٢- محمد احمد الطالب
٨	٣- سعيد محمود الاسم
١٧,٥	٤- د. احمد حسين سقر
١٧	٥- وليد محمود بركات
١٥,٥	٦- طه جليل الخريشة
١٣	٧- محمد علي سالم المعاينة
١٧,٥	٨- حياض سليمان عماري
١٣	٩- ياسر فكري السكران
١٣,٥	١٠- حسين علي بي حابي
١٣	١١- ناصر حسني التريخ
٨,٥	١٢- محمد سالم غرايبة
٤	١٣- حبيب موسى الريسي
١٤,٥	١٤- د. محمد احمد هياجة
١٠,٥	١٥- د. عصي قلان
١٨	١٦- ابراهيم حسين ابو قديري
١٥	١٧- خالد مصطفى العمري
١٥	١٨- محمد سليمان حريسات
١١	١٩- كامل عبد السلام الطراونة
١٩	٢٠- امة عيسى حضاونة
١٤	٢١- اكرم محمد السحيمات
١٤,٥	٢٢- رهام غفلة الياس
١٤	٢٣- محمود ناصر الدين شوار
١٧,٥	٢٤- د. يسير الكروفي
١٦,٥	٢٥- زياد الرقبي
١٥	٢٦- علي احمد المشاوره
١٦,٥	٢٧- وسلي عيسى مرجي
١٤	٢٨- سمح غفلة الردايدة
١٧,٥	٢٩- سامح فاسم الهنداري
١٨	٣٠- رامي الدومي
١٦	٣١- عبدالله الخريشة
١٢,٥	٣٢- احمد نافع المداحية

١٢	٣٣- احمد سويدان
١٥,٥	٣٤- د. عبدالله الخريشة
١٢	٣٥- هند فرحان صالح
١٧,٥	٣٦- فهد مبارك القور
١٧,٥	٣٧- محمد عبدالله الحميدي
١٦	٣٨- احمد محمد الشيب
١٧,٥	٣٩- صالح حسن ردايدة
١١,٥	٤٠- نادر محمد الحيت
٧,٥	٤١- د. ياسين الرجوب
١٤	٤٢- سليم سلامة الروسان
١٩	٤٣- سمور فهد الخريشة
١٣	٤٤- موسى حريس حدادين
١٣	٤٥- اسرار السقاري
١٨	٤٦- فاطمة عبد السريف
١٥	٤٧- احمد محمد السيد
٢٤,٥	٤٨- محمد علي الغول
٢٥,٥	٤٩- نادية سليم ابو داء
٩,٥	٥٠- اعتدال عربات
١٧	٥١- احمد الشفيرات
١٩	٥٢- محمد عبدالسلام البرالر
١٧	٥٣- محمد سالم يوسف
١٤	٥٤- د. شاهر الكفارين
١٤	٥٥- ناصر محمود نمراوي
١٣	٥٦- امة عبدالرحمن ابرغيلة
١٣,٥	٥٧- يوسف دوس الرواية
١٦	٥٨- عمر خالد العجلوني
٨	٥٩- حائل عودة المصري
١١,٥	٦٠- عبدالرحمن محمد العامري
١٨,٥	٦١- محمد سليم الخواوي
١١,٥	٦٢- نوال ايوب فاعوري
١٢	٦٣- رقية خليف سالم
١٠	٦٤- عارف محمود الدبري
١٣,٥	٦٥- مازن السيد

هكذا من المجهول

٢٠,٥	١٠٠-ابراهيم فلاح الحصيلات
٢٠	١٠١-حسين راضي عبيد
٢٠	١٠٢-محمد خميس صبح
٢٠	١٠٣-علي حلقى الشرايري
٢٠	١٠٤-احمد علي دلاشة
٢٠	١٠٥-بسام صالح ابو الهيثاء
٢٠	١٠٦-عذاب جريس سالم
٣١,٥	١٠٧-حيدر عبد المجيد الدومسي
٢٨,٥	١٠٨-مصطفى عبد الكريم المدوان
٢٨	١٠٩-رياض احمد الخطيب
٢٨	١١٠-ميلاد المنة طاشمان
٢٧,٥	١١١-"محمد فراس" فايز القاضي
٢٧,٥	١١٢-كساب احمد الخوالدة
٢٧,٥	١١٣-احمد عبد المجيد غريبات
٢٧	١١٤-حالد يوسف القداسة
٢٧	١١٥-ياسين فايز الماباسة
٢٧	١١٦-نواف خالد عبيدات
٢٦,٥	١١٧-د.زيد احمد الشماعلة
٢٦,٥	١١٨-خليل محمود غانم
٢٦	١١٩-محمد صلاح النير
٢٦	١٢٠-عبدالله زعل الحرامدة
٢٦	١٢١-كامل مبيدات
٢٤	١٢٢-د.محمود شاكر مثل
٢٤	١٢٣-محاسن محمد النحاسنة
٢٤	١٢٤-د.كثير سليمان الريحاني
٢٣,٥	١٢٥-محمود محمد الزوفان
٢٣,٥	١٢٦-وحيد عبد الحفيظ النعماني
٢٣	١٢٧-سليم حسن القنادة
١٢	١٢٨-حيا حسين غريبات

١٢	٦٦-فاطمة ابراهيم الشبلي
١٥	٦٧-روزق محمد مخيمر
١٥,٥	٦٨-محمد عبدالله فتوسة
١٠,٥	٦٩-محمد موسى حابر
١٢	٧٠-محمد غفلة العلي
١٧	٧١-بروما عبدالله حداد
٧	٧٢-رياد مصطفى هاندة
١٣,٥	٧٣-عالي سليم المساعنة
٢١,٥	٧٤-شمام محمد التاجوم
٢١	٧٥-دلال محمد الرعي
٢٠	٧٦-ساج محمد الاسر
٢٣	٧٧-رحب علي النساءى
٢٣	٧٨-د.محمود محمد الشامي
٢٣	٧٩-سالك تيسر السرايري
٢٣	٨٠-عبدالله حسين صفور
٢٣	٨١-عبدالرحيم محمد مسعد
٢٢,٥	٨٢-جمال محمد الدوي
٢٢,٥	٨٣-حنا يوسف ابو حابر
٢٢,٥	٨٤-اكمل كمال حداد
٢٢	٨٥-محمد محمود الهلاج
٢٢	٨٦-محمود محمد القيسي
٢٢	٨٧-باسم صالح دولات
٢٢	٨٨-ياسر عبدالله مسمار
٢١,٥	٨٩-محمد احمد ميفتين
٢١,٥	٩٠-عبدالناصر الحمصي
٢١,٥	٩١-مولود عبدالله الرقيبات
٢١	٩٢-ياسين كاسب الخرشنة
٢١	٩٣-د.احمد عبد القادر غرايبة
٢٠,٥	٩٤-تاج محمد عبدالله
٢٠,٥	٩٥-د.احمد محمود ابو الرب
٢٠,٥	٩٦-محمد نور العكور
٢٠,٥	٩٧-صالح عبد القادر الحجوج
٢٠,٥	٩٨-زهير محمد غارة
٢٠,٥	٩٩-سمية عزدي المعنسي

هكذا من أهل

تمتدح استضافة الوفود الأجنبية التي أجريت في
مستشفى رضية بنت - وتعليمها في الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

١. كم تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية بالكيلومترات المربعة؟

٢. كم يبلغ عدد سكان الأردن حسب إحصائية ١٩٩٤؟

٣. كم يبلغ عدد الطلبة المتعلمين بالتعليم العام في الأردن؟

كم يبلغ عدد المعلمين في وزارة التربية والتعليم؟

٤. الأردن غني بالعلم والآثار والسياحية، سم سنة منها؟

د. ماهي السلطات العامة في الأردن؟

٦. كم تبلغ موازنة الأردن لعام المال ١٩٩٥؟

٧. حدد تاريخ توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة؟

٨. من هو أول رئيس حكومة أردنية؟

٩. سم أربعة أدباء أو شعراء أردنيين؟

١٠. ماهي الدول التي يوجد فيها مستشارون أو ملحظون ثقافيون تابعون لوزارة التعليم العالي؟

١١. حدد خمس من صلاحيات ومهام ليات مجلس التعليم العالي؟

١٢. سم دولتين استخدمتا دولة والأخرى حرية مؤسسا، ما دور التعليم؟

١٣. حدد الأردن الدول التي تشمل في الجامعات الأردنية العامة وما هي الجامعات الأردنية العامة؟

١٤. وضح ثلاثة أسباب من أسباب فشل مشروع التعليم العالي المتاح حاليا في الجامعة الأردنية؟

د. ماهي المؤسسات العامة التابعة للجامعة الأردنية

مستشار	مجلس
معارف	جامعة عامة
جامعة خاصة	كلية مجتمع
مدرسة	وزارة
تعليم عالي	مجلس
مدرسة	أساسية متقدمة
تعليم عام	تعليم عام

١٥. In English language, describe the higher education system in Jordan in five to ten lines.

نتائج تقييم اللجنة المتعلقة بمقابلة
ملتحق ثقافي عام ١٩٩٥ مقسمة
المقدمين لاشتغال وظيفة مستشار / من ٧٥ علامة

المرشحون لاشتغال وظيفة مستشار ثقافي / ملحق ثقافي

الاسم	العلامات المقسمة				ملاحظات
	فصل العلوم	تاريخ، التاريخ	دراسة المقدمين	المعدل	
ناديا سليم أبو دة	٥٧,٥	٥٨	٦٤	٥٩,٨	
د. أحمد محمود أبو الرب	٦٣	٦١	٦٦	٦٣,٣	
عبدالله حسين منصور سعيدان	٥٩,٥	٥٨	٥٨	٥٨,٥	أشغل وظيفة ملحق ثقافي
محمد أحمد خليفة البيهني	٥٤,٥	٥٢	٥٨	٥٤,٨	
عبدالله زعل الخوامدة	٥٨	٦٠	٥٨	٥٨,٦	
ميم محمد مصطفى عبدالله	٥٩,٥	٥٩,٥	٦٣	٦٠,٦	
كساب أحمد زعل الخوامدة	٥٠,٥	٦٠	٦١	٥٧,٦	
جمال محمد البرصة، الديهي	٥٣	٥٩	٦٢	٥٨	
محمد حميس مصطفى صبح	٦١,٥	٥٩,٥	٦٤	٦١,٦	
علي خلفي الشرايري	٤٧,٥	٥١	٥٣	٥٠,٥	
باجس صالح عبدالرحمن دولات	٤٠,٥	٤٦,٥	٥٠	٤٥,٦	
د. محمود محمد الشليبي	٦٤	٦٦	٦١	٦٦,٣	
د. رياض أحمد محمد الحظيبي	٦٢	٥٦	٥٩	٥٩	
محاسن محمد الخامسة	٥٧,٥	٥٨	٦١	٦٠,٥	
د. نورد عبدالله الرقيات	٥٥,٥	٥٩,٥	٥٦	٥٧	
محمد لرامس الناضي	٥١,٥	٥٤	٦١	٥٥,٥	
ابراهيم فلاح الحصيلات	٥٧,٥	٥٧,٥	٦٨	٦١	
أحمد محمد السيد سالم	٥٧	٥٦,٥	٦٠	٥٧,٨	
ياسر عبدالله سمار	٥٣,٥	٥٥,٥	٦٢	٥٧	
د. كميل الرخاني	٦١,٥	٥٩	٧٠	٦٣,٥	
د. تيسر فلاح الكرامة	٦٤	٦٢	٦٤	٦٣,٣	
علي سليم يفتوب مساعدة	٦٠	٦٣	٦٣	٦٢	
محمد محمود الفلاح	٥٤,٥	٥٣,٥	٦١	٥٦,٣	
سليم حسن محمد القضاة	٦٦	٦٧	٦٧	٦٦,٦	
وحيد عبد الحفيظ الطماني	٥٦	٦٠	٥٧	٥٧,٦	
كمال أحمد سليم ميهديت	٥٥	٥٨	٥٩	٥٧,٣	
أحمد علي أحمد دلانة	٦٢	٦٢	٥٦	٦٠	

الاسم	العلامات المقسمة				ملاحظات
	فصل العلوم	تاريخ، التاريخ	دراسة المقدمين	المعدل	
د. خالد يوسف القصار	٦٤	٦٤	٦٨	٦٥,٣	
حسين راضي عبدالرحمن عبيد	٥٨	٦٠	٦١	٥٩,٦	
د. محمود رسمي شاكر مقبل	٥٩	٥٨	٦٥	٦٠,٦	
ميرداد طهفة ماضان	٦٠	٥٩	٦٤	٦١	
أكمل كمال حوزي حداد	٥٢	٥٤	٥٦	٥٤,٣	
أحمد محمد ابراهيم الشهاب	٥٩	٦٠	٦٤	٦١	
رحب علي محمود النيازي	٥٩	٥٩	٦٤	٦٠,٦	
مبالغ عبدالقادر حليلي الحورج	٥٩	٥٤	٥٠	٥١,٦	
رفير محمد سعد تلود	٥١	٥٣,٥	٦٤	٥٦,١	
حنا يوسف عطاس أبو جابر	٥٨,٥	٥٣,٥	٥٣	٥٥	
محمد صلاح سالم العير	٥٢	٥٥	٦٧	٥٨	
د. خالد تيسر حلفي الشرايري	٦٢	٦٢	٦٩	٦٤,٣	
د. زيد أحمد الشهابية	٦٤	٥٥,٥	٦٢	٦٠,٥	
ياسين فايز عبدالرحيم الدبابسة	٥٠,٥	٥١,٥	٦٣	٥٥	
لماح محمد الزاصر	٤٢	٤٩,٥	٥٠	٤٧,١	
نواف خالد عبدة عبيدات	٥٥	٥٤,٥	٥٣	٥٤,١	
د. أحمد عبدالقادر عرابية	٦٩	٦٥	٧١	٦٨,٣	
غلاب جريس سالم	٥٢	٥٢	٦٣	٥٥,٦	
حيدر عبدالجيد الزوي	٥٦,٥	٤٨,٥	٥٧	٥٢,٣	
عبدالحامد مصطفى الحمصي	٥٦	٤٩	٥٧	٥٤	
بسام صالح أبو افندي	٤٥	٤٦,٥	٥٥	٤٨,٨	
محمد نور محمود عكور	٥٠,٥	٥١	٥٥	٥٢,١	
د. طاهر عوض الكناوين	٥٤	٥٩	٦٠	٥٧,٦	
منار أحمد فلاح بظينة	٤٩	٥٢	٥٩	٥٣,٣	
بسام محمد عبدالله أبو حنجر	٥٢	٥٥	٦٢	٥٦,٣	
محمود محمد عبدالرحمن الزولان	٤٩	٥٧,٥	٥٩	٥٥,١	

هكذا من الأهل

الاسم	فصل عدد الأوراق	الملاحظات المقدرة		المعدل	ملحوظات
		تراث التاريخي	دليلها المادي		
سليمان عبدالعزيز المومني	٥٧	٥٦	٦٤	٥٩	
احمد عبد الله الشقيرات	٦٢	٦٣	٥٠	٥٨,٢	
احمد عبد المجيد محمد غريبات	٥٨	٥٥	٥٩	٥٧,٢	
حليل محمود عبد الجواد عاباد	٥٩	٦١	٦٤	٦١,٣	
سمية غزوي رشاد الخنيسب	٥٥	٥٦	٦٠	٥٧	
شلال رحيم محمد مسعد	٥٢,٥	٥٢	٥٤	٥٢,٨	خدمة في الوزارة ٥ سنوات
ياسين كاسب الحريشة	٤٧	٤٦	٤٨	٤٧	الدرجة الخامسة
رياد محمد محمود الرفاعي	٥٤	٥٧,٥	٥٢	٥١,١	الدرجة الخامسة
سعود فياض الحريشة	٥٧	٥٨,٥	٥٨	٥٧,٨	الخدمة في الوزارة
محمد غالي محمد النور	٥٠,٥	٤٩,٥	٥٢	٥٠,٦	
هبة عسيت حورما					لم يتأهل

- يسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التعليم العالي
عطوفة الامين العام
الرقم ١٠٦٧٢/٥/٧
التاريخ ٢٨ محرم ١٤١٦
الموافق ١٩٩٥/٦/٢٦
- الموضوع : النقل
- تحية طيبة وبعد ،،
- نظراً لما تقتضيه مصلحة العمل
واستناداً لاحكام المادة (٦٦) من
نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة
١٩٨٨ وبناء على تنسيبكم قررت
مايلي اعتباراً من تاريخ ١٩٩٥/٩/١ ،
ولمدة ثلاث سنوات بحد اقصى .
- ١ . نقل السيد سليم حسن
القضاء الى وظيفة مستشار ثقافي في
دمشق .
- ٢ . نقل السيد ابراهيم فلاح
احصيات الى وظيفة ملحق ثقافي في
اثينا .
- ٣ . نقل السيد سامي سليمان
للمومني الى وظيفة ملحق ثقافي في
بون .
- ٤ . نقل السيد عبدالله زعل
الحوامة الى وظيفة ملحق ثقافي في
القاهرة .
- ٥ - نقل السيد احمد محمد السيد
الى وظيفة ملحق ثقافي في انقرة .
- ٦ - نقل الدكتور زيد احمد
الشماليه الى وظيفة ملحق ثقافي في
واشنطن .
- ٧ . نقل السيد كساب احمد
الحوالده الى وظيفة ملحق ثقافي في
اسلام اباد .
- ٨ . نقل السيد سعود فهاد
الحريشة الى وظيفة ملحق ثقافي في
مدريد .
- ٩ . نقل السيد احمد عبد المجيد
عريبات الى وظيفة ملحق ثقافي في
روما .
- ١٠ . نقل السيد "محمد فراس"
فايز القاضي الى وظيفة ملحق ثقافي
في نيودلهي .
- ١١ . نقل الدكتور تيسير مفلح
الكوافحة الى وظيفة مستشار ثقافي
في بخارست .

هكذا من الأهل

هكذا من الأهل

١٢ . نقل الدكتور كميل سلمان
الريجاني الى وظيفة ملحق ثقافي في
موسكو .
واقبلوا الاحترام ،،،
وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعود
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي
الرقم : ٢٥٧١/٥/٧
التاريخ : ١٨ رجب ١٤١٦
الموافق : ١٠/١٢/١٩٩٥
عطوفة الامين العام
الموضوع : النقل
تحية طيبة وبعد ،،،
فاستنادا لاحكام المادة (٦٦) من
نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة
١٩٨٨ وبناء على تنسيبكم ، قررت
نقل التالية اسماءهم الى مركز الوزارة
اعتباراً من ١٥/٢/١٩٩٦ :
١ - السيد ماضي محمد العميان /
المستشار الثقافي / نيودهي .
٢ - السيد محمد جميل البيئات /
المستشار الثقافي / القاهرة .
٣ - السيد عيسى محمد القصير /
المستشار الثقافي / بيروت .
٤ - السيدة علياء محمد ابوتايه /
الملحق الثقافي / بخارست .
واقبلوا الاحترام ،،،
وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعود
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي
الرقم : ٦٨٦/٥/٧
التاريخ : ٢٣ شعبان ١٤١٦
الموافق : ١٤/١/١٩٩٦
عطوفة الامين العام
تحية طيبة وبعد ،،،
استنادا لاحكام المادة (٦٦) من
نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة
١٩٨٨ ، قررت نقل التالية اسماءهم
الى مركز الوزارة اعتباراً من
١٩٩٦/٦/١ م .
١ - ينقل السيد بشير ابو سليم
الملحق الثقافي / دمشق
٢ - ينقل السيد فؤاد فليفل
المستشار الثقافي / اسلام اباد .

واقبلوا الاحترام ،،،
وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعود
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
الرقم : ٩٦/٥/٧
التاريخ : ١٢ شعبان ١٤١٦
الموافق : ١٢/١/١٩٩٦
السيد / فيصل عبداللطيف مساعد
الامين العام
السيد / نواف العطيوي مدير
مديرية الشؤون الادارية
الدكتورة / نازك قطيشات مديرة
شؤون مجلس التعليم العالي
تحية طيبة وبعد ،،،
قررت تشكيل لجنة منكم لمقابلة
المرشحين لشغل وظيفة مستشار /
ملحق ثقافي اعتباراً من ١٩٩٦/١/٤
وموافاتي بنتائج المقابلات في موعد
اقصاه ١٩٩٦/١/٥ .
واقبلوا الاحترام ،،،
وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعود
- نسخته الى مدير مديرية الشؤون
الادارية
- رئيس قسم القيد والسجلات
- الملف العام
- الملف الشخصي لكل منهم

اسماء المرشحين الذين تمت مقابلتهم لاشتغال وظيفة مستشار ثقافي وملحق ثقافي

الاسم	المؤهل العلمي	تاريخ التعيين	الدرجة	الوظيفة الحالية	ملاحظات
١- د. احمد عبد القادر عرابيه	دكتوراه	٧٢/١٠/١٩	الاول	مستشار ثقافي	اعترف عن المقابلة
٢- د. محمود محمد الشلي	دكتوراه	٩٥/٠٩/٠١	الاول	معيد	
٣- د. خالد تيسير الشرايري	دكتوراه	٧٩/٠٢/١٤	الثانية	معيد	
٤- د. احمد محمود ابو الرب	دكتوراه	٦٧/٠٩/١٠	الاول	مدير	
٥- علي سليم بنقرب المساعدة	ماجستير	٦٧/٠٩/١١	الاول	رئيس قسم	
٦- محمد حميس مصطفى صبح	ماجستير	٧٥/١٠/١٨	الثانية	رئيس قسم	
٧- جمال محمود عبد الباراد عابد	دبلوم عالي	٧٢/١٠/٢١	الثانية	مساعد مدير	
٨- احمد عبد الله ابراهيم الشهاب	ليسانس	٦٥/١١/٠٢	الاول	مستشار ثقافي	
٩- محمد محمد مصطفى عبد الله	ماجستير	٧٥/١٠/١٩	الاول	رئيس قسم	
١٠- د. محمود رجب شاكور مزيل	دكتوراه	٧٧/٠٦/١٦	الاول	معلم	
١١- د. عبد علي محمود الشناوي	ماجستير	٧٢/١١/١٨	الاول	مساعد عديد	اعترف عن المقابلة
١٢- د. عبد علي احمد دلالة	ماجستير	٦٦/٠٩/١٠	الاول	مساعد عديد	
١٣- ناديا سليم ابر طه	دبلوم عالي	٨٦/١٠/١٣	الثانية	مدير ديفان	
١٤- حسين وائلي عبد الرحمن عبيد	ماجستير	٧١/٠٩/١٠	الاول	مساعد عديد	
١٥- د. رياض احمد محمد الخطيب	دكتوراه	٨٦/١٠/١٣	الثانية	مساعد عديد	
١٦- عبد الله حسين منصور سعيدات	ماجستير	٨٦/١٠/١٣	الاول	مدير	
١٧- احمد عروبة الله الشقيرات	دكتوراه	٦٨/٠٩/٠٩	الاول	مستشار ثقافي	
١٨- جمال محمد اليرسوف الدبي	ماجستير	٧٩/٠١/١١	الثالثة	رئيس قسم	
١٩- محمد صلاح سالم المنير	دبلوم عالي	٧٢/١١/١١	الاول	معلم	
٢٠- وحيد عبد الحفيظ الطامي	ماجستير	٦٥/٠٩/٠١	الاول	مساعد عديد	لم يقابل
٢١- د. شاهر عوض الكفازين	دكتوراه	٨٧/٠٩/٠٩	الثالثة	مستشار ثقافي	
٢٢- كامل احمد سليم ميهدي	بكالوريوس	٧٧/٠٤/٢٥	الاول	معلم	
٢٣- د. مولود عبد الله القرنيات	دكتوراه	٨٦/١١/١٠	الثالثة	رئيس قسم	
٢٤- ياسر عبد الله مسار	ماجستير	٨٦/١١/٢٣	الرابعة	رئيس قسم	
٢٥- سميرة عزمي وشاد الحنوب	دكتوراه	٧٧/٠٨/١٨	الثانية	معلمة	
٢٦- محمد محمود الفلاح	دبلوم عالي	٧٨/٠٦/١٦	الثالثة	رئيس قسم	
٢٧- يسام محمد عبد الله ابو حنجر	ماجستير	٨٩/٠٢/١١	الرابعة	رئيس قسم	
٢٨- زهير محمد شمد عاره	دكتوراه	٧٨/٠١/٢٥	الثالث	معلم	
٢٩- علي حريس سالم	بكالوريوس	٨٦/١٠/٠١	الثالثة	معلمة	
٣٠- محمود محمد عبد الرحمن الرزق	دبلوم عالي	٧٢/٠٩/٠٨	الثانية	مساعد عديد	لم يقابل
٣١- فادور ابراهيم اللاوي	بكالوريوس	٨٣/٠٩/١٠	الثالثة	رئيس قسم	
٣٢- سوزان صالح مروزا	بكالوريوس	٨٨/٠٩/٠٥	الخامسة	مساعد مدير	
٣٣- محمد جيسن الخوالعا	بكالوريوس	٨٧/٠٣/١٢	الرابعة	رئيس قسم	
٣٤- محمد احمد المبيدلين	ماجستير	٧٩/١٠/١٧	الثانية	مدير	

معايير اشتغال وظيفة مستشار ثقافي / ملحق ثقافي لعام ١٩٩٦

اسم المرشح:

مكان العمل:

الوظيفة الحالية:

الدرجة المستحقة	العلامة	العمر بالسنوات ٤٠-٣٠	أولاً
	٥		
	٨	٥٥-٤١	
الدرجة المستحقة	العلامة	إجادة اللغات إجادة اللغة الإنجليزية	ثانياً
	٥		
	٨	إجادة اللغة الإنجليزية بالإضافة الى إجادة احدى اللغات الأجنبية الأخرى	
الدرجة المستحقة	العلامة	المقابلة الشخصية المظهر العام	ثالثاً
	٨		
	٨	مهارات الاستماع والتحدث	
	٨	السلوك الوظيفي	
	١٠	الانضباط العام	
		مجموع العلامات المستحقة من ٥٠	

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي

الرقم ٩٦/٥/٧

التاريخ ١٢ شعبان ١٤١٦

الموافق ١٩٩٦/١/٣

السيد / فيصل عبداللطيف مساعد

الامين العام

السيد / نواف العطيوي مدير

مديرية الشؤون الادارية

الدكتورة / نازك قطيشات مديرة

شؤون مجلس التعليم العالي

تحية طيبة وبعد ،،

قررت تشكيل لجنة منكم لمقابلة

المرشحين لشغل وظيفة مستشار /

ملحق ثقافي اعتبارا من ١٩٩٦/١/٤

وموافاتي بنتائج المقابلات في موعد

اقصاه ١٩٩٦/١/٥ .

واقبلوا الاحترام ،،

وزير التعليم العالي

الدكتور راتب السعود

اسماء المرشحين الذين تمت مقابلاتهم لاشتغال وظيفة مستشار ثقافي وملحق ثقافي عام ١٩٩٦

الاسم	الاول فاميل	تاريخ المقابلة	الدرجة	الوظيفة	ملاحظات
١- د. احمد عبد القادر عراوة	دكتوراه	٧٢/١٠/٨٩	الاول	مستشار ثقافي	
٢- د. عمرو محمد الشامي	دكتوراه	٩٥/٠٩/٠١	الاول	مستشار ثقافي	
٣- د. خالد تيسير الشرايري	دكتوراه	٧٩/٠١/١٤	الثانية	مستشار ثقافي	
٤- د. احمد محمود ابو الرب	دكتوراه	٧٧/٠٩/٨٠	الاول	مستشار ثقافي	
٥- علي سليم بختوبه المساعدة	ماجستير	٧٧/٠٩/٨٢	الاول	رئيس قسم	
٦- محمد حميد مصطفى صبح	ماجستير	٧٥/٨/١٨	الثانية	رئيس قسم	
٧- خليل محمود عبد المولى عاهد	دبلوم عالي	٧٣/٨/٢٨	الثانية	مساعد مدير	
٨- احمد محمد ابراهيم الشواب	ليسانس	٠٥/١١/٠٣	الاول	مستشار ثقافي	
٩- ميم محمد مصطفى عيقات	ماجستير	٧٥/٨/٢٩	الاول	رئيس قسم	
١٠- د. محمود ركني شاكر مشال	دكتوراه	٧٧/٠٦/٢٦	الاول	معلم	
١١- وحيد علي محمود الشاوي	ماجستير	٧٢/١١/٢٨	الاول	مساعد مدير	
١٢- احمد علي احمد دلالة	ماجستير	٧٦/٠٩/١٠	الاول	مستشار ثقافي	
١٣- نادية سليم ابو طه	دبلوم عالي	٨٦/٨/١٣	الثانية	مستشار ثقافي	
١٤- حسين راضي عبد الرحمن عبد	ماجستير	٧١/٠٩/٨٠	الاول	مستشار ثقافي	
١٥- د. رياض احمد محمد الخطيب	دكتوراه	٨٦/٨/١٣	الثانية	مستشار ثقافي	
١٦- عزة حبيب منصور سعديت	ماجستير	٨٦/٨/١٣	الاول	مستشار ثقافي	
١٧- احمد عزة فقه الشفوات	دكتوراه	٧٨/٠٩/٠٩	الاول	مستشار ثقافي	
١٨- جمال محمد يوسف الدسي	ماجستير	٧٢/١١/١١	الثانية	معلم	
١٩- محمد صلاح سالم المير	دبلوم عالي	٦٥/٠٩/٠١	الاول	مساعد مدير	
٢٠- وحيد عبد الحفيظ الطماني	ماجستير	٨٧/٠٩/٠٩	الثانية	مستشار ثقافي	
٢١- د. شامر عوض الكباري	دكتوراه	٧٧/٠١/١٥	الاول	معلم	
٢٢- كادلي احمد سليم ديدات	دكتوراه	٨٦/١١/١٠	الثانية	رئيس قسم	
٢٣- د. مبروك عزة فقه الرقيات	ماجستير	٨٦/١١/٢٣	الثانية	رئيس قسم	
٢٤- ياسر عيقات مسبار	دكتوراه	٧٧/٠٨/٢٨	الثانية	معلمة	
٢٥- سميرة عزمي وشاد الحبيب	دبلوم عالي	٧٨/٠١/١٦	الثانية	رئيس قسم	
٢٦- محمد محمود الدلاج	ماجستير	٨٩/٠١/١١	الثانية	رئيس قسم	
٢٧- سام محمد عيقات ابو حيدر	دكتوراه	٧٨/٠١/١٥	الثانية	معلم	
٢٨- زهير محمد سعد عاوه	مكالوريوس	٨١/٨/٠٩	الثانية	مساعد مدير	
٢٩- عفاف حبيب سالم	دبلوم عالي	٧٢/٠٩/٠٨	الثانية	مستشار ثقافي	
٣٠- محمود محمد عبد الرحمن الرزق	مكالوريوس	٨٣/٠٩/١٠	الثانية	رئيس قسم	
٣١- فاعور ابراهيم الماعوي	مكالوريوس	٨٨/٠٩/٠٥	الثانية	مستشار ثقافي	
٣٢- سوزان صالح دروزة	مكالوريوس	٨٧/٠٢/١٥	الثانية	رئيس قسم	
٣٣- محمد حسن الخوالدة	ماجستير	٧٩/١/١٧	الثانية	معلم	
٣٤- محمد احمد الدويش	ماجستير				

معايير إشغال وظيفة مستشار ثقافي / ملحق ثقافي لعام ١٩٩٦

إسم المرشح :

الوظيفة الحالية : مكان العمل :

العلامة	العلامة المستحقة
أولاً	العمر بالمستويات ٤٠-٣٠
	٥٥-٤١
ثانياً	إجادة اللغات إجادة اللغة الإنجليزية
	إجادة اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى إجادة إحدى اللغات الأجنبية الأخرى
ثالثاً	المقابلة الشخصية المظهر العام
	مهارات الاستماع والتحدث
	السلوك الوظيفي
	الانتماء العام
	مجموع العلامات المستحقة من ٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي

الرقم ٦٨٤/٥/٧

التاريخ ٢٣ شعبان ١٤١٦

الموافق ١٩٩٦/١/١٤

عطوفة الأمين العام

تحية طيبة وبعد ،،

فاستناداً لأحكام المادة (٦٦) من

نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة

١٩٨٨ م وبناء على تنسيبكم

قررت نقل التالية اسمائهم اعتباراً من

١٩٩٦/٦/١م إلى المراكز المبينة إزاء

اسم كل منهم وذلك لمدة اقصاها ٣

سنوات :

١ - ينقل الدكتور خالد

الشرابي إلى وظيفة مستشار ثقافي /

القاهرة .

٢ - ينقل السيد فاعور الفاعوري

إلى وظيفة مستشار ثقافي / الباكستان

٣ - ينقل الدكتور مولود رقيبات

إلى وظيفة مستشار ثقافي / أوكرانيا

٤ - ينقل السيد محمد الخوالدة

إلى وظيفة مستشار ثقافي / الهند

٥ - ينقل السيد محمد الميخنيش

إلى وظيفة ملحق ثقافي / رومانيا

٦ - تنقل السيدة سوزان دروزة

إلى وظيفة ملحق ثقافي / بيروت

٧ - ينقل السيد سامح المنشاري

إلى وظيفة ملحق ثقافي / سوريا

٨ - ينقل السيد منذر البطاينة إلى

وظيفة ملحق ثقافي / أوكرانيا

٩ - ينقل السيد أحمد عواد إلى

وظيفة ملحق ثقافي / واشنطن

واقبلوا الاحترام ،،،

وزير التعليم العالي

الدكتور راتب السعد

هكذا من الأشهر

كشف بصفحات اللجنة

الرقم	الاسم	الصفحة الأولى	الصفحة الثانية	الصفحة الثالثة	العدد
1	الدكتور احمد عبد القادر غرابية	36	40	38	38
2	الدكتور خالد تيسير الشرايري	38	46	47	43 و 46
3	الدكتور احمد محمود ابو الرب	31	41	36	35 و 37
4	علي سليم يعقوب مسعدة	31	40	35	35 و 37
5	محمد خميس مصطفي صبح	35	42	36	37 و 38
6	خليل محمود عبد الجواد عابد	31	33	38	34
7	احمد محمد ابراهيم الشيباب	23	30	31	28
8	تيمم محمد مصطفي عبدالله	32	39	38	36 و 37
9	الدكتور محمود رسمي شاكر مقل	34	40	36	36 و 37
10	رحب علي محمود الشناوي	22	32	34	29 و 31
11	احمد علي احمد دلاشة	31	36	33	33 و 34
12	حسن راضي عبدالرحمن عبيد	25	31	38	31 و 34
13	الدكتور رياض احمد الخطيب	29	36	35	33 و 37
14	احمد عودة الشقيرات	25	33	35	31
15	جمال محمد ابويف الدبيعي	26	35	33	31 و 34
16	محمد صلاح سالم المغير	21	32	32	28 و 30
17	وحيد عبد الحفيظ التلعلي	20	34	32	28 و 30
18	الدكتور شاعر عوض الكفاوين	20	27	29	25 و 27
19	الدكتور مولود عبدالله الرقيبات	33	43	45	40 و 43
20	الدكتورة سميرة مزني المحتسب	36	35	33	34 و 36
21	بسام محمد عبدالله ابو خضير	30	34	35	33
22	زهير محمد سعد علوة	25	34	34	31
23	عذاب جريس سالم	29	35	32	32
24	محمود محمد عبدالرحمن الزرخان	24	27	31	27 و 30
25	فاور ابراهيم الفاغوري	31	40	44	38 و 39
26	محمد حسن الخوالدة	23	39	39	35 و 36
27	محمد احمد خليفة المبيضين	32	40	41	37 و 38
28	سوزان صانع دروزة	27	38	35	33 و 34
29	كمال احمد سليم مبيدات				لم يحضر الجلسة
30	محمد محمود الخلال				لم يحضر الجلسة
31	عبدالله حسن منصور				لم يحضر الجلسة

الدكتورة نرك فليشات
مديرة مديرية شؤون مجلس التعليم
نواف الدوي
مدير مديرية الشؤون الادارية
فهد عبد الحافظ
مساعد الامن العام

كشف بصفحات اللجنة

الرقم	الاسم	الصفحة الأولى	الصفحة الثانية	الصفحة الثالثة	العدد
1	الدكتور احمد عبد القادر غرابية	36	40	38	38
2	الدكتور خالد تيسير الشرايري	38	46	47	43 و 46
3	الدكتور احمد محمود ابو الرب	31	41	36	35 و 37
4	علي سليم يعقوب مسعدة	31	40	35	35 و 37
5	محمد خميس مصطفي صبح	35	42	36	37 و 38
6	خليل محمود عبد الجواد عابد	31	33	38	34
7	احمد محمد ابراهيم الشيباب	23	30	31	28
8	تيمم محمد مصطفي عبدالله	32	39	38	36 و 37
9	الدكتور محمود رسمي شاكر مقل	34	40	36	36 و 37
10	رحب علي محمود الشناوي	22	32	34	29 و 31
11	احمد علي احمد دلاشة	31	36	33	33 و 34
12	حسن راضي عبدالرحمن عبيد	25	31	38	31 و 34
13	الدكتور رياض احمد الخطيب	29	36	35	33 و 37
14	احمد عودة الشقيرات	25	33	35	31
15	جمال محمد ابويف الدبيعي	26	35	33	31 و 34
16	محمد صلاح سالم المغير	21	32	32	28 و 30
17	وحيد عبد الحفيظ التلعلي	20	34	32	28 و 30
18	الدكتور شاعر عوض الكفاوين	20	27	29	25 و 27
19	الدكتور مولود عبدالله الرقيبات	33	43	45	40 و 43
20	الدكتورة سميرة مزني المحتسب	36	35	33	34 و 36
21	بسام محمد عبدالله ابو خضير	30	34	35	33
22	زهير محمد سعد علوة	25	34	34	31
23	عذاب جريس سالم	29	35	32	32
24	محمود محمد عبدالرحمن الزرخان	24	27	31	27 و 30
25	فاور ابراهيم الفاغوري	31	40	44	38 و 39
26	محمد حسن الخوالدة	23	39	39	35 و 36
27	محمد احمد خليفة المبيضين	32	40	41	37 و 38
28	سوزان صانع دروزة	27	38	35	33 و 34
29	كمال احمد سليم مبيدات				لم يحضر الجلسة
30	محمد محمود الخلال				لم يحضر الجلسة
31	عبدالله حسن منصور				لم يحضر الجلسة

الدكتورة نرك فليشات
مديرة مديرية شؤون مجلس التعليم
نواف الدوي
مدير مديرية الشؤون الادارية
فهد عبد الحافظ
مساعد الامن العام

هكذا من المثل

- بسم الله الرحمن الرحيم
 المملكة الاردنية الهاشمية
 وزارة التعليم العالي
 الرقم ٦٨٤/٥/٧
 التاريخ ١٣ شعبان ١٤١٦
 الموافق ١٩٩٦/١/١٤
 عطوفة الامين العام
 تحية طيبة وبعد ،،
 فاستنادا لاحكام المادة (٦٦) من
 نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة
 ١٩٨٨ م وبناء على تنسيبكم قررت
 نقل التالية اسمائهم اعتبارا من
 ١٩٩٦/٦/١ م الى المراكز المبينة ازاء
 اسم كل منهم وذلك لمدة اقصاها ٣
 سنوات :
- ١ - ينقل الدكتور خالد الشرايري
 الى وظيفة مستشار ثقافي / القاهرة .
 - ٢ - ينقل السيد فاعور الفاعوري
 الى وظيفة مستشار ثقافي / الباكستان
 - ٣ - ينقل الدكتور مولود رقيبات
 الى وظيفة مستشار ثقافي / اوكرانيا
 - ٤ - ينقل السيد محمد الخوالدة
 الى وظيفة مستشار ثقافي / الهند
 - ٥ - ينقل السيد محمد المبيضين الى
 وظيفة ملحق ثقافي / رومانيا
 - ٦ - تنقل السيدة سوزان دروزة
 الى وظيفة ملحق ثقافي / بيروت
 - ٧ - ينقل السيد سامح الهنداوي
 الى وظيفة ملحق ثقافي / سوريا
 - ٨ - ينقل السيد منذر البطاينة الى
 وظيفة ملحق ثقافي / اوكرانيا
 - ٩ - ينقل السيد احمد عواد الى
 وظيفة ملحق ثقافي / واشنطن
 واقبلوا الاحترام ،،،
 وزير التعليم العالي
 الدكتور راتب السعود
 بسم الله الرحمن الرحيم
 التاريخ ١٩٩٦/٢/١٤
 السيد مدير شؤون الموظفين المحترم
 وزارة التعليم العالي
 تحية واحتراماً وبعد ،،
 فأشير الى مشروعات معالي وزير
 التعليم العالي المؤرخة في
 ١٩٩٦/٢/١٣ بخصوص الاجابة على
 استفسار / سؤال سعادة النائب
 السيد عبدالرحيم العكور المطلوب به
 موافاته بالامس التي في ضوئها تم

- اختيار المحققين الثقافيين وارجو
 ان اين مايلي :
- ١ - تنص المادة (٥١) من
 الدستور على ان (رئيس الوزراء
 والوزراء مسؤولون امام مجلس
 النواب مسؤولية مشتركة عن
 السياسة العامة للدولة ، كما ان كل
 وزير مسؤول امام مجلس النواب عن
 اعمال وزارته) .
 - ٢ - تنص المادة (٩٦) من
 الدستور على ان (لكل من اعضاء
 مجلسي الاعيان والنواب ان يوجه الى
 الوزراء اسئلة واستجابات حول اي
 امر من الامور العامة وفاقا لم هو
 منصوص عليه في النظام الداخلي
 للمجلس الذي ينتمي اليه) .
 - ٣ - لا يوجد اي نص في الدستور
 يحول دون استعمال النائب لحقه
 المبين انفاً في حالة ما اذا كان
 الموضوع المسؤول عنه معروض امام
 القضاء وبناء عليه ، وفي حدود ما
 تقدم ارى ضرورة الاجابة على سؤال
 النائب الاستاذ عبدالرحيم العكور
 ضمن المدة القانونية بغض النظر عن
- الدعوى المنظورة امام محكمة العدل
 العليا للطعن في قرار الوزير المتضمن
 تعيين المستشارين الثقافيين والاشاره
 الى هذه الناحية ضمن الرد .
 واقبلوا فائق الاحترام
 المستشار القانوني ١٩٩٦/٢/١٤
 معالي رئيس المجلس :
 السيد عبد الرحيم العكور غائب .
 السؤال الذي يليه .
 السيد الامين العام :
- ٨ . كتاب دولة رئيس الوزراء
 رقم (٨٤٧) تاريخ ١٩٩٦/٥/٤ .
 جواباً على السؤال رقم (١٠) المقدم
 من سعادة النائب الدكتور بسام
 العموش .
 بسم الله الرحمن الرحيم
 المملكة الاردنية الهاشمية
 مجلس النواب
 الرقم ٣٠٥٧/٢٨/١٦/٣
 التاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٣
 سيادة رئيس الوزراء الافخم
 ابعت لسيادتكم صورة عن
 السؤال رقم (١٠) تاريخ
 ١٩٩٥/١٢/١٤ ، المقدم من سعادة

هكذا من الأهل

النائب الدكتور بسام العموش .
يرجى الاطلاع والاجابة عليه
ضمن المدة القانونية .
واقبلوا فائق الاحترام ،،
م . سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب
بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ٩٥/١١/٢٢
معالي رئيس مجلس النواب
ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي
الى الحكومة للاجابة عنه خلال المدة
المحددة في النظام الداخلي .
نص السؤال :
انعقد مؤتمر عمان الاقتصادي
وبغض النظر عن موقفنا منه الانني
اطالب بايضاح تكلفة انعقاد ذلك
المؤتمر ؟ وهل قامت جهات خارجية
بدفع التكاليف او بعضها ؟
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب د . بسام العموش
بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم ١٤١/٤/١٢/٥١
التاريخ ١٤١٦/٩/١٥

الموافق ١٩٩٦/٢/٤
معالي رئيس مجلس النواب
اشير الى كتاب رقم
٣٠٥٧/٢٨/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٣ ومرفقه السؤال رقم
(١٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم
من سعادة النائب الدكتور بسام
العموش بشأن تكاليف مؤتمر عمان
الاقتصادي .
ارفق اليكم طيا صورة عن كتاب
معالي وزير المالية رقم ٩٦٧/١٩/٢
تاريخ ١٩٩٦/١/٢٥ الذي
استطلعت رايه حول الموضوع ،
للعلم بمضمونه .
واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة المالية
عمان
الرقم ٠٠٠٩٦٧/١٩/٢
التاريخ ١٩٩٦/١/٢٥
سيادة رئيس الوزراء الافختم
اشارة الى كتاب سيادتكم رقم

٢ - كما وجدت الحكومة انه من
الضروري تحديث قصر لثقافة والمركز
الثقافي الملكي ومدينة الحسين
الرياضية وشراء سيارات جديدة
وتزويد مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
بمعدات ومحطات ارسال اضافية
لغايات المؤتمر خصصت له حوالي
(٤) مليون دينار .
٣ - بلغت قيمة التمويل المقبوضة
من المؤسسات والهيئات الداخلية
والخارجية بما في ذلك مساهمة
المشاركين في المؤتمر حوالي
(٢.٩٤٧) مليون دينار وسيتم النشر
في معالجة الرصيد من خلال زيادة
مساهمات المؤسسات والهيئات
الداخلية والرصيد سيتم دفعه من
اصل النفقات الطارئة المرسودة
مخصصاتها تحت فصل وزارة المالية .
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق
الاحترام ،،
ياسل جردانه
وزير المالية
معالي رئيس المجلس : الدكتور
بسام العموش .

١١٥٠٣/٤/١٢/٥١ تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٨ ومرفقه كتاب
معالي رئيس مجلس النواب رقم
٣٠٥٧/٢٨/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٣ ومرفقه السؤال رقم
(١٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم
من سعادة النائب الدكتور بسام
العموش بشأن تكاليف مؤتمر عمان
الاقتصادي ، ارجو ان اين لسيادتكم
ما يلي :
١ - تكبد الاردن نفقات جارية
بمبلغ (١٦٢٧) الف دينار نتيجة
استضافة لمؤتمر قمة عمان الاقتصادي
وذلك وفق التفصيل التالي :
الف دينار
- استضافة الوفود ١٠٣٦
- اجور نقل حافلات ١٤٧
- استئجار سيارات ٢٢٠
- اتصالات ٤٢
- قرطاسية ومطبوعات ٩٠
- تذاكر سفر السفراء والخبراء ٤٩
- متفرقة ٤٣
المجموع ١٦٢٧

الدكتور بسام العموش :

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اشكر دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية على الاجابة السريعة مذكراً الامانة العامة للمجلس انها استلمت سؤالي يوم ٩٥/١١/٢٥ بينما خرج من المجلس يوم ٩٥/١٢/٢٣ .

اما بخصوص الموضوع فان الاجابة تقول ان الاردن قد تكبد نفقات جارية من وراء قمة عمان الاقتصادية بلغت مايزيد على مليون ونصف دينار ولا ندري الفائدة التي جناها الاردن من وراء هذا المؤتمر الا اذا اعتبرنا استخدام كلمة (تكبد) اعترافاً حكومياً بأن الثمرة هي الخسارة الحقيقية وليس ما حاولت الاجهزة الاعلامية تصويره بأنه الفتح الاقتصادي المبين !!

واني استهجن ماورد في الاجابة حيث بينت تفاصيل النفقات ومنها بند شراء سيارات جديدة رغم ان الحكومة لديها حسب علمي ثلاثون

(٣٠) الف سيارة ومع ذلك كله تنص تفصيلات النفقات على استئجار سيارات بقيمة حوالي ربع مليون دينار فاين الحكومات الوطنية من هذه المسألة التي ترد عند مناقشة كل موازنة ؟ وكأن شراء السيارات قدر محتم لاخيار لنا فيه .

كنت اتمنى على وزير المالية السابق وهو المعروف بحبه لضبط النفقات ان يكون صلباً بما فيه الكفاية ولايسمح بهذا التبذير الذي هو دليل آخر على ترف الحكومات الذي يدفع اضعاف اضعاف ما يأخذ . واذا كان هذا الاتفاق يتم في عهد وزير ماليه حريص كما يقال على ضبط الانفاق فكيف سيكون الوضع لو كان من محبي الترف والفخفة !!

ان النفقات الجارية لمؤتمر عمان زادت على مليون ونصف لكنها تسببت أي قمة عمان بنفقات رأت الحكومة السابقة أنها ضرورية بلغت (٤) اربعة ملايين من الدنانير .

المتعلقه بقمة عمان لنصل الى الحقيقه وشكراً .

النائب

٥ . بسام العموش

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٩ . كتاب معالي وزير التموين رقم (٢١٨٥) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٨ ، جواباً على السؤال رقم (٧٦) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ١٩٣/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/٢٥

معالي وزير التموين

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال

رقم (٧٦) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤

المقدم من سعادة النائب الدكتور

احمد الكوفحي .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه

ضمن المدة القانونية .

اني وبكل صراحه اعتقد اننا في بلد لا تتم فيه نفقه عامة الا ويحدث من خلالها التسبب المالي واني ادعو الحكومة الجديدة للتحقيق في الارقام المالية وهل كانت النفقات ضرورية ام تغللها فساد مالي وبخاصة ان هذه الحكومة تؤكد على لسان مسؤوليها انها تتعامل مع الفساد تعامل استراتيجي وليس تعامل شكلي ومن هم المسؤولين عن هذه النفقات ؟ ان المواطن العادي فضلاً عن المدقق من المختصين لا يصدق حجم الارقام التي تنفق في سياق واحد وارد في الاجابة (اجور نقل حافلات + استئجار سيارات + شراء سيارات)

ولم ير الناس انقلاباً هيكلياً فيما طرأ على قصر الثقافة او على المركز الثقافي الملكي او على مدينة الحسين الرياضية الا اذا خصص لهذه الاسماء ، ارقام مالية لم يتم الاتفاق الحقيقي عليها داعياً في نهاية تعيبي كلاً من ديوان الحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الى تدقيق جميع الارقام

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٥/شعبان/١٤١٦

الموافق ١٢/٢٧/١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي

الى معالي وزير التموين المحترم

للاجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي .

نص السؤال :

كم مقدار كمية الملح غير الصالح

للاستهلاك والتي ضبطت في مدينة

اربيد ومن وراء هذه الصفقة ؟ وماهي

اجراءات الوزارة بهذا الصدد نحو

المواطنين في هذه الصفقة ؟ .

النائب د. احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم ٢١٨٥/١٦/١٠/٩

التاريخ /رمضان/ ١٤١٦

الموافق ١٨/٢/١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة لكتابكم رقم

١٩٣/٢٩/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/١/٢٥ ، ومرفقه السؤال رقم

(٧٦) تاريخ ٩٦/١/١٤ المقدم من

سعادة النائب احمد الكوفحي ،

والمضمن الاستيضاح عن مقدار

كميات الملح غير الصالح للاستهلاك

والتي ضبطت في مدينة اربد .

ارجو التكرم بالعلم بمايلي :-

١ - ان مادة ملح الطعام هي من

المواد التي يمنع استيرادها من الخارج ،

ومن ثم فإن انتاجها يقتصر على

مصانع ثلاثة في المملكة ، هي مصنع

جميعه الازرق التعاونية ومصنع عمرة

للاملاح ومؤسسة يارا ، كما ان

جمعية الازرق التعاونية هي الجهة

المختصة بتسويق ملح الطعام الى

المخابز ، وبسعر محدد هو (٣٠)

دينارا / طن .

٢ - ان الكمية التي ضبطت في

مدينة اربد ، هي كمية واردة من

جمعية الازرق التعاونية ، وتقدر

مجلس النواب

٩٣

الواقعة خلال ولايته الوزاريه ، وعلى

كل حال فاورد على الاجابة

الملاحظات التالية :

١ - لايد من التأكيد على ان

مادة الملح لا توكل وحدها وانما

تضاف الى كل المأكولات المطبوخة

وتلزم للمسلوقه ولبعض ما يوكل نيئاً

، وعليه ففساد مادة الملح يفسد هذا

الكم الهائل كله .

وبلغة الرياضيات فان ما اتلف في

اربيد وحدها سبعة اطنان فلو كانت

نسبة الملح ١٪ لكان الفاسد ٧٠٠

طن ولو افترضنا أن الفرد يتناول ربع

كغم من الطعام فإن عدد الاشخاص

المتناولين لهذا الطعام الفاسد

٧٠٠ × ١٠٠٠ × ٤ = ٢,٨٠٠,٠٠٠ أي

مليونان وثمانية السف ، أي اكثر من

النصف سكان الاردن لوحده واحده .

هكذا تكون لغة الرياضيات التي

تناقش والحد الأدنى نسبة ١-١٠٠

٢ - لم توضح الاجابه كيف

تسرب الملح الفاسد الى السوق في

اربيد ، واكتفت بذكر انه من انتاج

غير مستورد وانه من انتاج مصدر

بمحوالي (٧) طن ، حيث لوحظ

احتواء هذه الكمية على نسبة عالية

من الشوائب والأتربة ، ومن ثم

قامت وزارة الصحة باتلاف هذه

الكمية كونها الجهة المختصة في

مراقبة الملح في الاسواق والمخابز

والمصانع .

٣ - يتم حالياً تزويد المخابز من

نفس المصدر المحلي وب نوعية جيدة ،

علما ان اجهزة وزارة الصحة هي

المعنية بمتابعة جودة الملح ونوعيته .

وتفضلوا بقبول الاحترام

وزير التموين

المهندس منير صوبر

معالي رئيس المجلس : الدكتور

احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . . الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد ،،

اشكر معالي وزير التموين اجابته،

وان كنت اتمنى لو تمت الاجابة في

عهد الوزير السابق الذي حدثت

محلي ، ولم تذكر كيف تم تسويقه هل تم تسويقه من مصدره مباشرة او بواسطة تجار جملة او مفرق .

٣ - بينت الاجابة ان العقوبة انحصرت في اتلاف هذه الاطنان السبعة في اريد ، فهل الجانب مجهول حتى تنصب العقوبة على العين الفاسدة ، وهل يجوز ذلك في نظر القانون ، وهل تذكر جميعاً ان شريعتنا الاسلامية الغراء جمعت بين حمل السلاح على الناس وبين غش طعامهم وفي الحديث الصحيح :

قال رسول الله عليه السلام ((من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا)) ولذلك اطالب باحالة الامر الى النائب العام لاجراء اللازم هذا هو اقل ائتماء لموم المواطنين والوقوف في وجه الفساد . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير التموين

معالي وزير التموين :

شكراً معالي الرئيس ، الواقع ان الكمية التي تم ضبطها هي سبعة

اطنان وضبطت من قبل وزارة الصحة المسؤوله عن صحة هذه المادة علماً بان المخازن لوحدها فقط تستهلك ستة الاف طن سنوياً ويتم الاشتراط على المصانع تزويد المخازن بملح الطعام النقي المطابق للمواصفات الاردنية والصالح للاستهلاك البشري وبعد ان تمت الاجابة تم التوصل الى بعض المعلومات ارجو ان اوضحها لسعادة النائب حيث تبين ان هذه المادة من مصدر من مصادر الشركات الثلاث والمصانع الثلاثه التي تتعامل مع هذه المادة وتم ضبط الشخص وكان عمل فردي وليس مؤسسي ولا وجود لمورطين غير سائق الشاحنة التي ضبطت المادة معه وتم تحويله الى لجنة تحقيق للنظر في موضوعه ولم يتم التوصل لغاية الان الى أي قرار ومن ثم تم تشكيل لجنة ايضاً من وزارة التموين ووزارة الصحة ومديرية المواصفات والمقاييس وقامت بزيارة المصانع واخذ عينات من الاملاح المنتجة من هذه المصانع وتم تحويلها للفحوصات لاتخاذ

الاجراءات الضرورية واللازمه في سبيل مطابقة استهلاكها واستعمالها للمواصفات البشرية للاستهلاك البشري ونقوم حالياً بمتابعة هذا الموضوع علماً باننا نتعاون بذلك مع صاحبة الصلاحية وهي وزارة الصحة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

١٠ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢٧٥٤) تاريخ ١٩٩٦/٢/٢٨ ، جواباً على السؤال رقم (١١٩) المقدم من سعادة النائب السيد انور الحديدي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم ٣٥٩/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/٢/١٣

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعالكم صوره عن السؤال

رقم (١١٩) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧ ،

المقدم من سعادة النائب السيد انور الحديدي .

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم ٢٧٥٤/١٠/١٤/١

التاريخ ٩٦/٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : خدمات المياه والصرف

الصحي لمنطقة جنوب

عمان

اشارة الى كتاب معالكم رقم

٣٥٩/٢٩/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/٢/١٢ بخصوص السؤال رقم

(١١٩) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٧ المقدم

من سعادة النائب السيد انور الحديدي

والخاص بتنفيذ مشروع الصرف

الصحي وتغيير شبكات المياه لمناطق

جنوب عمان .

ارجو ان اعلم معاليكم بان مشروع صرف صحي جنوب عمان قيد الدراسة والتصميم حيث انتهت الشركة الاستشارية المحال عليها العطاء دراسه الجدوى الفنية والاقتصادية وبشرت باعداد التصاميم النهائية ومن المتوقع الانتهاء منها في شهر تموز من العام الحالي ١٩٩٦ وتقوم السلطة حاليا بالبحث عن التمويل المناسب لتنفيذ المشروع . اما بخصوص تغيير شبكات المياه التالفة فقد قامت السلطة بطرح عطاء دراسات للمنطقة والعطاء قيد الاحالة ومدة الدراسة ثلاثة شهور . واقبلوا الاحترام ،

وزير المياه والري
سمير فرحان قعوار

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٦/١/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي
نص السؤال :

لايزال سكان عمان ينتظرون وعود وزارة المياه بتنفيذ مشروع المجاري وتغيير شبكات المياه والذي وعدت الوزارة سنوياً بتنفيذ هذا المشروع منذ عام ١٩٨٦ وتتقاضى حالياً رسماً سنوياً مضافاً لرسوم المسقفات منذ ما يزيد على عشرة سنوات . ارجو ان اتلقى جواباً من معاليه عن المراحل التي يمر بها تنفيذ هذا المشروع واين وصلت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

انور الحديدي

معالي رئيس المجلس : السيد انور الحديدي

السيد انور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس :

اشكر معالي الوزير " وزير المياه والري " على جوابه والخاص بتنفيذ مشروع الصرف الصحي وتغيير شبكات المياه لمناطق جنوب عمان . اذكر معالي الوزير المحترم بأنني

ومنذ عام ١٩٨٦ اتلقى من وزارة المياه العتيده نفس هذا الجواب . " مشروع صرف صحي جنوب عمان قيد الدراسة والتصميم حيث انتهت الشركة الاستشارية المحال عليها العطاء دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقوم السلطة بالبحث عن التمويل المناسب لتنفيذ المشروع هذه اجوبة وزارة المياه منذ عام ١٩٨٦ حتى الان .

معالي الرئيس/الزملاء الكرام

اخشى ان يمتد هذا الحال الى سنين قادمة ولا تزال وزارة المياه تدرس ، او تتحجج بمعارضة السكان ،

المجاورين لموقع محطة التنقية او لم تجد تمويلاً مع انه يمكن تنفيذ المشروع على مراحل خاصة وسكان جنوب عمان يدفعون للدولة ضريبة مجاري منذ عشرين عاماً بل يزيد او التحجج بأن مجلس النواب لم يوافق على مشروع القانون المعدل لسلطة المياه المعروض حالياً امام المجلس . اقول لمعالي الوزير منذ الان بأن مشروع الصرف الصحي لجنوب

عمان سيلقي معارضة اصحاب الاراضي لان المنطقة المنوي اقامة المحطة عليها سكانها قليلون والاراضي شاسعة حولها لاقتصاد اصحاب الاراضي بان وجود محطة تنقيه بين اراضيهم سينتقص من سعر الاراضي هناك .

اما التمويل فالحكومة مسؤولة عن توفير المال لتنفيذ المشروع اسوة بباقي مناطق المملكة التي استفادت من مشاريع الصرف الصحي .

اما مشروع القانون المعدل لقانون سلطة المياه والمعرض حالياً على المجلس فمن الصعوبة الاقتناع بفرض ضريبة جديدة على المواطن وبالشكل الذي جاء بهذا المشروع .

املاً ان يأخذ معالي الوزير هذه الملاحظات بعين الاعتبار وان لايجعل أي منها سبباً في تأخير تنفيذ هذا المشروع والذي اصبح من الضرورة تنفيذه محافظة على البيئة خاصة وسكان جنوب عمان قد تجاوزا الريع مليون نسمة والى ان نلتقي في شهر تموز القادم باذن الله كما وعد

هكذا من الأشغال

معالي الوزير سأتظن والمواطنين
جواباً إيجابياً من معالي الوزير
للمباشرة والتنفيذ ونكون له من
الشاكرين .
معالي رئيس المجلس : معالي وزير
المياه .

معالي وزير المياه :

شكراً معالي الرئيس ، شكراً للاخ
انور الحديد هذه ثالث مره نتطرق في
اخر شهرين لهذا الموضوع موضوع
جنوب عمان والصرف الصحي
لجنوب عمان ، هذا المشروع درس
في الثمانينات واكملت دراسته
واوقف بناء على طلب اهالي المنطقة
وهذا لايعفي سلطة المياه من
المسؤولية لانهم فعلاً انصاعوا لطلب
اهل المنطقة وهذه خدمه مواطنين
لايجوز الانصياع الى اراء ومصالح
شخصيه .

الان هذا تحت الدراسه سوف
تأتي الدراسه في موعدها نقوم الان
بترتيبات معينة بقصد التمويل من
خلال وزارة التخطيط وانشاء الله
سوف يكون هذا من الاولويات

لانشاء هذه المخطه باقرب فرصه
ممكته هنالك اعتراضات من اهالي
المنطقه ايضاً لاقامة المخطه وان شاء
الله سوف تنصاع لهذه الاعتبارات
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : ارفع الجلسة
لمدة ربع ساعه ثم نعود .

(وهنا تم رفع الجلسة لمدة ربع
ساعة للاستراحة) .

* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني اعلن استئناف
الجلسة السيد الامين العام جدول
الاعمال .

السيد الامين العام :

٥ - الاقترحات برغبة :

معالي رئيس المجلس : الزملاء
الافاضل كان في الجلسة السابقة
حديث حول موضوع تشكيل
اللجان والنظام الداخلي ، كنت
اتوقع ان تصلنا نسخ من النظام
الداخلي قبل هذه الجلسة لغاية الان
لم تجهز ، فقط اود ان اقول ان في

لتكون في حدود النظام الداخلي
بسقف (١١) عضو ويمكن للزملاء
الراغبين من يوم غد التسجيل في
اللجان التي يرغبون ، اما ونحن الان
امام الاقترحات برغبة ارجو من
الزملاء اذا امكن بنفس الآلية السابقة
ان نحيلها الى اللجنة الادارية الان
تشكل اللجان كما ذكرت وب نفس
الآلية التي ذكرت ان رأيتم هذا
مناسب .

الاستاذ طاهر المصري

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس يبدو العديد من
الزملاء غائبين عن هذه الجلسة
ولذلك الاعلان عن هذا الامر تحت
القبه قد لا يكفي لغياب الاعضاء ،
لذلك ارجو ان يتم توزيع خطاب
من معالي الرئيس او ورقه او شيء
وتوضع فيه الشروط التي تفضلت بها
حتى يتقيد الجميع ويسحبوا الآلاً
تغيب عنهم الامور ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الحقيقه ، ساعلن كما تفضلت
الاخ ابو نشأت سأطلب من الامانه

النظام الداخلي اقر تشكيل (١٤)
لجنة دائمة هذه ال (١٤) لجنة دائمه
منها ما هو شبيه لها في النظام
الداخلي السابق وبمجلسنا السابق
لربما تغيير بسيط في اسم اللجنة ،
لكن هناك لجان جديدة بالكامل
باسم جديد ولتحسوى جديد ،
سأطلب من الامانه العامه ان تطرح
اسماء اللجان الجديدة ومن يرغب من
الزملاء التسجيل في اللجان الجديدة
ولكن ذلك اسمح بالحركه ما بين اللجان
ايضاً القديمة سواء الدائمة او المؤقتة
لكني ارجو في نفس الوقت ان الفت
نظر الزملاء الكرام ان النظام الداخلي
الجديد ينص على ان لايتجاوز عدد
اعضاء اللجنة (١١) عضو ايضاً ان
لايكون الزملاء في اكثر من لجنه
لهذا ارجو مساعدة هذا المجلس في ان
يكون الحد الاعلى سقف التسجيل
في اللجان (١١) عضو ، اذا هذه
الآليه تناسجت مع رغبات السادة
الاعضاء فيها وان لم تناسج فسي
بداية الدورة الاستثنائية سنضطر الى
ان تجري انتخابات على اللجان التي

العامه ان تبلغ الزملاء بذلك وايضاً ارجو من الاخوه في الاعلام وفي التلفزيون الاردني خاصه اذا وجدوا هذا الموضوع مهم لوضعه على نشرة الاخبار ان توضحه ان لم يجد ما هو اهم منه في مواضيع اخرى شكراً لك .

إذا الاقتراحات برغبه ان رأيتم تحال الى اللجنة الاداريه كما ترون ؟ موافقه

* تم احالة جميع الاقتراحات برغبة الى اللجنة الادارية .

١ . اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الحنيطي ، بشأن العمل على فصل منطقة القويسمة والجويده وابو علندا والرقيم الى منطقتين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر : نص الاقتراح :

العمل على فصل منطقة القويسمة والجويده وابو علندا والرقيم الى منطقتين وذلك نظراً لكبر مساحة المنطقه والكثافه السكانيه فيها مما يؤدي الى عدم التمكن من تقديم الخدمات كما يلي :

١ - منطقة القويسمة والجويده (بلدية سابقه)

٢ - منطقة ابو علندا او الرقيم (بلديه ومجلس قروي سابقين) وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٦/٣/١٧

النائب

محمد الحنيطي

٢ . اقتراح برغبة رقم (٥٨) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الحنيطي ، بشأن نقل المكروهه الصحيه الناجمة عن وجود مكب لمخلفات مناشير الحجر ومصانع الالبان ومعاصر الزيتون القريب من قرى صالحية العابد ، جبل النصر ، العبدلية ، البيضاء ، متنزّه الحسين الوطني والمزارع المجاوره وذلك لما يسببه من ضرر واذى لاهالي المنطقه ومدينه عمان جراء تكاثر الذباب والناموس وما يصدر عنه من روائح كريهه تضرر بالصحه والسلامه العامه وتشكل خطراً على مصادر المياه وتلويثاً للبيئة وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب محمد الحنيطي

متنزّه الحسين الوطني والمزارع المجاوره .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٦/٣/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة ارجو التكرم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

نقل المكروهه الصحيه الناجمه عن وجود مكب لمخلفات مناشير الحجر

(الكمخه) ومصانع الالبان ومعاصر

الزيتون القريب من قرى صالحية

العابد ، جبل النصر ، العبدلية ،

البيضا ، متنزّه الحسين الوطني

والمزارع المجاوره وذلك لما يسببه من

ضرر واذى لاهالي المنطقه ومدينه

عمان جراء تكاثر الذباب والناموس

وما يصدر عنه من روائح كريهه

تضرر بالصحه والسلامه العامه

وتشكل خطراً على مصادر المياه

وتلويثاً للبيئة وشكراً .

٣ . اقتراح برغبة رقم (٥٩)

تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من

سعادة النائب السيد مفلح اللوزي .

بشأن فتح مركز تنمية شامل في بلدة

شفا بدران ، ياجوز ، مرج الفرس .

الكوم ، وطاب كراع وام ازوتينة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة ارجو التكرم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

فتح مركز تنمية شامل في بلدة

شفا بدران وتوابعهها . مرج الفرس

وياجوز والكوم وام ازوتينة وطاب

كراع .

وهذه المناطق بامس الحاجة لمتن

هذا المركز التنموي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب مفلح اللوزي

٤ . اقتراح برغبة رقم (٦٠)

تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من

سعادة النائب السيد مفلح اللوزي .

بشأن فتح وتعبيد الطريق الذي يربط

هكذا سنأخذ عمل

ما بين مدينة ابو نصير وبين طريق
ام رمانة الكمشة ماراً بقرية المربط
الاثريه .

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة
ارجو التكرم بعرض الاقتراح
برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :
فتح وتعبيد الطريق الذي يربط
ما بين مدينة ابو نصير السكنية وبين
طريق ام رمانة الكمشة ماراً بقرية
المربط الاثريه ويلتقى على مثلث مقام
عيسى الطريق المعبد التي تنزل على
موبص البقعه وهذه الطريق تمر بمنطقة
مغلقة ومسافتها قريبه وتربط
المنطقتين بمسافه بسيطه لاتتجاوز
اثنين كيلو متر ولها اهميه بين ثلاثة
مناطق مشتيكه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب مفلح اللوزي
٥ . اقتراح برغبة رقم (٦١)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من
سعادة النائب الدكتور احمد

الكوفحي ، بشأن اعادة صرف
القروض للمستفيدين من صندوق
قروض الاسكان العسكري ووضع
تعليمات خاصة لشمول غير
المستفيدين .

بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٧
الموافق ١٩٩٦/٣/١٧
دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة
ارجو التكرم بعرض الاقتراح
برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :
يشكوا المستفيدون من صندوق
قروض الاسكان العسكري من
توقف الصندوق عن اصدار القروض
منذ بضعة اشهر كما يشكو غير
المستفيدين من عدم شولهم مع انهم
قدموا زهرة حياتهم وفترة شبابهم
وكهولتهم في خدمة الامه والوطن .
فاقتراح اعادة صرف القروض
للمستفيدين ووضع تعليمات خاصة
لشمول غير المستفيدين .

سعادة النائب السيد ضيف الله
المومني ، بشأن شمول القضاة
الشرعيين بالتأمين الصحي لدى
القوات المسلحة .

بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٧
الموافق ١٩٩٦/٣/١٧
معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة
ارجو التكرم بعرض الاقتراح
برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :
اقتراح شمول القضاة انشريعين
بالتأمين الصحي لدى القوات
المسلحة كما هو الحال بالنسبة
للقضاه المدنيين والمساواه بين القضاة
الشرعيين والمدنيين في كل شيء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
ضيف الله المومني
سنيمان السعد
٨ . اقتراح برغبة رقم (٦٤)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من
سعادة النائب السيد ضيف الله

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب د. احمد الكوفحي
٦ . اقتراح برغبة رقم (٦٢)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من
سعادة النائب الدكتور احمد
الكوفحي ، بشأن شمول العاملين في
قسم كهرة الريف والبادية بالتأمين
الصحي .

بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ١٩٩٦/٣/٢٧
الموافق ١٩٩٦/٣/١٧
دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة
ارجو التكرم بعرض الاقتراح
برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :
اقتراح شمول العاملين في قسم
كهرة الريف بالتأمين الصحي لانهم
تابعون الى وزارة الطاقة والثروة
المعدنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب د. احمد الكوفحي
٧ . اقتراح برغبة رقم (٦٣)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من

بشأن فتح شعبة في نقابة المحامين
النظاميين للمحامين الشرعيين او
عمل نقابة مستقلة لهم .
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاقتراحات برغبة
ارجو التكرم بعرض الاقتراح
برغبة التالي على المجلس الموقر :
نص الاقتراح :
اقترح فتح شعبة في نقابة المحامين
النظاميين للمحامين الشرعيين او
عمل نقابة مستقلة لحفظ حقوقهم .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
ضيف الله المومني
٩ . اقتراح برغبة رقم (٦٥)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من
سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين
، بشأن الطلب من الخدمات الطبية
الملكية العمل على توسيع مستشفى
الامير علي بن الحسين .
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه الاقتراح برغبة التالي
الى المجلس الكريم
- الطلب من الخدمات الطبية
الملكية العمل على توسيع مستشفى
الامير عبد الله بن الحسين ببناء طباق
ثاني .
للحاجة الماسة ، وضيق البناء
الحالي وعدم تمكنه من مواجهة
الالتزامات المتزايدة خاصة بعد قيامه
بتقديم الخدمات الى جامعة موته
بشقيها العسكري والمدني .
مع الشكر
النائب
٥ د نزيه عمارين
معالي رئيس المجلس : البند الذي
يليه
السيد الامين العام :
٦ - طلب انضمام الى عضوية
لجنة الشؤون الخارجية مقدم من
معالي النائب السيد طه المهابية .
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
بواسطة
رئيس لجنة الشؤون الخارجية
بعد التحية والاحترام

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب د . احمد الكوفحي
٦ . اقتراح برغبة رقم (٦٢)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من
سعادة النائب الدكتور احمد
الكوفحي ، بشأن شمول العاملين في
قسم كهربة الريف والبادية بالتأمين
الصحي .
بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ١٤١٦/٢٧ شوال/١٩٩٦
الموافق ١٩٩٦/٣/١٧
دولة رئيس مجلس النواب
الموضوع : الاقتراحات برغبة
ارجو التكرم بعرض الاقتراح
برغبة التالي على المجلس الموقر :
نص الاقتراح :
اقترح شمول القضاء الشرعيين
بالتأمين الصحي لدى القوات
المسلحة كما هو الحال بالنسبة
للقتضاء المدنيين والمساواة بين القضاء
الشرعيين والمدنيين في كل شيء .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب
ضيف الله المومني
سليمان السعد
٨ . اقتراح برغبة رقم (٦٤)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من
سعادة النائب السيد ضيف الله

هكذا من الشهود

بشأن فتح شعبة في نقابة المحامين
النظاميين للمحامين الشرعيين او
عمل نقابة مستقلة لهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

ارجو التكريم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

اقترح فتح شعبة في نقابة المحامين
النظاميين للمحامين الشرعيين او
عمل نقابة مستقلة لحفظ حقوقهم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

ضيف الله المومني

٩ . اقتراح برغبة رقم (٦٥)

تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، مقدم من

سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين

، بشأن الطلب من الخدمات الطبية

الملكية العمل على توسيع مستشفى

الامير علي بن الحسين .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو توجيه الاقتراح برغبة التالي
الى المجلس الكريم

- الطلب من الخدمات الطبية
الملكية العمل على توسيع مستشفى
الامير عبد الله بن الحسين ببناء طابق
ثاني .

للحاجة الماسة ، وضيق البناء
الحالي وعدم تمكنه من مواجهة
الالتزامات المتزايدة خاصة بعد قيامه
بتقديم الخدمات الى جامعة مؤتة
بشقيها العسكري والمدني .

مع الشكر

النائب

د. نزيه عمارين

معالي رئيس المجلس : البند الذي

يليه

السيد الامين العام :

٦ - طلب انضمام الى عضوية

لجنة الشؤون الخارجية مقدم من

معالي النائب السيد طه الهبابة .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بواسطة

رئيس لجنة الشؤون الخارجية

بعد التحية والاحترام

بقية الاعضاء الذين وقعوا على الدفتر
فقد تم التوقيع بالتمرير ، كانوا يحرون
اثناء جلسته ويقول احدهم اعتبروني
موجود لكن لم يتم اجتماع بنصاب
قانوني ولم يتم تدارس هذا القانون
باجتماع قانوني ولذلك اطالب برد
هذا القانون وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الحقيقه اللجنة المالية هي
المخوله بالرد على ماذكر الزميل لكني
اود ان اقول انه ليس هنا موضوع رد
القانون كرد للقانون ، وان يعاد
للجنة المالية موضوع اخر لكننا
نستمع للاخوه في اللجنة المالية معالي
رئيس اللجنة المالية .

السيد سمير الحباشة رئيس اللجنة
المالية :

شكراً معالي الرئيس

ياسيدي انا اسف ان زميلي عضو
اللجنة النائب المحترم ان يضمن
بتوصية هذه المجلس بقرار من اللجنة
المالية موقع من (١١) زميل موقمي
على القرار ، كان الاحدى من
الزميل ان يأتي الى الاجتماع وان

بالامل الموافقه على عودتي عضواً
في هذه اللجنة ، بعد ان استقلت
منها اثناء وجودي وزيراً في الحكومه
السابقه .

مع الشكر

طسه الهبابة

١٩٩٦/٣/١٧

معالي رئيس المجلس : هذا لعلم

المجلس ، البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٧ - قرارات اللجان :

١ . قرار اللجنة المالية رقم (٤)
تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ، والمتضمن
مشروع قانون معدل لقانون سلطة
المياه لسنة ١٩٩٥ .

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام

الاستاذ بدر الرياطي

السيد بدر الرياطي :

شكراً معالي الرئيس

بالرغم من المخالفه الموجوده لهذا
القانون اقول بأن اللجنة الماليه لم
تجتمع بنصابها القانوني والاجتماع
الذي تم فيه اتخاذ القرار عقد بحضور
رئيس اللجنة واحد الاعضاء فقط اما

هكذا من الأعمال

يطرح وجهة نظره ومسوغات رده للمشروع في اللجنة او يقدم اعتراض وقد قدم اعتراض بديل مايقال نشر غسيلنا على سطوح الجيران ، هذه آليه لاقرار قرار اللجنة ورثناها ، وقع القرار (١١) زميل انا اعتقد انه طعن لا يوجد له أي مسوغ واذا كان الزميل له اعتراض على القرار كان يجب ان يناقشه في اللجنة المالية ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الزملاء لانريد ان تناقش هذه القضية اكثر مما يجب هناك قرار موقع عليه من الزملاء اعتقد ان زميل من الزملاء الذين وقعوا غير مقتنع في القرار والا اصبح هناك حديث اخر مختلف تماماً في هذا المجلس ، القرار موقع من اكثره اعضاء اللجنة الماليه لكن اولاً واخيراً القرار لهذا المجلس في البحث او ارجاعه للجنة الماليه او بالتصرف في القانون بمايرغب الدكتور الحاج نقطة النظام .
الدكتور محمد الحاج :

نقطة النظام هي الآليه التي تعمل بها اللجان وتتخذ قراراتها هي باجتماع اللجنة بنصابها القانوني وبعد ذلك تتخذ القرارات فإذا كانت هذه اللجنة لم تعقد اجتماعاً قانونياً فهل يجوز عبر آليات النظام الداخلي القديم والجديد هل يجوز لرئيس اللجنة ان يتخذ قراراً ثم يمرره على الاعضاء ليوقعه انا اعتقد انه لو وقع جميع اعضاء اللجنة بدون استثناء على مثل هذا الاجراء يكون هذا الاجراء باطلاً ولا يجوز للمجلس مناقشة هذا القانون بهذه الشكليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ،

السيد توجان فيصل

السيد توجان فيصل :

هذا القانون سبق وعرض على اللجنة القانونية لأنني اذكر مداخلاتي فيها واذكر اصراري على عدم قانونية فرض هذه الرسوم وبخاصة تغطية مرحله فراغ قانوني كانت تجبى الرسوم دون وجودها واصريت

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، نحن لانناقش الان في القانون القانون سنناقش فيه لاحقاً متى ما بدأنا بمناقشة هذا القانون لكن برز حديث انه لم تجتمع اللجنة المالية مع انه أمامي تقرير وانصح وصريح بانه اجتمعت اللجنة بتاريخ كذا وبتاريخ كذا وهذا يعود الجواب لاعضاء اللجنة الذين وقعوا على هذا المحضر ان كانوا هم حاضرون الجلسة ام لم يحضروا ، الاستاذ عبد الرؤوف الروابده .

السيد عبد الرؤوف الروابده :

سيدي معالي الرئيس نقطة الخوار هي قانونية قرار اللجنة الماليه وليس الموضوع القانون ، بعض الزملاء يطعنون ان اللجنة لم تجتمع اجتماعاً قانونياً ، الاصل ان قرار اللجنة صحيح وعلى من يطعن به يثبت غير ذلك ، نحن نتمنى ان يثبت لنا ان ذلك الاجتماع لم يكن قانونياً وليس من سبيل لذلك ، الا ان يعلن الموقعون انهم لم يحضروا اجتماعاً وانهم وقعوا بالتسريسر بعكس ذلك

ان هذا غير قانوني والاحتفاظ بها يمثل اثر رجعي للقانون واذكر اننا دخلنا في مشاكل في اللجنة من اجل هذا القانون فاعرج من اللجنة القانونية لا اذكر الان كيف وفجأة احده في اللجنة المالية يعني عمل مايجد الاصوات تضع القانون لايحوز كان عندنا وكنت من الرافضين واقتلنا عليه ولم نقره ، فالان اجد انه اقر ، ان اقول الموضوع عليه شبهه بهذا الشكل لانه تساءلنا جداً حتى ان بعض زملائنا في اللجنة المالية قالوا لنا انهم وقعوا فعلاً على قرار جاهر وانهم نادمون لانهم لم يحصوا واحياناً تحصل معنا في اللجان ليست استثناءات فيما انه عليه كل هذا الحديث انا انصح بالابتعاد عن الشبهات لايفرق ان نؤجله نعيده للجنة المالية نندارسه اكثر فنعود اكثر قناعة ونقتع الناس فيه اكثر لان هذا له مساس بحقوق الناس هذا قانون ضريبة لايحوز ان قبله بهذه الطريقة تصبح تهمه على الحكومه السابقه والحكومه الحاليه والمجلس شكراً .

هكذا من أهول

يكون قرار اللجنة قانونياً ،
شكراً .

هذه آليه تتبعها منذ القديم ان
تجمع اللجنة وترسل لنا تقريراً ، اذا
كان احد من الزملاء المذكوره
اسمائهم بانهم حضروا الاجتماع قد
وقعوا على محضر اللجنة بقول غير
ذلك لنستمع له اما اذا كانت القضيه
فقط انه انا راضي عن القانون او غير
راضي فالقرار لكم في هذا الموضوع
الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الامر يتعلق بنقطتين النقطة الاولى
ان معالي رئيس اللجنة الماليه موجود
وانا اطلبه امام المجلس ان يقول هل
كان الاجتماع بحضور الاعضاء ام في
التمريض ، لان هذه هي النقطة
الاساسيه فليعلمنا ونحن موجودون
لان احد الزملاء اثار قضيه عليه ان
يجب عنها ونحن مع احترام الصديق
الكريم لسنا جيران نحن اخوان في هم
واحد وفي قانونيه هذا العمل ولذلك
لسنا جيران ولستنا من الذين يشر

الغسيل امامهم وهي مهمه للجميع
ولذلك اوجه السؤال مرة اخرى
لمعالي رئيس اللجنة .

هل كان التوقيع بالتمريض ام
كانت بالحضور والمناقشه ؟ وشكراً .
معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
السيد مقرر اللجنة .

الدكتور محمد عويضة مقرر
اللجنة الماليه :

الحقيقه التوقيع تمت بالتمريض ولم
يعقد اجتماع بنصاب وهذه الشهاده
انا مسؤول عنها وبامكان كل اخ
من الاخوه الموقعين وانا منهم يشهد
ان كان حضر جلسه بنصاب او
عرضت عليه القرارات ووقعوا
عليها ، انا من الذين لم يحضروا
وعرضت علي قرارات وقدمت
مخالفه لقرار اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ،
الاستاذ الكساسبه تفضل .

السيد احمد الكساسبه :

شكراً معالي الرئيس
هذه اشكاليه قانونيه كبيره اذا
كانت اللجنة الماليه الرئيس يقنول

شكراً معالي الرئيس

الحقيقه من مهمه الرئيس الجليله
ان يفعل النظام الداخلي ونحن بين
امرين اما ان يكون قد تم الاجتماع
حسب النظام الداخلي ولذلك يكون
الامر مشروعاً والقانون في وضعه
الصحيح واما ان يكون قد مرر ،
ارجو ان يتأكد معالي الرئيس من
النظام الداخلي وان يتأكد من مرور
القانون بالشكل الصحيح ، شكراً .
معالي رئيس المجلس : شكراً .

معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

اسف ان في اخر جلسه هذه
الدوره المباركه ان نكون امام
محاولات صيد في مياه اسنه هذا ما
اسمع من كلام الزملاء محاولات
للتشكيك في قرار اتخذ بغض النظر
عن الآليات نحن ورثنا آليات في
اللجنة الماليه لم نخرج عن الآليات
المتبعه في عمل اللجنة الماليه ، ان يأتي
الان ليزايد البعض لمخالفته للقانون
على المزايده بأليه اتخاذ القرار هذا
الكلام مردود . امامكم قرار موقع

كلام والمقرر يقول كلام آخر
واعضاء اللجنة يقولوا وقعنا فانا
اطالب حقيقه بان هذه اللجنة يجب
ان يتخذ المجلس قراراً لحل هذه
اللجنة واعادة تشكيلها من جديد
حتى تتفق اللجنة مع بعضها البعض
لان هذا لا يجوز ان يقدم قرار خطير
بهذا المجال والمقرر والرئيس يتلفوا
واعضاء اللجنة ، الاولى ان يعاد
تشكيل اللجنة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً .

معالي وزير الطاقه .

معالي وزير الطاقه والثروه
المعدنيه :

شكراً معالي الرئيس

انا عضو اللجنة وحضرت اللجنة
واقفنا على القانون لكنني وقعت
لاحقاً يعني بعدما كتب التقرير
وقعت عليه ، اما حضرت القانون
ووقعت عليه ووافقت على ماجاء فيه
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً .

الاستاذ عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر :

من (١١) زميل .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء هناك (١١) زميل كما يذكر التقرير انهم ناقشوا القانون ووقعوا على المحضر قد يكون التوقيع لاحقاً لكن المهم انهم حضروا الجلسة وناقشوا القانون ، ان كان الاخوه الزملاء الذين وقعوا على المحضر لم يحضر النصاب القانوني الرأي لكم تريدون ان ترجعوه الى اللجنة المالية الرأي لكم .

الاخ سمير في الآلية فقط .

السيد رئيس اللجنة المالية :

انا جئت لك في مكتبك قبل دقائق وتمنيت على معاليك لاحساسني العالي في مسؤولية هذا القانون تمنيت على معاليك ان يأخذ قرار من هذا المجلس بأن تدرس اللجنة المالية هذا الامر خلال الفتره ما بين الدورتين ونقدمه في بداية الدوره الاستثنائية لاحساسني بأن هذه المسأله خلافية وكبيرة هذا الامر

انا اقترحت على معاليك الان شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء هناك اقترح بأن يعاد هذا القانون للجنة المالية لدراسته خلال اجازة المجلس ثم يعود لهذا المجلس .

من مع هذا الاقتراح ؟

واضح بالاكثرية موافقة وبذا نعيد هذا القانون للجنة المالية وارجو ان يكون بنصابها القانوني . البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٢ . قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٦/٣/١٧ ، والمتضمن مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ .

معالي رئيس المجلس :

السيد مقرر اللجنة القانونية

السيد احمد الكساسبة مقرر

اللجنة القانونية :

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٧ برئاسة معالي السيد عبدالرزاق الروابدة رئيس اللجنة وحضور مقرر ها سعادة السيد احمد الكساسبة وذلك لمناقشة مشروع القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ وقد حضر الاجتماع اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب :

مفلح الرحيمي، محمود الهويمل، د. ابراهيم زيد الكولبة، د. عبدالرحيم العكور، د. احمد الكوفحي، عبدالعزيز جبير، حاتم العزاوي، د. عبدالرزاق طريشات، د. احمد الفضاة، سايان السعد، ضيف الله المومني، نوحان قديميل، م. منصور بن طريف، عبدالباقي حمور، عبدالكريم الدغسي.

وتقيت بمعدرة اصحاب المعالي والسعادة السادة النواب :

محمد داودية، د. همام سعيد.

وقد حضر الاجتماع معالي وزير العدل الاستاذ عبدالكريم الدغسي ومعدني وزير الدولة الشؤون البرلمانية السيد محمد الذويب.

حيث قررت اللجنة وبعد دراسة مشروع القانون الموافقة عليه بعد اجراء التعديلات التالية :-

المادة ١: موافقة بعد:

شطب عبارة (لسنة ١٩٩٤) والاستماسة عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٦).

المادة ٢: موافقة بعد:

ب- اضافة عبارة (في حالة الضرورة) بعد عبارة (لوزير العدل ان ينتدب).

شطب عبارة (سنة أشهر) والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثة أشهر في السنة الواحدة).
إضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (على أن يراعى في الانتداب أن لا تكون الوظيفة أو العمل من درجة أدنى من وظيفة القاضي أو العمل المناط به).

المادة ٤: موافقة بعد:

٢-أ: شطب النص الوارد في المشروع والاستعاضة عنه بالنص التالي (يعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة بها الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويلغى أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه معه).

٢-ب: شطب عبارة (لا يقل عن) والاستعاضة عنها بعبارة (لا يزيد على).

وعليه يوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على قرارها.

للجنة القانونية

لمجلس النواب

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

هكذا من الأصول

التعديل هو توفير العدد الكافي من القضاة لدى المحاكم وسائر الدوائر القضائية حيثما تقتضي الضرورة ذلك.

(ادخل هذان التعديلان على

المادة ٤- من القانون الاصلي) .

٣ - اعطاء رئيس المحكمة الابتدائية

تشكيل المحكمه من قاضيين بدلا من

قاضي منفرد واحد وذلك في قضايا

الجنح (الجزائية) وكذلك في القضايا

الحقوقية التي تتجاوز قيمتها خمسمائة

دينار ، وقد تبلغ مئات الألوف او

الملايين من الدنانير . ويهدف هذا

التعديل الى رفع القضاة ذوي الكفاءة

والخبرة الطويلتين والممارسة القضائية

المشهورة الى جانب القضاة الذين لم

تمر عليهم مدة كافية في الممارسة

القضائية ، مما سيوفر لهم الكفاءة

والخبرة اللازمين من العمل الى

جانب زملائهم اولئك .

(ادخل هذا التعديل بشقيه على

المادة ٥- من القانون الاصلي) .

٤ - لقد تطلبت التطورات التي

طرأت على انواع ومهامية الدعاوي

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون

تشكيل المحاكم النظامية

يتلخص مضمون المشروع في

الاحكام التالية : -

١ - توفير العدد المناسب من

القضاة الباحثين لدى وزارة العدل

ينتدبهم اليها المجلس القضائي لاجراء

الدراسات في العلوم القانونية

والادارية ، بالاضافة الى تمكين وزير

العدل من الافادة من كفاءاتهم

وخبراتهم في القيام بالاعمال والمهام

التي تقتضي مصلحة الوزارة خاصة

والجهاز القضائي عامة القيام بها .

٢ - اعطاء وزير العدل صلاحية

انتداب القضاة - باستثناء القضاة في

كل من محكمة التمييز ومحكمة العدل

العليا - الى محاكم نظامية او خاصة

اخرى ، بما في ذلك دوائر النيابة

العامة ودائرة النيابة العامة الادارية ،

ودائرة المحامي العام المدني ، على ان

لا تتجاوز مدة الانتداب ستة اشهر

قابلية للتديد بموافقة المجلس القضائي

، ومن الواضح ان القصد من هذا

والقضايا والاجراءات القضائية والقانونية تعديل الرسوم القضائية ، لتشمل تلك الدعاوى والاجراءات وذلك للمحافظة على حقوق الخزينة ، مع الابقاء على الحكم الذي يقضى بتحديد تلك الرسوم بموجب انظمة تصدر هذه الغاية .

(ادخل هذا التعديل بموجب البند -١- من الفقرة -٢- من المادة -٢٣- بصيغتها المعدلة) .

٥ - كما دخل على المادة (٢٣) المشار اليها بحكم جديد يتضمن ان تخصص لوزارة العدل نسبة معينة من رسوم المحاكم يحددها مجلس الوزراء على ان لا تقل عن -١١٠- منها لتتولى الوزارة الانفاق منها مباشرة على حاجاتها ، ومتطلبات الجهاز القضائي ، وتصرف بموجب تعليمات يصدرها كل من وزير العدل ووزير المالية .

(ادخل هذا التعديل بموجب البند -ب- من الفقرة -٢- من المادة -٢٣- من القانون الاصيل بصيغتها المعدلة) .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل تفضل .

معالي وزير العدل : شكراً معالي الرئيس

الحقيقه راجعت محاضر مجلس النواب الكريم فوجدت ان هذا المشروع قد نوقش في جلسة يوم الاحد ١٩٩٤/١٢/١٨ وتم اقرار كافة المواد ماعدا المادة الاخيره التي هي متعلقه بالرسوم واجل في ذلك الحين النظر بالمادة لحين البت من المجلس العالي لتفسير الدستور بهذه ماده وقد بت المجلس العالي لتفسير الدستور بانه يجوز اصدار الرسوم بانظمه الحقيقه معالي الرئيس لا اعرف كيف سهونا عن ذلك في اللجنة القانونية وانا احد اعضائها في هذا المجلس الكريم ، لذلك معالي الرئيس اما ان نبدأ بالماده النهائيه ماده الرسوم ونناقش الجدول المرفق الذي تنص عليه ماده (٤) معدل حسب قرار اللجنة السابقة واما ان نقرر المادة (٤) كما وردت في المشروع ، اما المواد التي قبل ذلك

بموجب انظمة وجاء هذا المشروع الى المجلس الكريم كما اورد معالي وزير العدل درس من المادة الاولى الى

الثالثه واقرت ثم جاء النقاش على المادة الرابعة وهي التي تحتوي الرسوم

وجرى الخلاف مجدداً هناك وكان الاختلاف بالرأي بين معالي رئيس

اللجنة وبين الحكومة وقرر المجلس في حينه ان يحال الموضوع الى المجلس

العالي لتفسير الدستور الذي جاء رأيه مطابقاً لرأي الحكومة حينئذ لانه

تفرض الرسوم في القانون وقد خدد في القانون وهو الاصل . ولكن محس

الامة يملك حق تفويض الحكومة بأن تحدد تلك الرسوم بدلاً من ان ترد

في القانون حتى تمارس الحكومة تقييم الاوضاع فان كان من نوع الرسوم

التي لا تختمل النقاش الطويل وقد تأتت قطاعات اقتصادية بها كالرسوم

الجمركية يغدو من الافضل ان تصدر بنظام مستعجل الا ان هذا القانون

وقف هنا واحيل الامر كما قلت الى المجلس العالي لتفسير الدستور . الا اننا

في هذه الدورة وجدنا ان القانون

معالي الرئيس فهي مواد اقترت بجلسته مجلس النواب الواقعه في ١٩٩٤/١٢/١٨ ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة رئيس اللجنة القانونية :

شكراً سيدي الرئيس اتفق مع معالي وزير العدل فيما

ذهب اليه ، ان هذا المجلس الكريم قد ورد اليه هذا القانون من الحكومة

واحيل الى اللجنة القانونية وكان رئيسها حينئذ معالي وزير العدل

ودرست هذا القانون وتقدمت بتوصيه الى مجلس النواب الموقر تقول

تلك التوصيه بان الرسم رسوم التقاضي يجب ان تفرض في القانون

نفسه بدعوى ان الدستور لا يسمح بان تفرض تلك الرسوم بموجب

انظمة ، وكان هناك خلاف داخل المجلس الكريم كنت مع الرأي الذي

يقول بأن اصل فرض الرسم يرد في القانون وقد يترك مجلس الامه

للحكومة تحديد مقدار ذلك الرسم

هكذا من الأعمال

ما زال على جدول اعمال اللجنة فبدأنا دراسته ، من المادة الاولى الى الثالثة ما اجريناه على القانون هو تعديلات من حيث الشكل واللغة وليس من حيث الموضوع وبالتالي لا اجد انا واخواني في اللجنة القانونية لدينا مشكلة مع المادة الاولى الى الثالثة لو مررنا عليها كما كان قرار المجلس سابقاً ، اما في المادة الرابعة فقد قلنا اننا مازلنا عند اللجنة القانونية السابقة بان هذه الرسوم لاهمية الموضوع ولان التقاضي حق من حقوق المواطنين ويجب ان يكون متاحاً ضمن حدود الدنيا ان ترد تلك الرسوم في القانون كما وردت في القرار السابق وهكذا ادرجنا الجدول وكان قد اعدده من الجدير بالملاحظة ان هذا الجدول كان قد اعدده مشكوراً على هذا الجهد معالي وزير العدل الحالي عندما كان رئيساً للجنة ، شكراً سيدي الرئيس . معالي رئيس المجلس : شكراً ، واضح ان المجلس عندما يتدارس في مادة ويتخذ قراره في مادة الحقيقة

غير جاز العوده ثانية ودراستها من اللجنة برغم تقديري لجهد اللجنة ما ابداه معالي رئيس اللجنة من ان هذه التعديلات هي بالشكل ولغوياً وليس لها علاقة في المضمون خارج نطاق ما اقره مجلس النواب فان رأيت ان نبقي على قرار المجلس السابق كما اقره المجلس في المواد التي سبقت الى ان وصل المجلس في مناقشته ونبدأ من المادة الجديدة التي لم يتدارسها مجلس النواب ولم يتخذ فيها قرار انذاك واعتقد ان هذا هو الصواب في هذه الحالة .

إذا نبدأ من المادة الرابعة التي لم يتدارسها المجلس سابقاً ولم يتخذ بها قراراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر :
المادة كما وردت في القانون الاصيلي
المادة (٢٣)

١ - يجوز لوزير العدلية بموافقة جلالة الملك ان يضع انظمة بشأن تحديد الصلاحية الاقليمية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية ومحاكم

الاستئناف والتفقات التي تعطى للفريقين وللشهود واتلاف القضايا التي لا فائدة من بقائها او التي مر عليها الزمن .
٢ - يجوز لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يضع انظمة بشأن تحديد الرسوم التي تستوفي من المحاكم ودوائر الاجراء .
المادة كما وردت في مشروع القانون
المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الاسني ويستعاض عنه بالنص التالي : -
٢ - أ - تحدد بأنظمة تصدر بمقتضى هذا القانون الرسوم التي تستوفي في المحاكم ودوائر الاجراء وكتاب العدل ووزارة العدل عن الدعاوى التي تقدم اليها والخدمات القضائية او الادارية التي تقدمها والى ان تصدر هذه الانظمة يستمر العمل بالقوانين والانظمة المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والمتعلقة بالرسوم .
المادة كما وردت في مشروع القانون
ب - يخصص مجلس الوزراء نسبة من ايراد الرسوم المنصوص عليها في البند (أ) من هذه الفقرة بما لا يقل عن (١٠٪) منها لوزارة العدل لتسول الاتفاق منه مباشرة على احتياجاتها خارج المخصص لها بالموازنة العامة بموجب تعليمات تصدر عن وزير العدل والمالية .
قرار اللجنة
المادة (٤) :
موافقه بعد : -
٢-أ- شطب النص الوارد في المشروع والاستعاضة عنه بالنص التالي :
يعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة بها الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويلغى أي تشريع اخر الى المدى الذي يتعارض فيه معه .
٢-ب: شطب عبارة (يقل عن) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (يزيد على) .
معالي رئيس المجلس :
الزملاء بداية اطرح المادة (٤) قرار

هكذا سنأخذ على

اللجنة في (٢/١)، الاستاذ حمزه منصور .

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس

انسجاماً من ان حق التقاضي حق مكفول لكل مواطن وتحسباً لاية رسوم يمكن ان تفرض بنظام تحول دون تحقيق هذا الحق وانسجاماً مع قرار لجننتين قانونيتين كريميتين لجنة سابقة ولجنة قائمة ارى ان نوافق على قرار اللجنة القانونية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالله النصور .

معالي وزير التعليم العالي :

يا سيدي حينما توقف البحث سنة ١٩٩٤ في هذا القانون كان سببه هو هذه النقطة تماماً اذا اتجه المجلس في ذلك الوقت الى ضرورة ان تصدر الرسوم بنظام وذلك تفادياً للعودة الى مجلس النواب عند أي تغيير فرأى بعض الزملاء النواب ان هذا الامر غير قانوني وانه لا بد ان ترد الرسوم في القانون وليس في النظام ، ولذلك توقف البحث

واحيل الموضوع الى المجلس العالي لتفسير الدستور من انه يجوز ان تصدر بنظام وليس بالضرورة الجداول الملحقه بالقانون تجاه جواب المجلس العالي بجواز ذلك وانه لا يخالف الدستور ورود هذه الرسوم بنظام ولذلك لا اعتقد ان اللجنة القانونية ما يزال رأيها كما ورد في الجدول على اليسار لماذا ؟!

لان اللجنة القانونية من اساس النقاش في ذلك الوقت اتخذت المواقف بناءً على عدم الدستورية فلما تبينت الدستورية لاعتقد انه متضمن فعلاً تمسك اللجنة القانونية برأيها واريد ان اسمع ايضاحاً في هذا الباب .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة :

شكراً سيدي الرئيس

لم يكن قرار اللجنة السابقة مبني على ان فرض الرسوم بنظام غير دستوري وانما بني من منطق بحث على ان الافضل عدالة ان يوضع ،

اما معالي رئيس اللجنة في حينها فقد كان رأيها انها علاوة على ذلك مخالفة دستورية ، التفسير الذي جاء وارجو العودة اليه من يقرأه يجد ان الاصل ان يفرض الرسم الاستثناء هو ان يفرض الرسم في القانون من حيث المبدأ وان يترك تحديد الارقام بنظام هذا هو الاستثناء واستعمال هذا الاستثناء لابد ان يكون محكوماً بالظروف الموضوعية بالقضية وقد اوردتها في حديث سابق سيدي الرئيس بانه ان كان الامر مستعجلاً لا يحتمل الانتظار فالأفضل ان تفوض الحكومة بتحديد الارقام اما وان الامر يتعلق بحق التقاضي وان أي تأخر زمني لايؤثر على هذا الحق وان أي اتجاه لتغير الرسوم هو اتجاه لزيادتها فالأفضل ان نعود للاصل وان يكون الرسم موجوداً بالقانون وان لا نلجأ للاستثناء شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، السيد توجان فيصل

السيد توجان فيصل :

الحقيقة انني على ما قاله ابو عصام انه احد الآراء هو عدم دستورية فرضه بنظام وانا قلت النظام هو التوكيل بقانون لكنك تعطي التوكيل انما تلك الجلسة لن يتم التصويت على انه اذا ثبت جواز تحويله الى نظام واعطاء الصلاحية لنظام فأن المجلس موافق والحكم فقط هو قرار المجلس العالي لم يتم ذلك ، الحسم بعدم قبوله بوضعه الحالي كانت اغلبيه الآراء فيه لان نحن كنا متابعين النقاش كنه كان اغبيشه لانها ضد فرضه بنظام فله يكن الحسم ولن يتم أي تصويت ليقال الان ان اللجنة ليس لها ان تعود وتتخذ قرار بشأنه بما انه لم يصوت عليه وبما انه كان في رفض لقراره بنظام اذا ما يستخلص من نتيجة القرار انه رفض في الوضع السابق اذاً للجنة القانونية اما ان تصر على فرضه بقانون او ان ترتأي تحويله بنظام وقد ارتأت اللجنة ان تفرضه بقانون فهذا هو قرار اللجنة المطروح واللجنة ان تختار احد الاثنين كانوا على المجلس الان ان يناقش

هكذا من الأعلى

قرار اللجنة بناءً عليه وليس فيه ما يناقض قرار المجلس حالة غياب التصويت .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر
السيد عبد العزيز جبر :
شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ان موضوع تفسير مجلس الدستور العالي للنظام ان يكون نظاماً بدل ان يكون قانون هذا الحقيقة ، ليس مدار البحث ، مدار البحث كان ان هذه الرسوم تعتبر جزءاً من القانون ومعالي وزير العدل هو رئيس اللجنة السابقه وكان هو الذي اصر على ذلك وفي ايضاً اخر جلسه في البحث هذا الموضوع كان معها ايضاً ان يكون جزءاً من القانون .

الحقيقة ان تفسير مجلس الدستور العالي لا ينص على فرضيه ان يكون بنظام وانما يعطي صلاحية ان يكون بنظام اما وقد اصررت اللجنة القانونية ان تكون هذه الرسوم جزءاً من القانون فنحن نبقى على ذلك

وننسب لمجلسنا الكريم ان يوافق على ذلك وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل

معالي وزير العدل :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة اريد ان اذكر الاخوان كل الذي قالوه كلام سليم وصحيح وحصل في جلسة ١٨/١٢/١٩٩٤ لكن هذا جزء مما حصل الجزء الاخر يدور الزملاء جميعاً ناسيه لو ما رجعت للمحاضر ايضاً انا ناسيه المحضر ياسيدي هذا مشروع الرسوم الذي ارفق بمشروع القانون فعلاً فوضتني اللجنة وانا وضعت هذا المشروع وانا متبنيه وموافق عليه ووضعت آنذاك ولا انكر ذلك ، لكن الذي صار بعد النقاش حول الدستوريه وعدم الدستوريه صار انه تنفق الحكومه ومجلس النواب مثلاً باللجنة القانونية على كيفية فرض الرسوم وعلى مقدار تلك الرسوم لكل حاله هذا الامر الذي لم يتم ولذلك بقي القانون معلقاً وبقي

الفقره الاولى (١/ب) في الدعوى البدائيه : يستوفى رسم بنسبة (٢٪) من قيمة الدعوى الموازنه مقره الرسوم التي تستوفى بموجب النظام القديم هي (٣٪) ان نعدل هذه الى ٣٪ وما في مشكله عند الحكومه توافق على كل جدول الرسوم . شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً .
الزملاء هناك تحفظ واحد على نسبة الرسوم للدعاوى البدائية انه (٣٪) واطرح لاحقاً قرار اللجنة القانونية في ان تكون الرسوم الجدول المرفق في هذا القانون للتصويت .

نقطة نظام الاستاذ خليل حدادين السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس نحن امامنا هذا القانون واتفقنا انه نذهب الى المادة (٤) ومن ثم للجدول . لايجوز للنائب ان يناقش مادة بهذا القانون .

معالي رئيس المجلس :

معالي رئيس اللجنة نقطة النظام

السيد رئيس اللجنة :

ان من حق نظامنا الداخلي الجديد

المشروع معلقاً في المجلس بعيداً عن ذلك المهم ليس هذا الموضوع ليس لدينا مشكله . في الحكومه ان نوافق على مشروع القانون ومشروع اللجنة القانونيه في الرسوم التي وضعه رئيس اللجنة القانونيه انذاك كما ذكر معالي رئيس اللجنة الحالي الذي هو انا ، انا موافق عليه وما عندنا في ذلك لكنني فقط اود ان اشير الى نقطة صغيره تتعلق بموضوع الايرادات في الموازنه في جدول الرسوم معالي الرئيس رسوم على الاحكام المادة جدول رسوم المحاكم الصفحه السادسه في الرسوم الفقره (١/ب) في الدعوى البدائيه يستوفى رسم بنسبة (٢٪) انا اذكر (٣٪) لكن اذا كانت (٢٪) قد تكون صحيحه وسليمه لكن الرسوم المستقره في المحاكم هي (٢٪) .

معالي رئيس المجلس :

أي صفحه معالي الوزير ؟

معالي وزير العدل :

صفحه (٦) من جدول الرسوم

معالي رئيس المجلس :

ان من حق رئيس المجلس ان يعتبر ان الموضوع قد استوفى حقه من النقاش الا اذا اعترض المجلس على ذلك حق من حقوق رئيس المجلس ان يقول ان المادة استوفت النقاش لكن من حق المجلس ان يعترض ويرفض ذلك ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : على أي حال أنا لم اعد ارى هناك طرفين مختلفين على قضية ، اثار معالي وزير العدل قضية ثم تكلم وانفق مع المجلس الذي لم اسمع رأي يخالف هذا الرأي الموجود في اللجنة ان رغبتم الاستمرار في الحديث انا ليس عندي مشكله . الاستاذ خليل حدادين السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس الحقيقة انت استعملت انني انا افرض رأي على المجلس ، لا ياسيدي انا لا افرض ، وايضاً رئيس اللجنة القانونية يقول حق رئيس المجلس . نعم لكن في هناك شيء ولا يوجد شيء اسمه تعسف في استعمال الحق .

معالي الرئيس انا مع ان تكون الرسوم بمجدول ملحق بقانون وحق التقاضي حق مقبول ومصون للمواطن وقبل ساعه من هذا الوقت سمعنا من دولة الزميل طاهر المصري ان التضخم اصبح ١٦٪ وهذه من استحقاقات احد اسبابها الرئيسيه استحقاق ضريبة المبيعات انا اعتقد ان زيادة الرسوم في حق التقاضي في هذا الوقت غير مناسب ومن هذا المنطلق اصوت ضد القانون ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : ليس هنا موقعه التصويت ضد القانون نقطة النظام الشيخ جمو . السيد عبد الباقي جمو :

شكراً ، نقطة النظام هو اشارة موضوع تم التصويت عليه مخالف للنظام ولذلك كل ما قيل بعد التصويت وبعد اعلان الرئيس ان المادة استوفت حقها من النقاش والتصويت اثير الجدل مرة ثانية ولذلك ارجو اغلاق هذا الموضوع وتم التصويت والجميع وافق على ان

يكون الجدول جزء من القانون شكراً .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ عبدالله اخوارشيد

السيد عبدالله اخوارشيد :

عندي رأي مثل ما تفضل معالي وزير العدل ومعالي رئيس اللجنة ، الحقيقة انه من الناحية الدستورية ومن الناحية القانونية محسوم الموضوع حتى لو تصفح أي زميل اخر وحيثيات قرار المجلس العالي لتفسير الدستور لفهم حتى ولو لم يكن قانونياً ولم يقرأ قانوناً ، هو يقول الاصل ان يكون في قانون ولكن اذا انيط بموجب القانون الى السلطة التنفيذية باصدار أنظمة انتهى الموضوع فنحن الان ارتأى ليس كما يقول بعض الزملاء اللجنة القانونية اقرت ، لا هو القرار للمجلس اذا ارتأى المجلس ابقاء هذا الجدول والحق في القانون وجزءاً منه وهذا قرار دستوري واذا اراد ان يفوض هذا الى مجلس الوزراء بموجب نظام فهو اجراء دستوري بناءً على قرار

المجلس العالي لتفسير الدستور وارجو حسم الموضوع وان نأتي الى التصويت على المواد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، ان لم يكن هناك اراء اخرى ارجو ان اطرح قرار اللجنة للتصويت الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج :

شكراً معالي الرئيس

انا ارى ان هناك شبه اجماع على قبول قرار اللجنة القانونية ، لكن فقط قضيه (٢٪) التي اثارها معالي وزير العدل ارى ان تبقى كما هي بين ايدينا (٢٪) وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور العكايله

الدكتور عبد الله العكايله :

فقط ان نصوت

معالي رئيس المجلس : السيدة

توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

حقيقه اريد ان اتكلم عن موضوع (٢٪) انا حسب ما اذكر لان الدعاوى البدياتيه قيمتها اعلى من

هكذا من الله على

الدعاوى الصلحية فنحن قبلنا (٢٪) للصلحة وحتى في نص ان لا تقل عن دينار قد تكون بسيطه لكن (٢٪) لكبر حجم الدعاوى الجزائية انا الذي اذكره ويمكن يختلف ذاكرتنا انا قصدنا ان تكون (٢٪) حتى لا تكون مبلغ كبير فانا اصر على ان تكون (٢٪) .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، حتى وزير العدل سمعت كلامه إنه ليس عنده مانع ان تكون (٢٪) دعونا نخرج منها . معالي رئيس اللجنة .

معالي رئيس اللجنة :

اريد ان اوضح لاجواني انا مع كل رجائي واملي وشكري وتقديري ان تخفف النقاش لم يكن الاصل ٣٪ ، الاصل كان (٣٪) للعشرة الاف الاولى و (٢٪) للعشرة الاف الثانيه و (١٪) لما تجاوز ذلك ، اللجنة قررت توحيدها بـ (٢٪) لا نزلت ولا زادت قالت اللجنة (٢٪) على ان لا تقل عن (٣٠) دينار.

ولاتزيد عن (١٥٠٠) فوحدة النسبة فقط ولم تغيرها . معالي رئيس المجلس : اذا سمحتم لي ان اطرح قرار اللجنة وقبل ان اطرح قرار اللجنة القانونيه بالمواقفه على الجدول كما جاء هناك اقتراح بتعديل نسبة (٢٪) على الدعاوي البدياتيه بأن تكون (٣٪) الذي اقترحه معالي وزير العدل ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ٢٠ من ٤٩

معالي رئيس المجلس :

٢٠ من ٤٩ ولم ينجح القرار .

اطرح قرار اللجنة القانونية على المجلس الكريم .

موافقة ، وافق المجلس على (٢/١)

الان اطرح للنقاش (٢/ب) .

الدكتور عبدالله النصور

معالي وزير التعليم العالي :

معالي الرئيس قد تجد بالمناسبه بما ان دولة الاستاذ طاهر المصري تحدث عن التضخم ومن ثم تبعه سعادة الزميل خليل حدادين ان اقول كلمة

الاستاذ طاهر تفضل

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس انا لم اروج لذلك المقال هو منشور في الصفحة الاولى في جريدة رئيسيه وانا فقط طلبت رأي الحكومه في الارقام ولم ابدئي رأيي بذلك الامر ، لذلك ارجو التنويه لذلك ، شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الساده القانونيون تكلموا بمختلف مواد مطروح للمجلس الكريم .

موافقه ؟ موافقه .

" وهذا هو القانون بمجمله كما

اقره المجلس .

ان التضخم ليس كما ذكر احد التقارير الصحفيه (١٦٪) ومن المسؤوليه ان لا يروج هذا الرقم لانه رقم غير صحيح ، طريقه الاحتساب هي طريقه فعلاً متغيره ومتحركه سنزود المجلس الكريم ولجانه واللجنة الماليه بتحليلاتنا لهذا الذي نشر ولذلك الرجاء عدم الاعتماد في أي موقف نتخذه على هذا المقال الصحفي وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، اطرح للمجلس الكريم

(٢/ب) قرار اللجنة عليها كما هو

مرفق .

موافقه ؟ موافقه .

هكذا من الأشغال

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٤) من القانون الأصلي، ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٤-١- للمجلس القضائي بناء على ترشيح وزير العدل أن يلحق بوزارة العدل عن طريق الانتداب للمدة التي يراها مناسبة قاضياً أو أكثر للقيام بالعمل فيها بالأعمال التي يكلفه أو يكلفهم بها الوزير ، بما في ذلك اجراء البحوث واعداد الدراسات في العلوم القانونية والادارية.

ب- لوزير العدل أن ينتدب أي قاض - باستثناء قضاة محكمتي التمييز والمعدل العليا- إلى أي محكمة نظامية أو خاصة أو إلى أي دائرة من دوائر النيابة العامة ودائرة النيابة العامة الادارية ودائرة المحامي العام المدني ويكون الانتداب في أي من هذه الحالات لمدة ستة أشهر وللوزير تمديدتها بموافقة المجلس القضائي للمدة التي تقتضيها الضرورة.

المادة (٣) تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي على النحو التالي :-
أولاً : بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (ج) من الفقرة (١) منها (ولرئيس المحكمة البدائية أن يشكل المحكمة من قاضيين للنظر في هذه القضايا).
ثانياً : بإضافة العبارة التالية إلى آخر البند (أ) من الفقرة (٢) منها (ولرئيس المحكمة البدائية أن يشكل المحكمة من قاضيين للغة ذاتها).

المادة (٤) يلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٢-١- يعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة بها الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ويلغى أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه معه.

ب - يخصص مجلس الوزراء نسبة من إيراد الرسوم المنصوص عليها في البند (أ) من هذه الفقرة بما لا يزيد على (١٠٪) منها لوزارة العدل لتتولى الاتفاق منه مباشرة على احتياجاتها خارج المخصص لها بالميزانية العامة به وجوب تعليقات تصدر عن وزير العدل والمالية.

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

حكم خير

امين عام مجلس الأمة

هكذا من الشهود

(ملحق)

جدول رسوم المحاكم والإجراءات المتعلقة

بالقانون رقم () لسنة ١٩٩٦

المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

أحكام عامة

المادة (١) : تسري هذه الأحكام على جميع الإجراءات حقوقية كانت أم جزائية ما لم يرد نص بخلاف ذلك.

المادة (٢) : تطلق لفظة (صفحة) على وجه من القطع الكامل أو جزء منه. وتعني لفظة (فريق) أي فريق في دعوى أو إجراءات أو قضية وتشمل الشخص الثالث.

وتشمل لفظة (الإجراءات) الإجراءات المتخذة لتنفيذ حكم أو قرار واية إجراءات أخرى في أية درجة من درجات المحاكمة.

المادة (٣) : مع مراعاة ما ورد في هذه الإجراءات أو أية تشاريح أخرى معمول بها إذ ذلك تستولي الرسوم بحسب ما هو مقرر في الجدول الملحق بهذا القانون. ويشترط في ذلك أن تعتبر جميع الرسوم التي دفعت عن الدعاوى أو القضايا أو الإجراءات التي تكون قائمة حين نفاذ هذا القانون أنها مدفوعة بتمامها وحسب الأصول إذا كانت قد دفعت وفقاً لفئة الرسوم المعمول بها حين الدفع.

المادة (٤) : جميع كسور الخمسين فلما الواردة في أصل الرسم المستولي حسب القيمة تعتبر خمسين فلما وتستولي على هذا الأساس.

المادة (٥) : لا يجوز استعمال عريضة أو لائحة دعوى أو أي مستند آخر تابع للرسم بمقتضى هذا القانون في أية دعوى أو قضية أو إجراءات ما لم يكن الرسم المعين قد دفع عنها مقبلاً، وما لم تقتنع المحكمة المختصة بأن الرسم المقرر عن ذلك للمستند قد دفع أو أن للمستند كافي من رسوم المحكمة المستحقة.

ويشترط في ذلك :

- ١ - أنه إذا كان قد فقد أو تلف ملف أو قسم من ملف قضية لا تزال معلقة ولم يفصل فيها بعد وأبرز وصل يدفع أية رسوم في تلك القضية فيعتبر يرايز ذلك الوصل بينة كافية على دفع الرسم المبين فيه.
- ٢ - أن لا يستولي رسم عن إقامة أية دعوى جديدة بالإستناد إلى حكم فقد أو تلف أثناء وجوده محفوظاً في المحكمة.
- ٣ - أن يسري حكم الفترتين السابقتين على القضايا أو المعاملات الجزائية.

المادة (٦) : إن الرسوم المستحقة للدفع عن أية دعوى تقام أمام أية محكمة يدفعها بلائء ذي بدء الفريق الذي تقدم بالدعوى إلا إذا ورد نص على خلاف ذلك.

المادة (٧) : يجب أن تذكر بالنقد قيمة للدعوى أو قيمة موضوع الاستئناف أو التمييز حيثما أمكن ذلك ، فإذا لم تذكر القيمة بالنقد وكان بالإمكان تقديرها بالنقد أو إذا ارتأيت المحكمة أو قاضي الصلح - في أي دور من أدوار المحاكمة - في صحة قيمة الدعوى أو موضوع الاستئناف أو التمييز التي ذكرها المدعي أو المستأنف أو المميز فتتدر القيمة عندئذ من قبل رئيس المحكمة أو قاضي الصلح ويدفع المدعي أو المستأنف أو المميز الفرق بين الرسم الذي دفعه كلاً والرسم المستحق على أساس القيمة المقدرة بهذه الصورة.

هكذا من الأصول

المادة (٨) : إذا كان المدعى به مبلغاً من المال وذكر بغير العملة الأردنية فيقرر الرسم على أساس ما يعادل ذلك المبلغ من العملة الأردنية.

المادة (٩) : إذا قدم أكثر من ادعاء واحد في دعوى واحدة فيستوفى رسم واحد عن مجموع قيم هذه الإدعاءات.

المادة (١٠) : إذا قدم فريق من الفرقاء ادعاء متقبلاً في أية دعوى كي تصل فيه المحكمة في تلك الدعوى نفسها فيستوفى عن الإدعاء المتقابل الرسم الذي يستوفى فيما لو كان موضوع دعوى منفردة.

المادة (١١) : يدفع نصف الرسم المستحق عند تجديد الدعوى التي استقبلت إذا قدم طلب تجديدها خلال ستة أشهر من تاريخ صدور القرار باستقبالها، وإذا لم يقدم الطلب خلال هذه المدة فتدفع الرسوم كاملة.

المادة (١٢) : ١ - إذا صدر حكم في دعوى على شخصين أو أكثر بالتضامن والتكافل واستأنف هذا الحكم أو ميزه واحد من المحكوم عليهم أو أكثر فتدفع رسوم الاستئناف أو التمييز مرة واحدة فقط وتستوفى من الشخص الذي قدم استئناف أو التمييز أولاً إذا كان منفرداً أو من الأشخاص الذين قدموا الاستئناف أو التمييز أولاً إذا كانوا أكثر من واحد.

٢ - لما إذا لم يكن ثمة تكافل وتضامن بين المحكوم عليهم فيستوفى من المستأنف أو المميز رسم الاستئناف أو التمييز عما يصيبه من المحكوم به فقط.

المادة (١٣) : لا يستوفى رسم من المستأنف أو المميز أو المستأنفين أو المميزين عند إعادة تكرار استئناف أو تمييز حكم صدر من محكمة بدائية أو استئنافية في دعوى أعادتها محكمة الاستئناف أو محكمة التمييز إلى المحكمة البدائية أو الاستئنافية لأجل إعادة النظر فيها على أثر استئناف أو تمييز سابق رقبه إليها المستأنف أو المستأنفون أو المميز أو المميزون في الدعوى ذاتها.

المادة (١٤) : ١ - إذا ادعى شخص بعدم لفتدله على دفع الرسوم في أية دعوى حقوقية يقوم رئيس المحكمة أو قاضي الصلح بالتحقيق للتأكد من حالة فقره فإذا لفتت بصحة الإدعاء يقرر قبول الادعى بدون رسوم.

٢ - إذا أصبح للشخص الذي قبلت دعواه بدون رسوم قادراً على تأدية تلك الرسوم خلال أي دور من أدوار المحاكمة تأمر المحكمة بترايف الإجراءات ريثما تدفع كافة الرسوم المستحقة على الدعوى.

٣ - إذا صدر حكم في الادعى لصالح الشخص الذي قبلت دعواه بدون رسوم على الوجه المتقدم وجب عندئذ على رئيس قلم المحكمة أن يعد كشفاً بجميع الرسوم المستحقة على جميع الإجراءات المتخذة في الدعوى وأن يقدمه لمأمور الإجراءات لتحصيلها من المحكوم عليه باعتبارها ديناً ممتازاً.

٤ - إذا رُكبت دعوى للفريق الذي قبلت دعواه بدون رسوم أو لم يتمكن مأمور الإجراءات من تحصيل الرسوم بسبب فقر المحكوم عليه أو لأي سبب آخر يجوز لرئيس المحكمة أو قاضي الصلح أن يأمر بلزوم دفع الرسوم المستحقة جميعها أو بعضها أو أن يصدر التعليمات التي يستصوبها في هذا الشأن.

هكذا من الأصول

جدول رسوم المحاكم

- الدعاوى الحقيقية -

١ - عن الدعوى أو الدعوى المتقبلة: -

أ - في الدعوى الصلحية: -

يستوفى رسم بنسبة (٣٪) من قيمة الدعوى على أن لا يقل عن دينار واحد ولا يزيد على اثنين وعشرين ديناراً وخمسمائة فلس ما لم يرد النص على غير ذلك.

ب - في الدعوى البدائية: -

يستوفى رسم بنسبة ٢٪ من قيمة الدعوى على أن لا يقل الرسم عن ثلاثين ديناراً ولا يزيد على ألف وخمسمائة دينار.

٢ - عن الدعوى الحقيقية التي لا يمكن للتعبير عن المدعى به فيها بمبلغ نقدي: -

أ - في الدعوى الصلحية يستوفى رسم يقدره قاضي الصلح على أن لا يقل عن خمسة دنائير ولا يزيد على اثنين وعشرين ديناراً وخمسمائة فلس.

ب - في الدعوى البدائية يستوفى رسم يقدره رئيس المحكمة على أن لا يقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار.

٣ - في دعاوى تسليم المأجور أو إخلائه: -

يستوفى رسم بنسبة (٢٪) من بدل الإيجار السنوي على أن لا يقل عن خمسة دنائير ولا يزيد على ثلاثمائة دينار.

٥ - لا تطلب الحكومة أي شخص مفوض بتمثيلها بتأدية رسوم المحكمة على أنه إذا قضى أي حكم أو قرار بتأدية رسوم المحكمة من قبل الفريق الآخر فإن رسوم المحكمة التي تدفع عادة في الدعوى تعتبر جزءاً من المبلغ المحكوم به وتذكر في إعلام الحكم وتدفق بعد تحصيلها إلى المحكمة التي أصدرت الحكم.

المادة (١٥): تشاف جميع الرسوم والمصاريف الرسمية بما فيها مصاريف ورسوم تنفيذ الحكم إلى المبلغ المحكوم به وتحصل من المحكوم عليه مع المبلغ المحكوم به وتحصل على حده بدون حاجة إلى صدور حكم بها.

هكذا من التحويل

٤ - في دعاوى نزع اليد والقسمة والمهالبة : -

يستوفى رسم بنسبة (٢٪) من قيمة المال غير المنقول على أن لا يقل عن اثنين وعشرين ديناراً وخمسمائة فلس ولا يزيد على مائة دينار .

٥ - يستوفى نصف الرسوم المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا الجدول في الأحوال التالية :

أ - في دعاوى الاعتراض على الأحكام القبلية.

ب - في طلب الحجز الاحتياطي.

ج - في طلب إعادة المحاكمة.

د - في طلب التوقيف عن البناء.

هـ - في طلب التوقيف عن السفر.

- التحكميم -

٦ - أ - طلب تصديق قرار المحكم أو المحكمين : -

يستوفى رسم مقداره (٢٪) من قيمة المبلغ المقرر دفعه في القرار.

ب - طلب فسخ قرار المحكم أو المحكمين : -

يستوفى رسم مقداره (٢٪) من قيمة المبلغ المدعى به ويشترط في ذلك أن لا يتجاوز الرسم في أي من الحالتين ألف دينار لما إذا أحيلت مسألة مختلف فيها إلى التحكميم أثناء سير المحاكمة فلا يستوفى عنها أي رسم.

- الأحكام الأجنبية -

٧ - أ - يستوفى عند تقديم دعوى استناداً إلى حكم أجنبي (٥٠٪) ولحد ونصف في المائة من المبلغ المحكوم به أو من قيمة العين المحكوم به إذا كان مالا غير منقول على أن لا يتجاوز الرسم ثلاثمائة دينار.

ب - يستوفى رسم مقداره عشرة دنانير عن القرار الذي يصدر بجعل الأحكام الأجنبية نافذة المفعول.

ج - يستوفى رسم مقداره ديناران عن كل صورة مصدقة من القرار الذي يصدر بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة.

- الرسوم في قضايا الإفلاس -

٨ - يستوفى رسم مقطوع مقداره خمسة عشر ديناراً عن كل طلب يقدم من الدائن لإعلان الإفلاس عندما يكون هذا الطلب مبنياً على حكم لم ينفذ أو نفذ قسم منه .

٩ - إذا كان طلب الإفلاس مستنداً إلى دين لم يلحق به حكم فإن الرسوم تدفع عنه كما لو كانت الدعوى مقامة للحصول على الحكم بالدين.

١٠ - لا يستوفى أي رسم عن الطلب الذي يقدمه المعلن لإعلان إفلاسه.

١١ - يستوفى رسم مقطوع مقداره عشرة دنانير عن الطلب بإلغاء الإفلاس أو تعيين تاريخه أو تغيير هذا التاريخ أو تعيين وكيل التفليسة أو عزله أو ما شابه ذلك من الطلبات.

١٢ - يستوفى رسم نسبي يعادل (٦٪) عن الألف دينار الأولى و (٢٪) عما زاد على ذلك للمبلغ عن الحكم : -

أ - بالمصادقة على عقد المصالحة ويقدر الرسم في هذه الحالة وفقاً للمبلغ الذي يتعهد المعلن بدفعه إلى دائنيه بموجب المصالحة.

ب - الذي يقضي بتوزيع موجودات المعلن بين دائنيه :

يستوفى الرسم المنصوص عليه في هذه المادة عن موجودات الإفلاس من قبل القاضي المعروض.

هكذا من الشاهد

أولاً : الأحكام الصلحية : -

١٣- يستوفى رسم نسبي قدره (٢٪) من قيمة المحكوم به وذلك عند تسليم أول نسخة من الحكم على أن لا يقل الرسم عن دينار واحد ولا يزيد على مائة دينار.

١٤- عندما لا يمكن تقدير المحكوم به بالنقد، فيستوفى رسم مقداره خمسة دنانير عن النسخة الأولى من الحكم.

١٥- يستوفى رسم نسبي مقداره (١٪) من قيمة المال غير المنقول عن النسخة الأولى من الحكم في دعوى نزاع اليد أو دعوى القسمة أو المهالبة على أن لا يقل الرسم في أي من هذه الدعاوى عن خمسة دنانير ولا يزيد على مائتي دينار.

١٦- يستوفى رسم مقطوع مقداره دينار واحد عن كل صورة من القرار أو الحكم ويستثنى من ذلك النسخة الأولى للمنصوص عليها في المواد (١٣) و (١٤) و (١٥) من هذا الجدول.

١٧- إذا كانت قيمة المحكوم به لا تزيد على دينار واحد فلا تستوفى رسوم عن النسخة الأولى من الحكم أو أي صورة منه.

ثانياً : الأحكام البدائية : -

١٨- يستوفى رسم نسبي مقداره (٢٪) من قيمة المحكوم به وذلك عند تسليم النسخة الأولى من الحكم على أن لا يقل الرسم عن خمسة دنانير ولا يزيد على ألف دينار.

١٩- يستوفى رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير عن كل صورة من الحكم أو القرار ويستثنى من ذلك النسخة الأولى للمنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا الجدول.

٢٠- عندما لا يمكن تقدير قيمة المحكوم به بالنقد فيستوفى الرسم عن النسخة الأولى من الحكم بنسبة تعادل (٢٪) للرسم المدفوع عند قيد الدعوى.

- الاستثناءات الحقوقية -

٢١- ١ - يستوفى الرسم عند الاستئناف في الدعوى الحقوقية وفقاً للتواعد التي استوفى للرسم بموجبها في محكمة الدرجة الأولى ويقدر هذا الرسم بنسبة قيمة الدعوى الاستئنافية.

٢ - يستوفى نصف الرسم المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة في أي من الأحوال التالية : -

- أ - عند تجديد الدعوى الاستئنافية التي سقطت .
- ب - في طلب الحجز الاحتياطي.
- ج - في طلب تنفيذ أو توقيف الاجراء الموقت بدون تقييد أساس للدعوى.
- د - إذا كان الاستئناف على حكم يتعلق بالوظيفة أو مرور الزمن أو كون القضية مقضية.
- هـ - في طلب التوقيف عن البناء.
- و - في طلب التوقيف عن السفر.

هكذا من الأصول

- تمييز الأحكام الحقوقية -

٢٢ - يستوفى الرسم عند التمييز في الدعوى الحقوقية وفقاً للقواعد التي يستوفى الرسم بموجبها في محكمة الدرجة الأولى ويقدر هذا الرسم بنسبة قيمة الدعوى المميزة.

- الرسوم في قضايا العدل العليا -

٢٣ - أ - يستوفى عند تقديم الدعوى إلى محكمة العدل العليا رسم يقدره رئيس المحكمة على أن لا يقل عن عشرين ديناراً ولا يزيد على مائتي دينار.
ب - يستوفى عن طلبات التعويض المقامة أمام محكمة العدل العليا ما يستوفى من رسوم وفقاً للقواعد التي تستوفى على الدعاوى البدائية الحقوقية.

- المحكمة الخاصة -

٢٤ - يستوفى رسم مقداره عشرة دنانير عند تقديم الطلب إلى رئيس محكمة التمييز لتعيين المحكمة الخاصة المنصوص عليها في قانون تشكيل المحاكم النظامية المعمول به.

- الاجراءات التنفيذية -

٢٥ - يستوفى رسم مقداره دينار واحد عن تبليغ حكم صادر عن محكمة نظامية أو دينية.

٢٦ - ١ - يستوفى مقدماً رسم يعادل (٣٪) من قيمة المحكوم به عن تنفيذ الحكم في القضايا الصلحية أو البدائية على أن لا يزيد الرسم عن اثنين وعشرين ديناراً وخمسة مئة فلس في القضايا الصلحية باستثناء دعاوى اخلاء المأجور ونزع اليد والقسمة والمهابة فيكون الحد الأعلى للرسم مائتي دينار ولن لا يزيد الرسم على ألف دينار في القضايا البدائية.

٢ - إذا كان المحكوم به من غير النفود فيستوفى من المحكوم له رسم مقطوع يعادل الرسم المدفوع في الدعوى إلا إذا كان المحكوم به أقل من المدعى به ففي هذه الحالة يستوفى الرسم بنسبة المحكوم به حسب تقدير رئيس الإجراء.

٣ - يستوفى رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير عن الاستئناف الذي يقدم ضد قرار رئيس الإجراء في أية قضية اجرائية.

٢٧ - تعفى من الرسوم والمراسلات المتعلقة بتنفيذ الأحكام سواء كانت مع الأفراد العاديين أو مع الوزارات والادارات الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة.

٢٨ - لا تتخذ اجراءات أخرى في أي قضية موجودة في دائرة الإجراء ولم تتم الاجراءات للتنفيذية فيها بتاريخ العمل بهذا القانون ما لم تلغ الرسوم المفروضة بموجب.

هكذا من الشاهد

الدعاوى الجزائية

١- الدعاوى الجزائية الصلحية:

٢٩- الرسوم المستحقة عن الأحكام في الدعاوى الجزائية الصلحية هي كما يلي:

- أ- إذا كان الحكم بالجزاء النقدي تستوفي الرسوم بمعدل ١٠٠ فلسا عن كل دينار من الجزاء المفروض وتعتبر كسور الدينار دينار.
- ب- إذا كان الحكم بالحبس تستوفي الرسوم بمعدل ١٠٠ فلسا عن كل اسبوع من مدة الحكم وتعتبر كل مدة تقل عن اسبوع لاسبوعا.
- ج- يجب ان لا تقل الرسوم المفروضة عن كل قضية عن ٥٠٠ فلس ولا تزيد على عشرة دنانير.

٣٠- يعمل بأحكام البنود (٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨) في المحاكم الصلحية الا ان الحد الأعلى للمبلغ الذي يجوز ان يدفعه المشتكي الذي خسر دعواه بموجب البند ٣٧ يجب ان يكون ٥ دنانير.

٣١- لا تستوفي رسوم عندما تترك الاجراءات الجزائية واذا رجع المشتكي عن دعواه (في الاحوال التي يسمح له القانون بذلك) يستوفي منه ٢٠٠ فلس رسما مقطوعا.

٢- الدعاوى الجزائية البدائية:

٣٢- لا تفرض رسوم عندما يحكم على شخص بالاعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة.

٣٣- تستوفي الرسوم في الدعاوى الجزائية الأخرى كما يلي:

- أ- إذا كان الحكم بالجزاء النقدي يستوفي الرسم على معدل ٢٠٠ فلس عن كل دينار من الجزاء المفروض وتعتبر كسور الدينار دينارا.
- ب- إذا كان الحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالحبس او بالاعتقال يستوفي الرسم على معدل ٥٠٠ فلس عن كل شهر من مدة الحكم وتعتبر كل مدة تقل عن شهر شهرا.

ج- يقتضى ان لا يقل الرسم المستوفى عن ٣٠٠ فلس ولا يزيد على عشرة دنانير.

٣٤- يضاف الى الرسوم المدرجة في البند السابق جميع النفقات التي صرفت في المحاكمة التي تتعلق بالدعوى بما فيه اجور الاطباء والخبراء ومباركات الشهود.

٣٥- اذا عين اكثر من شخص واحد يقتضى ان يدفع كل منهم الرسوم عن الحكم الذي حكم به عليه وتوزع النفقات المذكورة في البند السابق عليهم على السواء ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك.

٣٦- مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من البند ٣٣ يجوز للمحكمة ان تتجاوز لتعزلة المنصوص عليها في البند ٣٣ وان تزيد مقدار الرسوم الواجب استيفائها من المحكوم عليه لو تنقصها، وعلى المحكمة عند القيام بذلك ان تلاحظ باهتمام قبل كل شيء مقدرة المحكوم عليه على الدفع ثم نوع الجريمة واميتها وطول المدة التي استوعبها التحقيق الابتدائي والمحاكم واية ظروف اخرى لها علاقة بالقضية.

٣٧- لا تفرض رسوم او نفقات على الشخص اذا تبرأ الا انه يجوز للمحكمة في تلك الحالة ان تأمر الشخص الذي قدم الادعاء او من كان مسؤولا عن ذلك بدفع مبلغ لا يزيد على عشرة دنانير باسم نفقات المحاكم وعلاوة على ذلك النفقات التي تكون قد صرفت بالمداعاة.

هكذا من الأصول

٣٨- على الشخص المدعي ان يدفع رسوما عن دعواه بطلب حقوقه الشخصية وفقا للقواعد التي تختص في رسوم الدعاوى الحقوقية وليس له الحق في ان يشترك كمدع شخصي في الاجراءات الى ان تلغ هذه الرسوم .

٣٩- اذا تبين للمدعي العام او النائب العام ان الشكوى التي قدمت اليه بحق اي شخص غير صحيحة او كيدية فيجوز لأي منهما حسب مقتضى الحال عند اصدار قراره بمنع المحاكمة ان يأمر المشتكي بدفع مبلغ لا يقل عن عشرة دنانير ولايزيد على ثلاثين دينارا وذلك بالاضافة الى نفقات التحقيق والنفقات التي اضطر المشتكى عليه لصرافها بسبب الشكوى التي قدمت بحقه.

٤٠- يستوفى رسم قيد مقداره ٢٠٠ فلسا عن كل عريضة او ورقة مكتوبة تتعلق في لية شكوى او ادعاء او اجراءات جزائية.

٣- الدعاوى الجزائية الاستئنافية:

٤١- يستوفى عن كل حكم برد الاستئناف او بتصديق الحكم عين الرسوم التي استوفيت في محكمة الدرجة الاولى ويشترط ان لا تقل الرسوم في لية قضية عن دينار واحد ولذا كان لكثير من شخص واحد له علاقة في الاستئناف تستوفى الرسوم عن كل واحد منهم.

٤٢- لا تستوفى رسوم الاستئناف في الاحوال التالية:

- أ- اذا صدق على حكم بالاعدام او بالاشغال الشاقة.
- ب- اذا تبرأ الظنين في الاستئناف.
- ج- اذا كان المستأنف للنائب العام او المدعي العام.

على انه اذا كان الاستئناف على قرار لبراءة فعلى محكمة الاستئناف عند الحكم على الظنين ان تأمره بدفع عين الرسوم التي كان يجب دفعها فيما لو فرض الحكم من محكمة الدرجة الاولى.

٤٣- تحصل لرسوم في الدعاوى الجزائية بنفس الطريقة التي تحصل فيها الغرامة اذا قبل الاستئناف وخفض الحكم الذي أصدرته محكمة الدرجة الاولى تنزل كذلك رسوم المحاكمة في الدرجة الاولى بنسبة تخفيض الحكم ولا تستوفى رسوم عن الاستئناف.

٤٤- اذا كان الاستئناف على حكم بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة وحكمت محكمة الاستئناف بحكم آخر بدلا منه فيؤمر الظنين ان يدفع عين الرسوم التي كانت تلغ فيما لو صدر للحكم الأخير المذكور من محكمة الدرجة الاولى.

٤٥- اذا رجع المشتكي عن دعواه أثناء الاستئناف (في الاحوال التي صرح له القانون بذلك) فيستوفى منه ٥٠٠ فلسا رسما مقطوعا.

٤- الدعاوى الجزائية المميزة :-

٤٦- يستوفى عن كل حكم برد استدعاء التمييز او تصديق الحكم عين الرسوم التي استوفيت في محكمة الاستئناف ويشترط ان لا تقل الرسوم في لية قضية عن دينار واحد ولذا كان لكثير من شخص واحد له علاقة في التمييز تستوفى الرسوم عن كل واحد منهم.

٤٧- تطبق احكام البلد ٤٢ من هذا الجدول على الدعاوى الجزائية المميزة.

هكذا من الشكوى

رسوم إبراز الوكالات

٤٨- تستوفي المحاكم لحساب نقابة المحامين النظاميين رسماً قدره (٥٠٠) فلس عن وكالة المحامي التي تبرز أو يستند إليها في أية قضية في كل درجة من درجات المحاكمة في جميع المحاكم على درجاتها وأنواعها وعند تنفيذ الأحكام لدى دوائر الاجراء والظهور لدى النيابة العامة ويستثنى من ذلك رسم إبراز وكالات المحامين أو الاستناد إليها عند تقديم الدعاوى الصلحية التي يمكن تقدير قيمتها بالنقد ولا تتجاوز قيمتها مائة دينار بحيث يكون مقدار الرسم الواجب استيفاءه عند تقديم هذه القضايا (٣٠٠) فلس وتعتبر الرسوم المستوفاه بموجب هذه المادة لمائة نرد لنقابة المحامين النظاميين وفقاً للأصول المالية المتبعة.

٤٩- لا يستوفي هذا الرسم عند التوكيل الذي يجري شفويًا امام قاضي الصلح.

العادية وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس :
ارفع الجلسة وبذا تنتهي الدورة

- رفعت الجلسة -

م. سعد هائل السرور
معالي رئيس المجلس

حكم خير
امين عام مجلس الامه

هكذا من الشغل